



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية

للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 شارع يوسف زيوخود - الجزائر الهاتف: 73.86.00 الفاكس: 74.03.89 ح-ب ج: عوؤ محاسب 74-8123 مفتاح 63	الإشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د.ج.	داخل الوطن 600 د.ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 15 د.ج.	

الفترة التشريعية الخامسة

الدورة العادية الخامسة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الأربعاء 19 مايو 2004

فهرس

- مواصلة مناقشة برنامج الحكومة.

محضر الجلسة العلنية الرابعة المنعقدة يوم الأربعاء 19 مايو 2004 (مساء)

الرئاسة : السيد كريم يونس، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السيد أحمد أويحي، رئيس الحكومة وطاقمه الحكومي.

كاملة على تعيينها، حيث تقدم الحكومة سنويا بيانا عن السياسة العامة إلى المجلس الشعبي الوطني.

إنه من الصعب جدا مناقشة برنامج للحكومة ونحن نجهل ما أنجز وما لم ينجز، ما تحقق وما لم يتحقق في البرنامج السابق.

منذ نهاية الثمانينات وبداية التعددية المتعثرة، مرت أكثر من عشر حكومات بطواقمها الوزارية، هذه الحكومات التي كانت تنمو لتتساقط كأوراق الخريف، وتمر الواحدة تلو الأخرى دون جزاء أو محاسبة وكأن الأمر مقصود.

ويرى المواطن والمتتبع خروج حكومة ودخول أخرى، ولا أحد يفهم لماذا أقيمت هذه الحكومة وأبعدت الأخرى، هل لفشلها أو لنجاحها أم لحسابات ضيقة؟

هذه هي مشكلتنا، لا نعالج الأمور في صلبها بوضوح وشفافية يطمئن لها القريب والبعيد، لكننا نترك الأمور غامضة ومبهمة، حتى لا يتعرف غيرنا على كيفية إدارة اللعبة، ويبقى الملاحظ حائرا لأنه في الظلام والغموض يسهل تحريك بيادق اللعبة أكثر، وتمير ما يمكن تمريره أكثر، وتهميش ما يمكن تهميشه أكثر، لأننا نخشى الضوء والعمل فيه، كما نخشى الشفافية والعمل فيها،

افتتحت الجلسة في الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والثلاثين مساء

الرئيس : بسم الله الرحمن الرحيم،
الجلسة مفتوحة.

أحيل الكلمة مباشرة إلى السيد مدني بيدي.

السيد مدني بيدي : شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على نبيه الكريم، وعلى آله الطاهرين الطيبين، وعلى أصحابه المنتجبين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة من إدارات وإعلاميين،
الزميلات والزملاء النواب،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كم كنت أنتظر من السيد رئيس الحكومة قبل أن يعرض علينا هذا البرنامج الذي بين أيدينا للإثراء والمناقشة، أن يقدم حصيلة نتائج حكومته لمجلسنا الموقر، مثلما تنص عليه المادة (84) من الدستور، خصوصا بعد مرور سنة

- كيف ننوي مصالحة وطنية ونحن نمنع عن هذا حقه الإعلامي ونمنحه للآخر؟

- كيف ننوي مصالحة وطنية ونحن نثقل هذا بالرسوم ونمسحها عن الآخر؟

- أخيرا ماذا نقصد بالمصالحة مع التاريخ؟.

كل هذه التساؤلات وغيرها تحتاج إلى إجابة وتوضيح وصرحة، وإضافة إلى هذا نطالب الحكومة بتقديم مشروع خاص في هذا المجال يعرض للنقاش والإثراء.

سيدي الرئيس،

إن الوضع الحالي مريح وإيجابي خصوصا بعد ارتفاع أسعار النفط مما يجعلنا في ارتياح مالي جيد وعليه يجدر بنا ترشيد تسيير المرحلة القادمة وخصوصا بعدما وضعت الحكومة على عاتقها، وعلى لسان رئيسها ضمان الحفاظ على نسبة نمو لا تقل عن 5٪، وتوفير مليون سكن، ومليون مناصب شغل، ومليون مقعد بيداغوجي إلى غيرها من الالتزامات الأخرى. فليس من المعقول بعد هذه الجبوحه المالية الحالية والأمانة التي وضعها الشعب، أن نعطي حلولاً ترقيعية ونعالج المشاكل في جوانبها، ونبتعد عن لبها وذاتها.

فلا يكفي المليون أو المليونان من السكن، إذا أبقيت السياسة في هذا المجال على حالها. بدء من إنشائها ومشروعها ووصولاً إلى توزيعها ثم احتكارها، وكذلك لا يكفي مليون أو مليوناً مناصب شغل إذا بقي الحصول على الوظيفة يتطلب 10 أو 15 ألف دينار رشوة، وإنما يجب إعادة النظر في السياسات المتبعة سابقاً، بصراحة وصرامة.

كما يجدر بنا كذلك أن نعطي تحفيزاً أكثر لبعض الوزارات لأداء دورها الحقيقي ولتنهض من ركودها، بدلا من لجوء بعضها إلى عملية تكديس ملفات المواطنين في الأدراج لسنوات، حيث تحولت هذه الوزارات إلى أرشيف لجمع الملفات، وسنتطرق إليها حين وصول دورها.

ونعتذر لأنه مايزال الوقت بعيدا جدا لذلك، ولأنه يوجد كثير ممن لا يفقهون الأمور، ويوجد كثير من السذج الذين تنطوي عليهم الحيل الإعلامية والخطابات الديماغوجية ويوجد كثير ممن يستهويهم التهليل والوعود المعسولة.

سيدي الرئيس،

إن البرنامج الموضوع بين أيدينا والذي تبدو في ظاهره الرحمة اجتهد واضعوه في التركيز على نقاط وضعت بدهاء، وبطريقة ذكية ومبهمه، لا تحتاج إلى تحليلات وتساؤلات فحسب، بل إلى كاسحات ألغام تكشف الخبايا والنوايا.

كما كنت أنتظر بعد نتائج الانتخابات الأخيرة، أن يحمل هذا البرنامج في طياته إضافة إلى الأهداف المسطرة، إعلان الحرب ضد الفساد المالي والرشوة والمحسوبية. هذه الأمراض التي تفتشت وأصبحت تقليدا، عمّت أغلبية مؤسساتنا وإدارتنا من أبسط المسؤولين إلى أعلاهم.

السيد الرئيس،

إن المصالحة الوطنية الحقيقية هي الغاية التي ينشدها الجميع، ويتطلعون إليها، لكي نعيد ترتيب البيت من جديد، ونلم بها الجراح ونمسح بها الدموع. مصالحة وطنية واضحة لا كشعار خال من المضمون نستعمله "كالسيروم" من حين لآخر، ليزيد من عمر بقائنا فقط، بل نطمح إلى مصالحة وطنية شفافه تحقق العدل والحق، ولا تورث الحقد والتمييز. إننا نتساءل :

- كيف ننوي مصالحة وطنية ونحن نزر كل وازرة وزر أخرى؟

- كيف ننوي مصالحة وطنية ونحن نفرق بين يتامى هذا ويتامى ذاك؟

- كيف ننوي مصالحة وطنية ونحن نميز بين هذه الثكلى وتلك؟

- كيف ننوي مصالحة وطنية ونحن نمنع عن هذا حقه السياسي ونتركه للآخر؟

مستثمرون، وتجار سدت إرادتهم وانثنت بفعل بيروقراطية قاتلة لكل مبادرة حية من شأنها أن تسهم في تنمية المنطقة، وذنّبهم الوحيد أنهم يقطنون مدينة حدودية، مدينة من مدن الجزائر العميقة زادت الإشاعات والأقاويل في تنامي محنتها.

وأنقل إليكم سيدي رئيس الحكومة برقية مستعجلة يعبر فيها فلاحو الولاية وسكانها عن مدى تقززهم وإحباط معنوياتهم عند علمهم بأن سد صفصاف الوسرة قد ألغي في عهد الحكومة السابقة، هذا المشروع التنموي الذي يعد حلم كل مواطن بدأ يتحقق لكن سرعان ما تبخر.

استسمحكم كنائب عن هذه المنطقة لأطلب منكم،

السيد رئيس الحكومة،

معالي وزير الموارد المائية،

إعادة النظر بتبصر، في ضرورة إعادة برمجة سد صفصاف الوسرة، والتفكير في برمجة سد مماثل بمدينة الشريعة لحماية المناطق النائية من خطر التصحر المحدق بها.

السيد الرئيس،

إن مجلسنا الموقر اليوم مدعو لجمع الشمل في ظل ظروف خاصة من أجل مناقشة برنامج آخر لنفس الحكومة، تسعى من خلاله إلى مصالحة وطنية. وفي هذا السياق نطمح اليوم إلى العيش في ألفة تكون أكثر إشعاعا وطمأنينة وأمنا، الأمر الذي يعمق تجسيد مصادرها في الديمقراطية من منطلق التلقين والنصح لبلوغ المصالحة الوطنية.

أيتها السيدات أيها السادة، إن مضمون هذه الوثيقة التي نحن بصدد مناقشتها يجسد بصفة أساسية ترقية المصالحة الوطنية ذات العلاقة الجدلية بين جميع الطموحات والآمال من أجل الملموس، وهو المثل الأعلى والغاية المنشودة. العلاقة الجدلية بين العيش الاجتماعي

سيدي الرئيس،

قبل أن أختتم مداخلتني آمل أن تعود الجزائر إلى الساحة الدولية وإلى مكائنها التي ترفع بها كرامة المواطن في الخارج، لا أن يذل ويهان ويضرب ويسجن دون أن نحرك ساكنا.

وإذ نسجل إدانتنا لما يحدث في فلسطين من اغتيالات، ولما يحدث من تعذيب للمساجين العراقيين في سجن أبو غريب..

الرئيس : شكرا السيد مدني بيدي.

إذا سمحت السيد حمو العمري أن أحيل الكلمة إلى السيد محمد جميعي لأنه كان مبرمجا في الفترة الصباحية، أثناء ترأسه الجلسة وسأحيل إليك الكلمة بعده شكرا. أحيل الكلمة إلى السيد محمد جميعي.

السيد محمد جميعي : شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

أعضاء الحكومة،

السيدات، السادة النواب،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

السلام عليكم.

السيد رئيس الحكومة،

اسمحوا لي في البداية أن أهنيكم باسم كل سكان ولاية تبسة وبلدياتها، على تجديد الثقة فيكم، وأن أبلغكم رسالتهم الملحة والنابعة من معاناتهم.

شباب أنهكتهم البطالة، فاتخذوا من المقاهي مرتعا لقتل أوقات فراغهم.

- تنظيم سيء غير قادر على إزالة مختلف أشكال الاقتصاد العشوائي.
- استغلال سيء للموارد.
- عامل اقتصادي مشلول غير مؤهل لكل المواجهات باعتبار أن دوره يكمن في توفير الإنتاج ضمن التوجه الاستراتيجي.

السيد رئيس الحكومة،

- أين وصل مشروع الخصخصة؟
- ماهي المؤسسات العمومية القابلة للخصخصة؟
- ماهو النظام الاستثنائي الذي سيقدر بشأن جهاز (D-N) ؟

إن المستثمرين ينتظرون النصوص التطبيقية منذ سنوات والاستثمار حبيس إجراءات منهكة، وبنوك تسيورها قوانين أكل عليها الدهر وشرب، ولا تتماشى ومتطلبات العصرية، وبورصة القيم المنقولة ماهي إلا جسد بلا روح.

السيد رئيس الحكومة،

اسمحوا لي كذلك أن أنقل إليكم رسالة من كل مواطن ومسافر وزائر، ورجل أعمال يعبرون فيها عن مللهم من الانتظار في المطارات الجزائرية في مختلف الولايات. 18 مليون مسافر سنويا عبر مطاراتنا ومن لم تتأخر طائرة سفره ساعة على الأقل فهو محظوظ. إن قطاع النقل في بلادنا يحتاج إلى ضرورة نقله.

السيد رئيس الحكومة،

إن بركة السماء ونزول الغيث أبعدا إلى حد ما عن الجفاف، حيث أن احتياط المياه بدأ يتزايد بحوالي 2.4 متر مكعب ومع ذلك فإن الجزائر كانت وما تزال تشتري القمح بمبلغ 240 دولارا.

إن مشروع الحكومة لم يستبعد الثناء والمدح للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وإن معاناة الفلاح الجزائري البيروقراطية والمحسوبة والإدارة أنهكت كاهله.

الكريم وتحقيق السلم الاجتماعي وترقيته، وبفضل ذلك نضمن اقتصادا قويا منبثقا عن مشاركة الشعب الذي يعبر عن اهتماماته وأفكاره، علاقة جدلية في الجمع المسبق للشروط الضرورية لتعبئة القوى الحية لهذه الأمة العظيمة وذلك لإعادة البناء وتأسيسه لفائدة المواطن والجمهورية.

السيد الرئيس،

إن الظرف الحالي لا يحتمل دون شك جميع أشكال الانفعالية والانشطار، وإن البحث عن المثالية لا يحتمل كذلك مقاطعة عناصر الوضع الراهن للاقتصاد العالمي، وما أننا نقدم عروضاً ملائمة لهذه الظروف وملمة بكل جوانبها الإيجابية والفعالة، فإن الطموح المأمول، السيد رئيس الحكومة، يكمن في اعتماد التوجه الرئيسي العالمي الحالي، والدخول في التجمعات والانضمام إلى الشراكة، حيث أن هذه الفضاءات الطبيعية للتنمية تشكل الثراء الحقيقي للتمكن من المسايرة الظرفية للمحيط المتطور، وإن بلدنا يشكل لوحده مكانة مرموقة تؤهله للشروع في مفاوضات جادة.

السيد رئيس الحكومة،

إننا لحد الآن في وضع المجيب عن التساؤلات فقط، كما لو كنا التلاميذ الذين يخفقون بصفة منتظمة في امتحاناتهم أمام إمكانية التعامل الشرطي، حيث أن مشروع الحكومة يؤكد في هذا المقام أن الجزائر ستواصل بصفة دائمة المفاوضات بشأن انضمامها خلال هذه الفترة الخماسية.

السيد الرئيس،

إن الليبرالية المنتهجة على مستوى المجموعات الدولية تشير إلى أن الدولة الجزائرية ستبقى دائما المستثمر الرئيسي، وتصف الوضعية كما يأتي :

- مساهم متفوق ضمن نسيج صناعي، غير تنافسي مهجور ومهمل، منافس لقطاع خاص في نفس الوضع، ينشد الترقية والتنمية على مستواه أنهكت البيروقراطية.

المرحلة تفرضها أوضاع البلاد. ويبدو لي أنها أصبحت محشورة في الزاوية الصحيحة، ولأول مرة توجد فرصة سانحة لدخول الفكر النقدي على المستوى الداخلي وليس الخارجي، والاختلاف منطلق يتأسس على الوعي، وبالتالي تكون المصالحة الوطنية أصلا، بعيدة عن الميراث العقلاني والإقصائي أو المعارضة المألوفة.

السيدات والسادة النواب،

الأصل في الاقتصاد أن المال العام يصرف لتكوين الثروة، وبالتالي تنوع الموارد المالية دون أن تبقى الموارد النفطية مهيمنة على تغذية الخزينة العمومية. إن الاقتصاد الجزائري اليوم ليس بحاجة إلى حلول ظرفية، بل لابد من نشاط إنتاجي أكثر مصداقية، لأن الانتعاش لا يمكن أن يتحقق إلا بتبني سياسات إصلاحية هيكلية مع الفعالية في تحديد الأولويات لأنها المحرك الأساسي لنجاح المشاريع، فيصبح النشاط الإنتاجي أكثر مصداقية باتباع العقلانية في الإنفاق والترشيد في الاستثمار.

والتزاما مني، أستسمحكم سيدي الرئيس أن أنقل إلى السيد رئيس الحكومة انشغالات سكان بلدية ديرة وشبابها حول موضوع (الثوطيني). مادام لدينا تقنيات الإنجاز العالية في ميدان البترول، لم لا وهذا الميدان يمتص اليد العاملة ويسهل تنمية المنطقة، كما يجب إتمام سد ديرة نظرا إلى نقص المياه الصالحة للشرب.

السيد الرئيس.

إن دائرة برج أوزيريس وبلدياتها مزدور وتاقديت، محرومة من شبكة الاتصالات أي التلفون ومن المرافق الأخرى ومن جهة أخرى فإن بلديات أهل القصر وأولاد راشد وتاغزوت وآيت لعزیز وأحنيف ومعلة وقرومة، محرومة من المرافق الاجتماعية والمؤسسات الصغيرة والغاز الطبيعي ناهيك عن الفقر والحرمان.

رغم ذلك فهم متفائلون، لأن البرنامج تطرق إلى الأطر والقواعد التسييرية للتنمية الشاملة، وإننا نرجو أن تكون النتائج في مستوى حاجات وطموحات المواطنين.

السيدات والسادة النواب،

في ظل هذه المداخلة المتواضعة فإنه بات من الضروري الإقرار بأن الفكرة القوية في مشروع برنامج الحكومة تركز أساسا على ترقية المصالحة الوطنية، ولحد الساعة لم نتوقف عند مفهوم دقيق ومحدد لهذه المصالحة.

الرئيس : شكرا السيد محمد جميعي، وأحيل الكلمة إلى السيد حمو العمري.

السيد حمو العمري : بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

أسرة الإعلام،

زميلاتي، زميلاتي،

السادة الحضور.

أتقدم بتهنئة خالصة إلى السيد رئيس الحكومة وطاقمه، ولن أترك طريقا إلى الشك ولا إلى التشكيك في بديهيات يربعاها الضمير الوطني، وهي الإخلاص للرسالة النيابية، والقناعة بوجود كفاءات في البلاد تدفعها الغيرة لتسمو بالوطن نحو العلاء.

فاختيار الشعب الجزائري للمصالحة الوطنية استثمار حقيقي واستراتيجي ودفع قوي للاستمرارية.

سيدي الرئيس،

يظهر البرنامج الموجود بين أيدينا إرادة واضحة للتكفل بما تتطلبه المرحلة المستقبلية للوطن. ويستجيب عموما للأهداف التي صادق عليها الشعب الجزائري من خلال الانتخابات الرئاسية في 8 أبريل 2004. غير أنه يتطلب التركيز على الفعالية والصرامة في التطبيق.

سيدي الرئيس،

إن المصالحة الوطنية مطلب شعبي ضروري في هذه

المصالحة، ولا يحق لنا من هذا المنبر أن نقف موقف المعارض لمن اختار المصالحة الوطنية، فمبروك للجزائر.

ثم أبارك استمرارية البرنامج، الذي أخذ بعين الاعتبار عدة قضايا صنف من بعض المتتبعين لشؤون الجزائر سبب أزمته، كالبطالة والسكن.

ارتأينا أن نسجل بعض الأمور هي من قواعد المصالحة الوطنية.

السيد الرئيس،

فيما يخص تشغيل شباب الريف، نلاحظ عدم اطلاعهم على كل النصوص المنظمة لاستفادة إعانة الدولة، فيشترط مثلا الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ضرورة التسجيل 6 أشهر على الأقل في مكاتبه، والشباب سيدي الرئيس، لا يعرفون هذه الصيغ.

كما يجب إيجاد الميكانيزمات التي تجعل الدعم يصل إلى أصحابه في الريف، خاصة في مجال البناء الريفي الذي يحفز على البقاء في أريافنا، والحد من الهجرة نحو المدينة. ونعلم سيدي الرئيس، أن عدد سكان الجزائر العاصمة لسنة 1990، يختلف عن عددهم لسنة 2004م ولا بد من تكثيف الجهود إذ لا مصالحة وطنية دون تكافؤ الفرص، ولا يمكن للريف أن يعيش دون الماء الذي يعد أساس الفلاحة.

السيد رئيس الحكومة،

مما لا شك فيه أن الريف في حاجة إلى تنمية، والفلاحة في حاجة إلى دعم من وسائل مادية وماء، ففي غياب هذين العنصرين لا يمكن نجاح أي برنامج. وهنا نشير سيدي الرئيس إلى ولاية معسكر التي تتميز بطابعها الفلاحي وبخصوص دائرتي سيق والمحمدية اللتان كانتا تمولان أوروبا، بالحوامض والزيتون، يجب إنقاذ هذه المنطقة من

السيدات والسادة النواب،

إن المصالحة الوطنية في نظري، هي التكفل الفعلي والحقيقي بانشغالات المواطنين، كشق الطرق وفك العزلة والتموين بالكهرباء والغاز الطبيعي، والقضاء على البطالة وغيرها من المسائل المتعلقة بالتنمية الشاملة، كما أن التنمية الريفية تعني توفير مناصب الشغل للشباب، ودعم الفلاحين بالوسائل الضرورية لضمان استقرارهم والحد من الهجرة.

فالريف هو مصدر الغنى والثراء، إذا اعتنينا به ووفرننا له أسباب النمو، كما أن البعدين الاجتماعي والاقتصادي يبقيان مهمين جدا، لأنهما في اعتقادي مفتاح كل العقبات. إلا أنهما يتطلبان الجرأة والعناية المستمرة مع التكفل بالجماعات المحلية من أجل تحسين الخدمة العمومية.

أخيرا، أتمنى أن يعم وطني السلم والأمن والاستقرار لنبقى أمة واحدة موحدة متماسكة تتظافر فيها كل الجهود لتحقيق الآمال، وشكرا على حسن الإصغاء.

الرئيس : شكرا السيد حمو العمري، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الله محمد.

السيد محمد عبد الله : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،
سيدي رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي الرئيس،

اسمحوا لي في البداية أن أحيي كل من فكر في مشروع برنامج المصالحة الوطنية، التي تقتضي منا أولا المصالحة مع الذات، وتسمح لنا أن نقول : إننا جنود هذه

الخاصة بمكافحة المخدرات؟، وماذا خصصت التلفة الوطنية من برامج للشباب؟

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن قراءتي لبرنامج الحكومة المطروح علينا للنقاش يجعلني أتعرض إلى محور آخر هام جدا وهو الضمان الأساسي لنجاح الحكومة في تنفيذها لهذا البرنامج، سواء تعلق الأمر بالمصالحة الوطنية أو التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكما لا يخفى عليكم سيدي رئيس الحكومة وعلى الجميع، ضرورة إصلاح العدالة، وكذا ضمان مبدأ استقلالية القاضي في تطبيق القانون والعدل بين أفراد المجتمع. وهو الأمر الذي يتطلب ترقية العدالة إلى مستواها الحقيقي.

الرئيس : شكرا السيد عبد الله محمد، وأحيل الكلمة إلى السيد خليفة بن علي.

السيد خليفة بن علي : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السادة معالي الوزراء،
السادة والسيدات ممثلي الإعلام،
زملائي، زميلاتي النواب،
السلام عليكم جميعا ورحمة الله تعالى وبركاته.

يطيب لي في بداية مداخلتني أن أهنيء السيد رئيس الحكومة وطاقمه على الثقة التي جردها فيهم فخامة رئيس الجمهورية، وأسأل الله لهم التوفيق في مهماتهم الثقيلة والنبيلة في خدمة الوطن والمواطن.

أستسمحكم سيدي رئيس الحكومة أن أقدم ملاحظاتي واستفساراتي عن مشروع برنامج الحكومة المعروض علينا.

كارثة ارتفاع معدل الأملاح التي لا يمكن محاربتها إلا بالماء. وما يزال سدا فرقوق بدائرة المحمدية والشرفاء بدائرة سيق ولاية معسكر، اللذان تطرقت إليهما في البرنامج السابق، ينتظران من ينزع منهما الأوحال.

أما التصحر، فأدى إلى ارتفاع نسبة الملوحة ويرى المختصون أن الماء هو العامل الوحيد الذي يوقف هذا الارتفاع، عن طريق ما يسمى تقنيا بالاستنضاض وحتى لا تفقد رثة الجزائر الممول بالحوامض والبرتقال.

سيدي رئيس الحكومة،

إذا كان لا بد من التذكير ببعض النقاط الخاصة لما نراه قلب المصالحة الوطنية فهي المنظومة التربوية إذ رغم الجهود المبذولة لبناء الهياكل، إلا أن وضعية الكتاب المدرسي ما تزال على حالها، وأتمنى من السيد الوزير تنويرنا في هذا الباب، وكيف للمصالحة الوطنية أن توجد هذا الكتاب الذي ليس في متناول الجميع.

كما أتمنى ألا تظال أيدي الخصاص مراكز الطبع العمومية حفاظا على طابعها الوطني، وعلى عمالها.

كما يجب إحداث هيئة لمراقبة ما ينتج في المطابع الأخرى تفاديا للأخطاء.

سيدي رئيس الحكومة،

إن المصالحة الوطنية تقتضي منا الحيطة والحذر من بعض مسببات أزمنا، فمثلما بعثت الدولة بقائمة الكتب الممنوعة إلى المؤسسات التربوية، أتمنى أن تضيف للقائمة الأقراص المضغوطة التي يراها ويسمعها الشباب، وإحداث جهاز لمراقبتها.

إن هذه الأقراص الممنوعة غزت الثانويات والشباب وأصبحت شبه مقبولة. فأين المراقبة؟ وأين البرامج

وتحسيس المواطن وإعلامه، ولعل أهم ما يمكن الإشارة إليه هو ضرورة مراجعة القانون الأساسي للتوظيف العمومي المرتقبة في المستقبل القريب والتي يتطلع إليها كل أعوان الدولة العاملين في هذا الإطار لعلها ترفع من مستواهم التكويني والمعيشي.

سادسا/ اقترحت الحكومة في برنامجها تحيين التقسيم الإقليمي بشكل عقلائي، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو : ما هي ملامح هذا الشكل العقلائي؟ أو بعبارة أخرى ما هي المقاييس التي تنوي الحكومة اعتمادها في هذا التقسيم الإقليمي المرتقب؟ وهل لديها الإمكانيات البشرية المؤهلة والكافية لإنجاح هذه العملية؟.

سابعا/ عبرت الحكومة عن عزمها في دعم مكافحة الاقتصاد غير الرسمي وهذا ما يتمناه كل جزائري مخلص خصوصا المستثمرون والمؤسسات العاملة في إطار احترام القانون، إلا أن السؤال المطروح هو : ماهي آليات هذه المكافحة التي توفرها الحكومة خاصة في محاربة الرشوة التي تعتبر الوسيلة الأساسية للاقتصاد غير الرسمي؟

ثامنا/ يمكن أن نسجل بأن مهمة الدولة في تشجيع تنمية المنشآت الأساسية والخدمة العمومية كالتعليم والصحة والسكن ليست من السهولة بمكان في ظل السوق المتذبذبة لمواد البناء، هذا من جهة، ومن جهة أخرى بطء إنجاز العمليات الأولية من دراسات واختيار للموقع إلى غير ذلك، مما يكبح وتيرة الإنجاز، الأمر الذي يؤثر سلبا في آجال التنفيذ، والأمثلة على هذا موجودة في الواقع، فمثلا عندنا ثانويات الرمكة وسيدي محمد بن علي ووادي الجمعة والمركز الجامعي بولاية غليزان، حيث ما تزال هذه المشاريع في طورها الأولي وذلك منذ أكثر من سنتين، وشيبتها في ولايات أخرى كثيرة قد يشير إليها زملائي الآخرون. وبالمناسبة أدعو فخامة رئيس الجمهورية إلى زيارة ولاية غليزان في بداية عهده الثانية حيث يأمل سكانها أن يكون ذلك قريبا إن شاء الله.

أولا/ أثنى هذا البرنامج من حيث كونه يدعم الاستقرار والاستمرار إذ أنه يرتكز على برنامج فخامة رئيس الجمهورية الذي زكاه الشعب الجزائري بأغلبية ساحقة في انتخابات 8 أفريل 2004، والذي أكدت فيه الحكومة حرصها على وضع مهمتها في خدمة هذا البرنامج الرئاسي.

ثانيا/ نلاحظ أن الحكومة، وهي مشكورة، جعلت إنجاز المصالحة الوطنية على رأس اهتماماتها، اقتناعا منها بأن الجزائر تملك قدرات ووسائل تساعد على التطلع إلى مستقبل زاهر، إلا أننا نتساءل عن مدى حجم ما يمكن أن يصل إليه تدارك التأخر في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما مشكل السكن وطرق توزيعه ومن ثم تفادي تزايد موجات التذمر التي نراها في مختلف مناطق الوطن، كما هو حاصل في عدة بلديات من ولاية غليزان، في الرمكة وسيدي الأزرق والقطار وسیدی خطاب وغيرها.

ثالثا/ أسجل بارتياح عناية الحكومة بمواصلة تكوين الأئمة ونقترح أن تعطى أولوية التوظيف في هذا السلك الهام للمختصين فيه من خريجي الجامعات.

رابعا/ العدل أساس الملك - كما قيل- ولذا سرنا حرص الحكومة على نجاح إصلاح العدالة التي من خلالها تستقر دولة الحق والقانون وتستمر، ولكن ذلك لا يثمر في الواقع ما يلمسه المواطن البسيط إذا كان يرى، بل ويعيش، قرارات العدالة حين توضع موضع التنفيذ وتلاقيها عقبات بيروقراطية، وبالمناسبة نثمن تعليمه رئيس الحكومة الموجهة إلى مختلف القطاعات والداعية إلى التطبيق الصارم لقرارات العدالة.

خامسا/ تعتبر الخدمة العمومية من المعايير الدالة على مصداقية الدولة، لذا أرحب بما دعت إليه الحكومة من تخفيف للإجراءات الإدارية وتطوير الشفافية ودعم سبل الحوار وطرق الطعن. هذا أمر جميل، لكنه يتوقف أساسا على ما تقوم به الحكومة في مجال تأهيل أعوان الدولة،

والمصلحة العامة، وعلى سبيل المثال مؤخرا بولاية الشلف وبالضبط ببلدية عين مران تدخلنا نحن ثلاثة نواب وطلبنا إلقاء الضوء على شهادة طبية مزورة راح ضحيتها ثلاثة أعضاء من المجلس الشعبي البلدي المنتمين إلى حزب التجمع الوطني الديمقراطي وقد اقتيدوا إلى السجن، اثنين منهم ما يزالان هناك إلى يومنا هذا. وهو الأمر الذي جعلنا نحس وكأننا زدنا الطين بلة. لذا نطالب بفتح تحقيق عن هذا الموضوع الذي أصبح الشغل الشاغل للمواطنين بهذه البلدية.

أما فيما يخص برنامج الحكومة لسنة 2004 استخلصنا الملاحظة الآتية :

قطاع الإصلاح في المجال الاقتصادي :
لقد مس برنامج الحكومة عدة جوانب في هذا القطاع، منها ما يتعلق بتحسين إطار الاستثمار ومحيطه وكذا ترقية الاستثمار وضبطه. ونص هذا البند على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وعلى لجان مساعدة مشاريع الاستثمار وتحديد مواقعها.

تطرق برنامج الحكومة إلى الانطلاق الفعلي لهذه الآليات لصالح المستثمرين الجزائريين وجلب الاستثمار والشركاء الأجانب، كون مشاركة رأس المال الأجنبي في التنمية الوطنية تعد خيارا ثابتا، نرحب بهذه الإجراءات وهذا التشجيع الذي يخدم ولا شك اقتصاد البلاد ويفتح مناصب شغل للشباب ونؤيده.

السيد رئيس الحكومة، الشيء الذي لفت انتباهي وأردت التدخل فيه هو توسيع هذا الاستثمار إلى نشاطات تجارية ذات خدمات متعددة ويمس هذا بالتأكيد فئة واسعة من شريحة الشباب العاطلين عن العمل، خاصة بمناطق البلديات النائية، حيث يقل الاستثمار الصناعي، وعلى سبيل المثال هناك أكثر من 500 ملف تمت دراسته من قبل

تاسعا/ إن فتح مجال المنافسة في قطاع البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال خاصة الهاتف النقال، يتوخى من ورائه إعطاء فرص عديدة للمواطن، كل حسب ما يتاح له ماليا، لكن مانراه في الواقع هو معاناة الزبائن رداءة الخدمة رغم غلاء الثمن، وعليه نرجو أن تضع الحكومة عند منح هذه الرخص دفتر شروط دقيق ونوعي يراعي التزام المؤسسة باحترام المواطن أي الزبون.

عاشرا/ وضعت الحكومة في إصلاح المستشفيات مراجعة آليات التمويل ومنها : تحديث مدونة تسعير الأعمال الطبية فهل يعني ذلك رفع التسعيرة من جديد؟ وعليه ماذا يكون مصير المرضى من البطالين والمعوزين وأمثالهم؟

وفي الختام، أتمنى التوفيق والنجاح لكل أبنائنا وبناتنا المقبلين على الامتحانات الدراسية في كل مراحل التعليم، وأتمنى للحكومة كل التوفيق في الميدان.

أشكر الجميع على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الرئيس : شكرا للسيد خليفة بن علي، وأحيل الكلمة إلى السيد الجيلالي براحو.

السيد الجيلالي براحو : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زملائي النواب،

السيد رئيس الحكومة، قبل الشروع في مناقشة برنامج الحكومة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرفع انشغالا خاصا بالنائب وهي الهيمنة والتهميش في قضايا تهم المجتمع

إليك بعض الأرقام الخاصة بالمؤسسات التربوية الجاهزة:
 - الطور الأول : 158 مؤسسة تأوي حوالي 60000 تلميذ.
 - الطور الثاني : 33 مؤسسة تأوي حوالي 27000 تلميذ.
 - الطور الثالث : 14 مؤسسة تأوي حوالي 14000 تلميذ.

وهكذا نلاحظ أن أكثر من مائة ألف تلميذ يدرسون تحت سقف هذه البناءات القديمة. لذا نطلب من الحكومة تخصيص برنامج لإزالة هذه البناءات الجاهزة تدريجيا وكذا السكنات الجاهزة بصفة عامة التي عرفت هي كذلك تدهورا كبيرا وأصبحت غير صالحة خاصة بشأن انعكاساتها على صحة المواطنين، هذه الوضعية أصبحت الشغل الشاغل للمواطنين والمسؤولين المحليين، وقد تم رفع هذه الانشغالات إلى السيد رئيس الجمهورية خلال زيارته في ماي 2002، وكذا وزير السكن والعمران ومندوب الإنعاش الاقتصادي بمناسبة زيارتهما إلى هذه الولاية. لكن رغم الوعود بقيت دار لقمان على حالها.

كما ألفت انتباهكم، السيد رئيس الحكومة، أن الفئات العاطلة وذات الدخل المحدود هي الوحيدة التي ماتزال تسكن في هذه البناءات رغم تلفها وخطورتها على صحتهم.

فيما يخص قطاع التضامن الوطني، نلاحظ، السيد رئيس الحكومة، أن الدولة تخصص أموالا كبيرة لمساعدة الفقراء والمعوزين إلا أن أغلبها لا يصل إلى مستحقيه الحقيقيين رغم أن المنحة لا تسمن ولا تغني من جوع. فبقيت بعض الأيادي تتلاعب بها وهذا باعتراف السيد الوزير نفسه عند زيارته للوادي، حيث صرح أن الحكومة عاجزة عن إيصال المساعدات إلى مستحقيها ووعد بتغيير منهجية تسيير هذه الأموال. ولذا نطالب مرة أخرى بوضع حد للتلاعبات بهذه الأموال حتى يبقى المواطن العاطل والمحتاج الحقيقي هو الذي يستفيد هذه المنحة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ولجان مساعدة مشاريع الاستثمار، هي مجمدة على مستوى مديرية أملاك الدولة وتنتظر الإفراج عنها بقوانين. وبعملية حسابية بسيطة، نستنتج أن 600 ملف توفر ما يعادل عشرة مناصب للملف الواحد، وخمسة آلاف منصب شغل بالنسبة إلى مجموع الملفات المذكورة، أي نسبة 70٪ منها تمس المناطق النائية. كما تضمن كذلك دخلا جبايئا لميزانية هذه البلديات من جهة أخرى.

لذا نطلب توسيع هذا الاستثمار وتشجيعه إلى نشاطات تجارية وصناعية وفلاحية، كما نطلب إعطاء هذه اللجان صلاحيات واسعة لدراسة الملفات حسب مقاييس المنطقة ومكانتها ووضعها الاقتصادي والاجتماعي. ولا شك أن هذه النشاطات التجارية تكون دعما لبرنامج رئيس الجمهورية الخاص بإنشاء مائة محل تجاري ومهني بكل بلدية، والقصد منها، فتح مناصب شغل وامتصاص البطالة التي أصبحت سلاحا خطيرا يستعمله الانتهازيون لزعة استقرار البلاد، وخير دليل على أرض الواقع يوجد برع (4/1) الوطن وهو ما يجري من مظاهرات واحتجاجات للمطالبة بالشغل والسكن.

فيما يخص قطاع التربية الوطنية، فإن الدولة تصرف أموالا باهظة من أجل تحسين هذا القطاع الحساس الذي يعتبر أساس بناء دولة قوية ومتينة ومزدهرة إذا صلح جيلها.

السيد رئيس الحكومة،

لقد عانت ولاية الشلف الكوارث الطبيعية خاصة زلزال 10 أكتوبر 1980، الذي تسبب في إعادة بنائها ببناءات جاهزة حددت مدة استعمالها بعشر سنوات. لكنها تجاوزت هذه المدة 14 سنة أخرى، وقد أكد الأخصائيون أن أمراضا خطيرة تنتج عن هذه البناءات خاصة إذا تجاوزت مدة الاستعمال. رفعنا بدورنا هذا الانشغال في عدة مناسبات، وراسلنا السيد وزير التربية الوطنية وطرحنا عليه سؤالا شفويا في هذا الشأن، غير أن الوضعية بقيت على حالها.

راية أي مظلة كيفما كان شكلها، هذه المصالحة تتم الآن تحت راية الدولة بكل عزة وكرامة وبشكل مدروس ومخطط له.

كما أنها تولدت عن قناعة عامة من أن حق الجزائريين في الاختلاف لا يمنحهم الحق بأي حال من الأحوال في تجاوز تلك الحدود التي تمس بالبقاء الحيوي المتعدد الأشكال والأبعاد للدولة الجزائرية. لقد أثبتت الجزائر بصمود شعبها وبتضحيات قواتها الأمنية المتجذرة واستمرارية مؤسساتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، أنها دولة قوية قوة لا يتسنى إدراكها لكثير من الدول الشقيقة أو الصديقة التي بدأت للأسف تذوق القليل مما تجرعه الجزائر في غياب دعم عالمي يتوفر لها الآن لحسن حظها، ومن أجل كل هذا حق للجزائر وحق للرئيس أن يعلن بكل شفافية عن مشروع المصالحة الذي يتميز بالواقعية التي تستمد من نجاح قانون الوثام المدني ويتميز بالموضوعية التي تفرضها حتمية تطور دولة وإن كانت تنتمي لحظيرة الدول النامية فإنها حازت سبقا عالميا في الانتقال من مرحلة مكافحة الإرهاب إلى مرحلة القضاء عليه والقضاء على مسبباته، بل واستغلال تلك الدوافع والمعطيات استغلالا آخرا يأخذ وجهة إيجابية تحت مظلة الدولة غير القابلة للزوال.

إن المصالحة قد أصبحت مكسبا ديمقراطيا سيشكل في المستقبل نقطة توازن بين مختلف وجهات النظر السياسية مهما اختلفت مشاربها وستشكل رصيذا حضاريا سيحصن جزائر المستقبل من أي عبث سياسي ومن أية سياسة سياسية كيفما كان لونها.

سيدي الرئيس،

إن المصالحة لا يمكن أن تشكل مكسبا ديمقراطيا إلا إذا أثمرت قناعات شاملة بضرورة الخروج بمجموعة من القوانين الواضحة والصارمة والقوية في الوقت نفسه والتي

الرئيس : شكرا للسيد الجيلالي براحو، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد عمارني.

السيد محمد عمارني : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني.
السيد رئيس الحكومة،
معالي الوزراء،
زميلاتي، زملائي النواب،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أهنيء في البداية السيد رئيس الحكومة وطاقمه على الثقة التي وضعها فيهم فخامة رئيس الجمهورية لاستكمال مسار التنمية والإصلاحات والمصالحة.

سيدي الرئيس،

إننا لا نعتبر ووقوفنا وراء مشروع المصالحة مجرد مساندة للرئيس، ولا نعتقد أن ذلك سيكون مفيدا إن لم يكن قد صدر عن مسؤولية وعن وعي تام بالمعطيات الوطنية والعالمية المستجدة. فالمصالحة في رأينا أصبحت لا تشكل فقط حدثا تاريخيا في حياة الشعب الجزائري وإنما مرحلة من مراحل تطور الدولة الجزائرية لأنها وليدة تلك التجربة الرائدة في مكافحة الإرهاب، ولأنها صادرة عن موقف واع وقوي يستهدف العمل من أجل دولة أكثر قوة.

إن المصالحة الجزائرية خالية تماما من كل شوائب الاستسلام التي من شأنها إضعاف الدولة كما أنها بعيدة كل البعد عن حتمية تقاسم الدولة لأن ذلك لا يمكن إلا أن يشكل خطرا على مستقبل الدولة نفسها.

إن المصالحة في الجزائر استطاعت أن تحول دون تدخل كائن من كان، سواء وطنيا بشكل مستقل أو عالميا تحت

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

إخواني النواب،

السادة أصحاب السلطة الرابعة.

إن الإشارة في ديباجة برنامج الحكومة الحالي إلى أن المصالحة الوطنية يجب أن تنجح فعلا، والتأكيد بالقول "ولابد أن تنجح" وغيره أمر يبعث على الارتياح والاطمئنان، ويؤكد اقتراب بعضنا من بعض، وهو ما سيؤدي إلى نتائج تنعكس بشكل إيجابي على أمتنا التي عانت ما عانته.

ونؤكد أن الحكومة عادت إلى رشدها، في جزء كبير من مصطلحاتها عن المصالحة الوطنية، بيد أن مشروعها لم يخل من عبارات ذات مدلول يمكن أن نقول عنه "حربي"، وللأسف هذه العبارات تصدرت الفصل الخاص بالمصالحة، بالحديث عن الأرواح المزهقة ومواصلة مكافحة الإرهاب والتجنيد الدائم والتحلي بالمزيد من اليقظة وتحقيق الانتصار على المجرمين. ثم بعد رصف هذه الكلمات الحربية في طليعة الفصل يعود البرنامج إلى الحديث باقتضاب وفي تشكيك إلى اتخاذ تدابير ملائمة تجاه أولئك الذين يستجيبون لتطلعات شعبنا والذين يتخلون عن سبيل الإجرام ويتعدون عنه.

أردت القول إننا بصدد مصالحة تبنى على الثقة، ليس بصدد حرب ومكافحة للإرهاب، فلم يعد هناك إرهابيون بإذن الله والمصالحة مع من بقي منهم ضروري للبلاد.

السيد رئيس الحكومة، لماذا لا نبتعد عن الألفاظ الحربية؟ فلنجعل النية في مصالحة حقيقية، فلا تكون الألفاظ جارحة وياحبذا لو اتبعت المصالحة بتدابير في الجانب السياسي والخيري والاجتماعي. وأجمل من ذلك التدابير الآتية :

من شأنها :

1- إعلاء كرامة الإنسان وعزة النفس وتسليط عقوبات صارمة على كل محاولة مساس بهذه الكرامة والعزة.

2- إدانة، ليس فقط، ما مضى من العنف وإنما إدانة كل عنف يمكن أن يحدث مهما كانت مبرراته.

3- إقرار قانوني بمشروعية الحرب على العنف مستقبلا ومشروعية استعمال القوة ضد أية محاولة مساس بأمن وطمأنينة المواطن.

4- الاتفاق على أن المصالحة تتم بين الجزائريين دون أي تسامح مع الإرهاب الأعمى وتصرفاته البشعة التي ستظل تدينها الأجيال المتعاقبة.

5- إعادة النظر في العمل السياسي وشروط ممارسته بشكل يسمح بممارسة الاختلاف على مستوى النخبة والطبقة المثقفة ضمن أطر محددة من أجل تجنب النزول بذلك الاختلاف إلى حلبة التصارع الأعمى.

6- التفتح على العالم بلغاته المختلفة وحضاراته وثقافته المتعددة من أجل تكريس مفهوم قبول الآخر.

وفقكم الله سيدي رئيس الحكومة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكرا السيد محمد عمارني، وأحيل الكلمة إلى السيد حملاوي عكوشي.

السيد حملاوي عكوشي : بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

بن زاغو، الذي لم يجرؤ لحد الآن على الخروج من مخبئه حيث يتسلل إلى مدارسنا من النوافذ وليس من الأبواب. فلا منظومة تربوية دون أصحابها في قطاع التربية. أما أن تفرض الإصلاحات بطريقة فوقية، فذاك هو الإرباك لهذا القطاع الحيوي ولا شك، وسوف نندم على ذلك يوم لا ينفع الندم.

وما قيل في صفحة 59 من أن إصلاح المنظومة التربوية أو الوطنية ضمن المسار الشامل للإصلاحات الوطنية، وبما أن الأمر يتعلق بمستقبل البلاد، فإننا نؤكد أن خدمة التنمية أو جلب التكنولوجيا أو تعميم الثقافة أو خدمة العلم، لا يكون إلا باللغة العربية، التي يجب أن تصب فيها كل المعارف لتصبح في متناول الجميع، ولا تقدم بلغة الأجانب، فتصبح اللغات روافدا قوية للغة العربية، وما يقتبس من اللغات الأخرى يترجم في الحين والتو، لأن الذين يحصلون المعارف باللغات الأجنبية قلة، فلا بد من ترجمة كل شيء لذوي التعليم المحدود وعامة الشعب.

فيما يخص الشؤون الخارجية، ندعو إلى بذل المزيد من الجهد في تفتح الجزائر على العالم خاصة الوطن العربي الذي لا يعرف الجزائريين إلا محاربين في سنوات الثورة أو السنوات الأخيرة المليئة بالمآسي عندما عشنش الإرهاب في بلادنا.

فنحن أولى بدعم القضية الفلسطينية بكل ما نملك ونشجب العدوان الإسرائيلي الذي يهلك الحرث والنسل في بلاد الله فلسطين، وندين العدوان الغاشم على العراق من أمريكا صانعة إسرائيل الكبرى وصانعة التطرف في الشرق الأوسط برمته.

ونثني على الشمولية التي تبناها البرنامج في مد الجسور مع الدول العربية والكتل والأقاليم في العالم، خاصة إفريقيا وأوروبا لتفادي خطر أمريكا. وما يجب الدفع به

- إعادة إدماج جميع السكان النازحين الذين أكرهوا على ذلك.

- إيجاد حل جدي لعائلات المفقودين وأبنائهم.

- إطلاق جميع المساجين السياسيين مع ضمان كامل حقوقهم.

- إعادة المفصولين إلى عملهم بإبطال مفعول المرسوم المتسبب في ذلك وهو معروف.

- إدماج الجميع اجتماعيا، "إذهبوا فأنتم الطلقاء".

- إعادة المهجرين والمهاجرين بسبب المأساة الوطنية من الخارج.

- رفع حالة الطوارئ.

- منع تداول مدلولات العنف اللفظي وتناولها ونشرها التي قد تؤدي إلى عنف مادي، والتجربة سابقة ومعروفة، فكما قال رئيس الحكومة البارحة: إن المصالحة ترمي إلى السلم والأمن للجميع، وهذا شيء جميل جدا.

- إسهام الجميع في المصالحة وهذا أجمل.

- القطيعة مع كل أشكال العنف وهذا أجمل وأجمل ومن المفيد الإشارة فيما يخص الثقافة الإسلامية كما ورد في الصفحة 05، إلى أن التطرف في بلادنا وليد انعدام ثقافة متوازنة عبر الوطن، فلا ثقافة عامة ولا ثقافة إسلامية، وكم من مرة ذكرت من هذا المنبر بما كان يدعو إليه فقيدا الجزائر مولود قاسم وعبد المجيد مزيان رحمهما الله، وخاصة هذا الأخير الذي أدرك سنوات الإرهاب الجهنمية، حيث ذكر بأن الإرهاب وليد الجهل، وذكرت مرارا بما فعلته الحكومة المصرية من مناقشة لعناصر الجهاد، حيث اعترفوا مؤخرا بأخطائهم وقد تم الأمر على يد علماء في الدين قضوا سنوات يناقشون الشباب بصبر وثبات.

هذا ما نريده في الجزائر عندما نلح على غرس الثقافة الإسلامية التي توسع المدارك والآفاق، وتقضي على التزمّت والانغلاق.

فيما يخص المنظومة التربوية، نختلف مع الحكومة اختلافا جذريا في دعم الإصلاحات التي جاء بها مشروع

فإنه بالمقابل لا يثنينا عند تفحصنا فقرات بعض محاوره، تجعلنا نتوقف عندها لما يكتنفها في رأينا من غموض لما ترمي إليه وباستثناء ذلك الإشكال الذي قد يعود إلى فلسفة صياغة النص.

وعلى سبيل المثال لا الحصر تلك الجملة الاعتراضية التي جاءت في الصفحة 32 من البرنامج والتي تستهل فقرتها: "ستكمل الحكومة الترتيب التشريعية..." إلى آخر الفقرة، وفي الفقرة الموالية لها: "كما تتم إعداد تدابير ملائمة في إطار حوار شفاف".

عندما نتمعن في هاتين الفقرتين نجد في مبنى صياغتهما كلاما جيدا وإذا ما عدنا إلى صياغة المعنى نقف عندها قليلا.

وبما أن التجارب في التأويلات علمتنا أن نحذر ولا نستبق الأحداث، لا سيما أن صياغتها تنص على: "الحوار الشفاف إذا ما دعت الضرورة". لذلك فضلت أن أترك ترجمة هذه الجملة إلى حينها ولكل مقام مقال.

السيد رئيس الحكومة، لا أدعي بأنني جئت بجديد إذا ما قلت أن نجاح أية دولة في العالم قديما وحديثا يتوقف على الحرص والالتزام بتنفيذ عنصرين أساسيين ألا وهما: العدل والحسم. فهذان العنصران بما يمثلانه من قوة وضعف عند كل دولة يعتبران بمثابة صمام الأمان إذا ما أحسنت السلطة تطبيقهما.

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

باعتبار أن البرنامج الذي بين أيدينا يتضمن في عمومته انشغالات المواطنين في مختلف الجوانب سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية فإنني أتقدم أمامكم بالملاحظات الآتية :

إلى الأمام هو الوقوف في وجه الزحف الأمريكي على أمتنا الإسلامية قاطبة، من أفغانستان إلى العراق إلى دعم إسرائيل. ولا نقبل من أمريكا أن تتحرش بسوريا الشقيقة أو أن تتدخل في شؤون شعوبنا العربية، ونرفض ديمقراطيتها ومشروعها المعروف بمشروع الشرق الأوسط الكبير، فهو احتلال وهيمنة وعولمة ومسح لقيمنا وثقافتنا، والسلام عليكم.

الرئيس : شكرا للسيد حملاوي عكوشي، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد كشود، فليفضل.

السيد محمد كشود : بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة والطاقم المرافق له،

زميلاتي، زملائي،

الحضور الكرام.

بعد تفحصي برنامج الحكومة محل مناقشتنا اليوم، وجدت أنه يحتوي على محاور وأفكار جديدة، خلافا لما تداوله بعضنا على أن هذا البرنامج عبارة عن ملخص للبرنامجين السابقين دون إضافة إذا ما استثنينا المصالحة الوطنية. أود على ذكر المصالحة الوطنية ألا أخوض فيها، لأنها في اعتقادي قد تؤدي بنا إلى نقاش عقيم، مادام الشعب قد فصل فيها عن طريق إعادة انتخاب برنامج رئيس الجمهورية وعلى رأسه المصالحة الوطنية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ألم يفصل الشعب الجزائري بما يشبه المصالحة الوطنية بعد استرجاع السيادة الوطنية عندما قبل وصوت لفائدة عفا الله عما سلف؟ لذا فضلت ألا أخوض في هذا الموضوع إلا إذا جد فيه جديد.

السيد رئيس الحكومة، ولئن كان هذا البرنامج، والحق يقال، يتضمن آفاقا بعيدة المدى، تعبر عن طموحات الشعب، الأمر الذي يتطلب لتنفيذه ثقافة الاستمرارية،

هناك قضايا يمكن الفصل فيها سياسيا أو اجتماعيا أو ثقافيا أو اقتصاديا عن طريق الحوار الشفاف، لكن هناك قضايا في اعتقادنا غير قابلة للمساومة ولا الملاينة إذا ما تعلق الأمر بالمبادئ الثابتة والقيم الروحية والمآثر التاريخية التي ضحى من أجلها ملايين الشهداء، باعتبارنا شعبا واحدا موحدا، نمثل في نظر القانون الدولي العام الدولة الموحدة البسيطة بكل ما تعني هذه الكلمة من مغزى.

نعم للحوار الشفاف الهادف، نعم للحوار الجامع الشامل، لا للحوار الشفاف الذي قد يززع كيان الدولة والذي أوصل بعض دول العالم إلى ما هي عليه من تفكك وانهار.

نحن لا ندعي بأننا أكثر حرصا من غيرنا في هذا الموضوع، لكن اقتداء بما جاء في قوله عز وجل... "ذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين" صدق الله العظيم، وشكرا على حسن الإصغاء.

الرئيس : شكرا السيد محمد كشود، وأحيل الكلمة إلى السيد رقيق بن ثابت.

السيد رقيق بن ثابت : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة والسيدات الوزراء،

زملائي، زميلاتي النواب،

إخواني الصحفيين،

أهنئ في البداية السيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة أعضاء الحكومة على الثقة التي وضعها فيهم فخامة السيد رئيس الجمهورية.

أولا- علما أن مضامين التسيير في مختلف مؤسساتنا بها ترسانة هائلة من القوانين، أصبح بعضها لا يتماشى مع واقع اليوم، إن لم أقل إنها أصبحت عائقا رئيسيا في الممارسات العملية اليومية، وذلك إما بسبب عدم التطبيق أو عدم الجدوية فيه أو عدم ملاءمتها مما يستدعي مراجعتها.

ثانيا/ العجز في رقابة مختلف المؤسسات، إما بسبب غياب هذه الرقابة تماما وإما بسبب عدم المتابعة المستمرة، وإما بسبب عدم حسن اختيار بعض الأولويات عند التطبيق مما يعيق السلطة التنفيذية في بعض الأحيان عند القيام بمهامها على أحسن وجه.

وفي هذا الصدد كنت أود لو خصص البرنامج فقرة على الأقل لمضمون الرقابة حتى تطمئن نفوس المواطنين لاسيما بعد أن عاشوا في الأمس القريب حوادث خطيرة كانت معظم أسبابها غياب الرقابة أو التهاون في تطبيقها. ثالثا/ ضرورة التفكير في التخفيف من العبء الثقيل الذي يتحمله المواطن بسبب الوثائق الإدارية الهائلة وغير المجدية في كثير من الأحيان وفي جميع المجالات، ويفترض أن يقدمها المواطن للحصول على خدمة عمومية، الأمر الذي فسح المجال أمام بعض فاقدي الضمير المهني، تحت غطاء تطبيق القانون تحميل المواطن على أن يخضع لممارسات تخالف الأهداف النبيلة التي من أجلها وجدت الخدمة العمومية.

رابعا/ وأخيرا : قضايا حساسة.

السيد رئيس الحكومة،

أخشى أن تفتح المرونة المفرطة التي قد تنتهجها السلطة بالنسبة إلى بعض القضايا الحساسة عن حسن نية، تحت غطاء الحوار الشفاف، بابا واسعة أمام بعض المتربصين بالبلاد. فنعجز عن التحكم فيما تترتب عنه من آثار سيئة.

والاجتماعية تحت ضغط الشعبية، وهذا بالتعجيل بالإصلاحات، لأن تأجيلها أو تأخيرها سيؤدي إلى نتائج وخيمة على الجزائر، ويؤدي إلى جمود سياسي يكون منبع عدم التجديد وسيحدث انكماشاً اقتصادياً واجتماعياً ولأن الاستقرار الاقتصادي ما هو إلا وسيلة، سيعرف تجاوزاً إذا لم يتبع بتطبيق هذه الإصلاحات على أرض الواقع.

سيدي الرئيس،

إن حرص الحكومة على مواصلة إصلاح العدالة، والمنظومة التربوية وإصلاح مهام الدولة والاقتصاد، هو نهوض بتنمية اقتصادية حقيقية واستقرار سياسي واجتماعي.

إن الإصلاحات هي وحدها القادرة على تحصيل هذه التنمية الدائمة وإن الهدف الاستراتيجي لهذه الحكومة من خلال مجهودات إعادة التقييم الوطني، يكمن في توفير شروط العودة إلى التنمية الاقتصادية.

سيدي رئيس الحكومة،

على الحكومة الحفاظ على توازنات الاقتصاد الكلي والتوازنات المالية الحسنة التي تتمتع بها الجزائر منذ ثلاث سنوات، والتحكم في مستوى الديون، ومعدل البطالة ومعدل التضخم. وتحقيق الأهداف المحددة في مجال الإنعاش الاقتصادي والمطلوب كذلك من الحكومة التركيز على إنعاش القطاعات الحيوية. وهذا بإعادة تقييم القطاعات الأربعة (المحروقات والمناجم والكهرباء والزراعة).

لكن للأسف عدم استقرار الحكومات لم يتح لنا الفرصة لتقييم، عمل القطاعات المختلفة خاصة معاينة مدى توافق أو عدم توافق الأهداف المسطرة مع الموارد المسخرة لهذه القطاعات.

بعد قراءة متأنية لبرنامج الحكومة، وبعد الاستماع إلى العرض الوافي الذي قدمه السيد رئيس الحكومة المحترم، أستطيع أن أقول إن الوثيقة المقدمة لنا تضمنت وصف الدواء لداء عشرينات عديدة عرفت الجزائر فيها أزمة سياسية وانكماشاً اقتصادياً وتدهوراً أمنياً، لأن التاريخ لا يمكن تجزئته إلى أجزاء مستقلة، ولأن الوضعيتين الاقتصادية والاجتماعية الحاليتين هما في الوقت نفسه نتيجة ممارسات ما قبل الاستقلال السياسي وكل السياسات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، هي أيضاً نتيجة التحولات الداخلية الكبرى على جميع المستويات سواء السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي، كما أنها نتيجة التحولات الدولية أيضاً.

ولمعالجة هذه الوضعية كانت البداية سياسة الوثام المدني التي انتهجها فخامة رئيس الجمهورية ودعمها الشعب وطلب هذا الأخير ترقبها يوم 8 أبريل 2004 إلى مصالحة وطنية التي تعتبر واقعا سياسيا وحتمية سياسية، يجب أن نصل بها إلى نهايتها. وتعتبر كذلك إسمنت الوحدة والتماسك الوطني.

في هذا الإطار، نبارك التدابير التي تضمنها البرنامج لتسهيل الاندماج الاجتماعي للتائبين الراغبين في الاستفادة مسعى المصالحة الوطنية. والتكفل تشريعياً بضحايا الإرهاب ومأساة عائلات المفقودين، وإدماج السكان الذين اضطروا إلى النزوح من مناطق سكناهم.

كما نبارك أيضاً حرص الحكومة على مواصلة الحوار لوضع حد نهائي للأزمة التي تعيشها منطقة القبائل منذ أزيد من ثلاث سنوات.

سيدي الرئيس،

على الحكومة معالجة الاختلالات الاجتماعية التي هي حويلة عدم الانسجام بين الفعاليتين الاقتصادية

ووضع آليات لتعويض ضحايا الإرهاب في ممتلكاتهم كسرقة المواشي وذلك في إطار المصالحة الوطنية.

فيما يخص الموارد المائية، هناك ضعف في القطاع على مستوى الولاية يتطلب من الحكومة بناء سد ببلدية هونت لغرض تنشيط التنمية بالولاية.

سيدي الرئيس،

في قطاع الصحة نلح على وزير الصحة وإصلاح المستشفيات بالتعجيل بالإصلاحات ومواصلة الحوار والتشاور مع المتعاملين الاجتماعيين بغية رد الاعتبار للسلك الطبي وشبه الطبي.

كما نطلب من وزير الصحة تسجيل قطاع صحي بدائرة عين الحجر ومستشفى صغير بدائرة أولاد ابراهيم.

ونحرص على تعميم علاوة التحفيز والعدوى على الإداريين، ومنحة الجنوب على الأطباء العاميين.

سيدي رئيس الحكومة،

في الأخير، نطلب من الحكومة مواصلة وتكثيف الجهود التي قررت الدولة تكريسها لتلبية احتياجات المواطنين الاجتماعية، مع تعزيز شروط نمو اقتصادي سليم ومتواصل قصد تحريك التنمية، التي تحتاج إلى فريق حكومي إصلاحي واقعي وعملي يعمل على ديمقراطية القرار الاقتصادي، وعلى الحوار والتشاور الدائمين مع كل الناشطين الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين بعيدا عن كل احتكار نقابي (أي مع تعددية نقابية حقيقية) استنادا إلى اقتصاد السوق الاجتماعي وإقرار عملية توزيع المداخيل على الفئات الأكثر حرمانا كوسيلة لتقريب الدولة من المواطن والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكرا السيد رقيق بن ثابت، لقد اعتذر السيد عبد الرزاق مقري، لأسباب قاهرة وبموافقة رئيس المجموعة

فلا بد من إنعاش هذه القطاعات، ورفع مستوى الدعم الفلاحي تحسبا للانعكاسات السلبية على قطاع الفلاحة بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

كما يجب على الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار قطاع المياه، الذي لم يعرف نموا معتبرا، وعليه أن يكون من أولوية الأولويات خاصة فيما يتعلق بتحلية مياه البحر وبناء السدود والحواجز المائية.

سيدي الرئيس،

على الحكومة أن تأخذ في الحسبان الاتفاقيات بين الجزائر وأوروبا، والمنظمة لها والمتضمنة منطقة التبادل الحر وما يترتب عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

كما نطلب من الحكومة مواصلة النشاط الخارجي الاستراتيجي، الذي يتضمن دعم الفضاء "الأورو- مغاربي" وتفعيل "النيباد..."، حيث سيكون للجزائر دور المحور النشط.

سيدي رئيس الحكومة،

إن وتيرة التنمية المحلية بولاية سعيدة بطيئة، رغم توفرها على منطقتين صناعيتين غير مستغلتين، وعلى فضاء ريفي مهيب للاستثمار.

هذا البطء ناجم عن نقص الهياكل القاعدية، التي أُلحينا عليها دائما في تدخلاتنا مثل المطار والسكك الحديدية خاصة، التي تعد العمود الفقري لاقتصاد الجهة الغربية الجنوبية من الوطن، وهنا نبقي متمسكين بوعد الحكومة السابقة فيما يخص تسجيل خط يربط رجم دموش بسعيدة.

كما نطالب الحكومة برفع الدعم الفلاحي للمنطقة، لأن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الريفية بعيد كل البعد، عن إعادة تقويم الريف بولاية سعيدة، وحل مشكل العقار الفلاحي، ومساعدة مربّي المواشي وحمايتهم من السماسرة،

التراث وهذا التاريخ، والسبب في نظري يكمن في تهميشنا الثقافة وعدم حضورها في حياتنا. حتى أصبحنا نتساءل من نحن؟ ومن أين أتينا؟.

ولعل هذا ما جعل أسئلة الهوية والذات تبرز بحدة.

نعم! فالثقافة عندنا كانت دائما تدفع فاتورة التحولات السياسية والاقتصادية في البلاد، وحتى على الصعيد التنظيمي والهيكلية كانت تلحق دائما بقطاع آخر.

كما أن ميزانيتها لا تكفي حتى لتسيير الشؤون الإدارية، بينما ترصد للثقافة ميزانية تعادل تقريبا ميزانية الدفاع الوطني في بعض الدول.

فما فائدة البناء والتشييد إذا لم يحصن المواطن لرعايتهما والحفاظ عليهما.

ولأن الثقافة لم توضع قبل اليوم ضمن الأولويات الوطنية، فإن ذلك انعكس بصورة واضحة على أداء المجتمع.

إن الثقافة الاستهلاكية قد عمت حياة الناس، ولم يبق مكان لاكتشاف وتعزيز الثقافة الوطنية الأصيلة المعبرة عن الهوية المتميزة لشعبنا وهي غنية وثرية، وكفيلة بأن نعبر من خلالها عن خصوصياتنا وإبداعنا الوطني.

أما إذا نظرنا إلى سوق الكتاب فحدث ولا حرج باعتبار أن الكتاب هو السلاح الأول لمواجهة الجهل والإرهاب والتطرف.

فالكتاب الموجود في السوق لا يعبر بصدق وواقعية عن التحولات التي يعرفها مجتمعنا، خاصة ما تعلق بكتاب الطفل الغائب عن الساحة الوطنية. إذ ترك الأمر للاستيراد وما أدراك ما الاستيراد.

البرلمانية سيؤجل تدخله إلى الغد. وأحيل الكلمة إلى السيد محمد الطاهر بوزغوب.

السيد محمد الطاهر بوزغوب : شكرا السيد الرئيس

سيادة رئيس المجلس،

سيادة رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي النواب، السلام عليكم.

اعتقد، سيادة رئيس الحكومة، أن أوضاع البلاد تطبعها رهانات عديدة ومتعددة أصبحت الآن معروفة لدى الجميع. والبرنامج الذي قدمتموه لنا هو حقا برنامج طموح يغطي كل جوانب الحياة الوطنية، وتدعمه أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية. غايته تأمين استقرار البلاد ودعم تنمية اقتصادية قوية وفعالة لتحقيق رفاهية اجتماعية لفائدة كل الشعب. أمني أن يتحقق الانسجام الوطني والانسجام الاجتماعي حول هذا البرنامج إذ يدرك الجميع أن المستفيد هو الشعب. لهذا سأقتصر في مداخلتي على المحور المتعلق بالسياسة الثقافية.

فالمحاور الأخرى كتنكييف الإطار المالي والاقتصادي، مع ديناميكية التنمية، أو تعزيز الأطر التي تقتضيهما دولة القانون فإنها كلها في نظري ودون مغالاة تتميز مضامينها ومنهجيتها بقوة في الوضوح والتحكم. لهذا، سأحدث عن الثقافة لا لأناقش، إن الثقافة تشكل اليوم عنصرا هاما في النقاشات العالمية، وهو ما يعرف بحوار الثقافات والحضارات.

وبما أننا جزء من هذا العالم، فنحن معنيون بكل ما يحيط بنا، خاصة أننا نقع عند تقاطع هام للحضارات، فنأخذ من العمق المتوسطي والعربي الإسلامي والإفريقي في كل أبعادنا الحضارية.

ورغم أننا بلد يكسب من التراث والتاريخ العميق ما يحسد عليه، إلا أن هناك انقطاع أو قطيعة بيننا وبين هذا

ها هي الانتخابات الرئاسية مرت بسلام والشعب السيد اختار، فأحسن الاختيار، فنهى بالمناسبة من هذا المنبر بالذات فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.

وها هي الحكومة شكلت فنهى بدورنا رئيس الحكومة السيد أحمد أويحي، على الثقة التي أعيدت في شخصه، والطاقت الحكومية الذي نتمنى له بدورنا كل النجاح.

إن هدفنا واحد هو بناء الوطن والوصول به إلى شاطئ النجاة. أما المتشائمين والمتشائمات، وهم قلة والحمد لله، فنقول لهم: تفاءلوا خيرا تجدون خيرا إن شاء الله ونذكرهم لأن الذكرى تنفع المؤمنين.

إن مسألة الانتخابات مسألة شعب وإرادة الشعوب من إرادة الله، وإرادة الله لا تقهر.

ونقول لهم "ما عlish ندخلكم في قانون المصالحة الوطنية فاذهبوا فأنتم الطلقاء". ونبدأ بالنقطة الأولى في البرنامج وهي المصالحة الوطنية.

سيدي الرئيس،

إن كلمة المصالحة الوطنية، واسعة المعنى والمفهوم، لذلك يجب التحديد كي نقطع الطريق أمام الانتهازيين الذين يجعلون من المصالحة كلمة حق يريدون بها باطل.

لكن نحن نحدد معناها كما جاءت في برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة. وهي ترقية الوثام المدني إلى مصالحة وطنية شاملة، تنشر المحبة والتسامح والإخاء بين أفراد الشعب كي يتفرغ للعمل والبناء والتهوض بهذا الوطن إلى مصف البلدان المتقدمة. ونقول للذين يريدون من المصالحة الوطنية رجوع الأقدام السوداء إلى الجزائر، والسماح "للحركى والخونة" الذين كانوا ضد

وسياتي جيل في المستقبل إن بقي الأمر على ما هو عليه، يكون ارتباطه بأشياء لا صلة ولا علاقة لوطننا وثقافتنا بها، ونكون قد شاركنا مكرهين في تكوين مواطن مفرغ من وطنيته بأبعادها الثقافية والاجتماعية.

والأمر الآخر، الذي يستدعي منا تنبيهها هو أننا اليوم في عالم تؤثر فيه الثقافة السمعية البصرية تأثيرا مباشرا في تشكيل الوعي الوطني وقد يؤدي إلى تلاشي الشخصية.

لهذا، فإن المنتج الثقافي الذي يبث عبر وسائل إعلامنا يجب أن يكون منسجما مع الوعي الجماعي المنبثق من عمق هويتنا.

فهنينا لنا بوزارة للثقافة، وبرنامج للحكومة يعطي لها دفعا قويا بما يتضمنه من تدابير وإصلاحات هامة في هذا القطاع.

فالمطلوب لاحقا هو جعل هذا القطاع من قطاعات السيادة.

الرئيس : شكرا السيد محمد الطاهر بوزغوب وأحيل الكلمة إلى السيد محمد بداوي.

السيد محمد بداوي : شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على محمد النبي الكريم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة الزملاء النواب الكرام،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم وأهلا وسهلا بكم في هذا المقام.

سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

فليتحقق الحلم ولينجز المشروع في عهد فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، كيف لا وهو الصديق الحميم للراحل هواري بومدين الذي وعد الفلاحين آنذاك وهذا حق، وما ضاع حق وراءه طالب.

شكرا على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكرا السيد أحمد بداوي وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد لطروش.

السيد أحمد لطروش : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الأنبياء والمرسلين. السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة، معالي الوزراء، السادة الصحفيين، الإخوة نواب الأمة، سلام الله عليكم جميعا ورحمته تعالى وبركاته.

لم يعد أمام الأمة الجزائرية بديلا عن المصالحة التي كانت وماتزال دائما هي المسعى الأساسي - الذي لا ينساه الشعب أبدا - لحزب جبهة التحرير الوطني والذي يرى فيها سبب توفر المناخ الآمن في الوطن والقضاء على كل النشاطات الهدامة المؤدية إلى إشعال نار الفتنة والتمييز، وتغليب منطق المحبة وروابط الأخوة بين كل المواطنين على الكراهية والبغضاء.

فتنتهي بتحقيقها أوضاع الناس المأساوية التي تركزت انعكاسات اجتماعية واقتصادية وسياسية خطيرة وأعادت أمتنا إلى الوراء.

فبحسن تحقيق هذه المصالحة، قد تحترم قوانين الجمهورية، وتغلق أبواب إشاعة مظاهر الفوضى غير المستقرة أمام أسلوب الفرقة

الجزائر، والسماح للذين نهبوا وسرقوا بتبييض أموالهم، إن هذه مصالحة ضد التاريخ، وخيانة لأرواح الشهداء الذين قدموا أرواحهم قربانا من أجل أن تحيا الجزائر.

أما النقطة الثانية التي أريد الخوض فيها فهي تخص - سيدي الرئيس - ما جاء به البرنامج في ميداني الفلاحة والرعي، لأنهما مرتبطان ومتكاملان.

فالفلاحة، هي المصدر الثاني للثروة والرزق في الجزائر إن أعطيناها المكانة اللائقة والأهمية اللازمة.

سيدي الرئيس،

اتجهت كل جهود الدولة نحو الأراضي الفلاحية الخصبة بمنطقة المتيجة التي ورثناها عن المعمرين الذين كانوا يستغلونها في عهد الاستعمار. لكن ليعلم الجميع أن هذه الأراضي تعبت من كثرة استعمالها واستغلالنا المفرط لها. فيجب التوجه إلى أراضي الهضاب العليا، لأن تربتها ماتزال عذراء، لكن تحتاج بالدرجة الأولى إلى وفرة المياه، فيتوجب إنجاز السدود والحواجز المائية، التي ستجعل هذه الأراضي متيجة ثانية، كما هو الحال بولاية المدية الفلاحية والتي بها سهلا خصبا بناحية بني سليمان قال عنه الرئيس الراحل هواري بومدين أثناء زيارته التاريخية سنة 1969 لولاية المدية: "سوف أجعل من هذا السهل متيجة الثانية"

سيدي الرئيس، يجب إنجاز سد الصافي بوادي المالح الذي بقي حبرا على ورق، إذ كلما سألتنا وزيرا عنه أخبرنا أن المشروع قيد الدراسة.

قولوا لي بربكم هل يمكن أن تدوم دراسة مشروع 33 سنة؟! والسؤال موجه إلى معالي وزير الموارد المائية السيد عبد المالك سلال، ووزير الفلاحة والتنمية الريفية السيد السعيد بركات حفظهما الله. وسيأتي الخير على أيديهما ويتحقق حلم فلاحي الجهة إن شاء الله. لأن منهم من مات ومات الحلم معه.

حتى تصبح السلطة القضائية مفخرة بلدنا قد تقوى على مواجهة تحديات العصر، وتصير قادرة على مواكبة العالم المتحضر في الاجتهاد والعمل القضائي الصالح الجيد.

كما يجب الوقوف على حقيقة وضعية كتاب الضبط المزرية التي تقتضي الإصلاح العاجل برفع أجورهم وإعطائهم منح الخطورة وعلاوة العمل الإضافي وتوفير السكن الوظيفي، أو تسديد ثمن إيجار المساكن في حالة عدم الحصول على مساكن وظيفية.

وينبغي التركيز، في البرنامج على تطبيق قانون إصلاح السجون الهام المتطور في أغلب نصوصه، والتأكيد على تصنيف المساجين البالغين، وتصنيف المساجين الأحداث أيضا. وتطوير إدارة السجون وتحسين مستوى مستخدميها ماديا واجتماعيا، وإنشاء هيئة تفتيش مهمتها واسعة في العمل القضائي، لا تنحصر في إحصاء عدد القضايا المفصول فيها، ويتكون أعضاؤها من النزهاء، ذوي الكفاءات الجيدة المتمرسين في القضاء.

السيد رئيس المجلس الفاضل،

السادة ممثلو الشعب المحترمون،

إن معظم العاطلين عن العمل في الجزائر، هم شباب راشدون شاع الفقر بينهم، فأصبحوا يعيشون ظروفًا اجتماعية خانقة وقاسية للغاية، إذ لا يجد الواحد منهم أي عمل شريف يقات منه ويؤمن عيشه.

وما زالوا تحت رعاية أهاليهم وليس بمقدورهم أن يكونوا مستقبلهم الذي يرسمونه، إلا بحصولهم على العمل الذي يكفل لهم العيش الكريم.

ويجب الاهتمام بالإنسان الجزائري الفقير والاعتناء باستغاثته، والاستماع إلى مطالبه المشروعة، فلا يقبل حدوث أي تغيير في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع.

ولا يجوز للدولة أن تتخلى عن واجبها في تحقيق العدالة الاجتماعية بين كافة فئات الشعب، ولا تقصر في حماية

وتشتت الشمل ويعود بلدنا إلى عافيته وسلامته، وتحل مشاكل أبنائه وتتحول أزماتهم إلى مكاسب تنفعهم كافة دون أية تفرقة.

سيدي الرئيس،

سأدتني النواب.

لا يتأتى إدراك المعنى الحقيقي للمصالحة، إلا إذا كانت حكيمة وشاملة، وتضمن برنامجها ملامحا مبشرة بالخير للجميع، ولم تتخلله أشياء عامة غير محددة، وعالج بنجاعة تامة قضايا المبعدين عن مناصب شغلهم بسبب مواقفهم السياسية. واهتم بإعادة هؤلاء جميعا إلى مواقع عملهم دون أي استثناء أو تقييد زمني معين حتى تزول الضغائن من القلوب وتتخلص النفوس نهائيا من الشعور بالظلم والإجحاف.

وتتوفر القدرة على إسكات أصوات الذين أغضبهم هذا الوضع، وبذلك لا ينظر إلى المصالحة بعين الشك، ويحفظ بلدنا من أية مخاطر محتملة في المستقبل.

سيادة الرئيس،

السادة نواب الشعب،

لا يتحقق تلاحم المجتمع واستقراره، ولا يتوفر أمن أفرادها على أموالهم وأعراضهم ودمائهم إلا إذا وجدت سلطة قضائية مستقلة محايدة يمارسها القضاة بكفاءة ونزاهة، فيحسنون حماية الحقوق المهدورة بصرامة للمواطنين خصوصا، وللمتقاضين عموما، بصرف النظر عن جنسهم أو دينهم أو توجههم السياسي، فلا يخضع القضاة في أداء مهمتهم هذه إلا لقوة القانون وحده.

كان من الأفضل أن يعتنى في برنامج الحكومة بحلول لكل ما يواجهه القضاة في عملهم من عوائق ومشكلات مادية وأساليب معتمدة في تعيينهم، ورفع مستوى كفاءتهم المهنية، وطريقة ترقيةهم دون الأخذ في الاعتبار معيار المشهود لهم بالنزاهة والافتقار. فمن غير الجائز أن يستغنى في البرنامج عن ضرورة حماية القضاة من الإهانة والتخويف والضغط والتدخلات في شؤون عملهم المهني،

أعتقد أن الشعب الجزائري قد ألزم الرئيس بعد الاستحقاق الأخير، بالتناغم معه سيما ما تعلق بتبني سياسات واضحة ودقيقة إزاء مجمل القضايا التي تشغل اهتمامه انسجاما مع مواقفه التقليدية المبدئية، ثم نسأل إن كانت هذه الشرعية تبقى على حالة التوجس، والريب ومواصلة فرض حالة الطوارئ لمنع الشعب من التعبير عن هذه المواقف.

سيدي الرئيس،

إن برنامج الحكومة الموضوع بين أيدينا اليوم، والذي هو في الحقيقة استمرارية وتكملة لبرنامج السيد رئيس الجمهورية خاصة في محاوره الكبرى، والذي عرض على مجلسنا الموقر في مواعيد سابقة، حيث تمت مناقشته وإبداء الملاحظات والتحفظات حوله وتقديم الاقتراحات في شأنه.

إلا أن ما يميز هذا البرنامج في طبيعته الجديدة هو أنه أدرج مسألة المصالحة الوطنية، والتي كانت محورا أساسيا في حملة الرئيس الانتخابية.

هذا المحور الذي كان له كبير الأثر في توجه المواطنين، لذلك نطالب بالألا تكون الشعارات التي رفعت، والوعود التي قدمت خلال الحملة الانتخابية، وما تضمنه هذا البرنامج. في هذا الصدد مجرد أدبيات، وبهارات تشتم رائحتها، ولكن لا مجال لتذوق الطعام الموعود به. خاصة وأن موضوع المصالحة الوارد في هذا البرنامج، يكتسي طابعا عموميا يبعده عن ذكر التفاصيل، وبذلك يبقى هذا الملف مطاطيا يحتمل كثيرا من التأويلات.

إننا نريد أن يكون ما تم تقديمه التزامات دقيقة تتجسد ميدانيا، حتى يتم إحداث ديناميكية جديدة تقضي على تراكم اليأس، وتحدث قطيعة تامة مع سياسات وممارسات العشرية الماضية ذات اللونين الأسود والأحمر.

محدودي الدخل وعديميه. فكلما تألفت حكومة جديدة في البلد إلا وأخذت...

الرئيس : شكرا للسيد أحمد لطروش وأحيل الكلمة إلى السيد اليمين لعفيفي.

السيد اليمين لعفيفي : شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

الزميلات، والزملاء النواب.

رجال الإعلام والصحافة، السلام عليكم جميعا.

أولا أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بتعازي الأخوية، وتعازي أحرار الجزائر إلى كافة عائلات شهدائنا في جنين، وغزة، وفي الفلوجة وبغداد، ونحيي مقاومتهم الباسلة التي هي السبيل الوحيد لطرد الغزاة واسترداد الكرامة.

كما لا يفوتني أن أحيي القرار الإسباني الشجاع القاضي بالانسحاب من العراق.

في الوقت الذي أسأل فيه الحكام العرب عن هذا السكوت المخجل حيال ما تقترفه إسرائيل، وأمريكا من انتهاكات وجرائم وحشية في حق الشعبين الفلسطيني والعراقي.

هل هو نتيجة لشعورهم بعدم مشروعيتهم في الحكم؟، وأن خضوعهم وقبولهم بالعريضة الصهيونية والعجرفة الأمريكية هو شرعيتهم الوحيدة للبقاء في السلطة؟.

وبالمقابل أسأل الرئيس بوتفليقة إن كانت وضعية هؤلاء الحكام تنسحب عليه بعد أن وفر له الشعب الجزائري الغطاء الشرعي، إثر انتخابه بنسبة 85٪ حسب النتائج الرسمية.

- انتهاج سياسة ناجعة تقضي على البطالة التي مست أكثر من مليوني شخص. وبالمناسبة أتساءل إن كان لهؤلاء الذين يبيتون في الشوارع أمامنا هنا نصيب من 33 مليار دولار يحفظ كرامتهم الإنسانية.

- تهيئة الظروف لعودة العقول والكفاءات المهاجرة التي تعتبر الرهان الحقيقي والسلاح الفعال لمواجهة غول العولمة.

- السماح للشرائح الاجتماعية المهنية بإنشاء النقابات المدافعة عن مصالحها.

سيدي الرئيس،

إن الوضعية المأساوية التي تعيشها شبكة الطرقات نتيجة التآكل والإهمال ببلديات دوائر: نقاوس، والجزار وبريكة، في ولاية باتنة، وكذلك الطريق الوطني الرابط بين دائرة بريكة وولاية بسكرة، تدفعني إلى أن أطلب من وزارة الأشغال العمومية الاهتمام بهذا القطاع.

كما أطلب الوزارة بوضع حد للمأساة التي يعيشها مرتفقوا الطريق الوطني رقم (28) والطريق الولائي رقم (35) وذلك ببناء جسرين على مستوى بلديتي أولاد عمار وعزير عبد القادر بدائرة الجزائر من نفس الولاية. حيث سجل غرق العديد من المواطنين بالوادين القاطنين للطريقين المذكورين أثناء جريانهما.

كما أدعو السادة الوزراء، وعلى رأسهم السيد رئيس الحكومة والذين زاروا مدينة بريكة قبل الحملة الانتخابية أثناءها، أن يوفوا بوعودهم التي قدموها للسكان، خاصة مسألة ترقية دائرتهم إلى مصف ولاية. وكذا إنشاء ملحقة جامعية بها.

أدعو السيد وزير التربية الوطنية، إلى التكفل بانشغالات رجال التربية بولاية (باتنة)، والمتمثل في استفادتهم من منحة الجنوب، تطبيقا للمرسوم التنفيذي (97-246) المؤرخ في 1997/07/08.

كما أدعو السيد الوزير...

فالمصالحة المثمرة في تصورنا وكما نراها والتي كانت، وماتزال هدفا استراتيجيا لحركة الإصلاح الوطني، تناضل من أجل تحقيقه، هي التي يجب أن تكون عامة وشاملة لا تتجزأ، ولا تكون على المقاس تخدم أهدافا ظرفية تستدعيها المرحلة فقط.

إنما لا بد أن تكون المصالحة دستورية وسياسية ومؤسسية وقيمية وثوابية واجتماعية وذلك من خلال :
- احترام الدستور احتراما دقيقا، لما لذلك من أثر على كل مناحي الحياة.

- نبذ سياسة الاستئصال التي أثبتت محدوديتها في استتباب الأمن، والابتعاد عن سياسة الكيل بمكيالين فيما يتعلق بالحوار.

- تكريس آليات الديمقراطية تكريسا حقيقيا بعيدا عن سياسات الترقيع والانتقائية والمنع والتهديد والعصبية، وهي عوامل من شأنها توفير فضاء ديمقراطي هش لا يمكنه الصمود أمام أية هزة قد يتعرض لها المجتمع.

- تكون الدولة دولة الجميع في التكفل بضحايا المأساة الوطنية ومعاملة من تسببوا فيها على قدم المساواة.

- معالجة قضية المفقودين معالجة جذرية، وإعادة المفصولين إلى وظائفهم.

- احترام مؤسسات الدولة وهيئاتها بعيدا عن كل أشكال الضغط والتهميش.

- احترام قيم الشعب وثوابته، فلا يعقل أن نتحدث عن المصالحة ونحن نسعى للقضاء على هذه القيم بالسكوت عن الفجور تحت ضغط جمعيات الفتنة والمنسلخين، وعلى الثوابت تحت غطاء إصلاح المنظومة التربوية وتعديل قانون الأسرة.

- الدفاع عن كرامة المواطن الجزائري في الخارج والوقوف إلى جانبه حيثما وجد، سواء كان في تونس أو في غوانتانامو.

- عدم تحول الإدارة إلى حزب سياسي خلال الاستحقاقات، وأن تبقى مرفقا عاما محايدا يخدم المواطن والمجتمع في إطار القانون بإنسانية واحترام.

خاصة في القضايا الاقتصادية والإدارية. كما نقترح إنشاء محاكم الدرجة الأولى على مستوى كل بلدية، وهذا من أجل تقريب العدالة من المواطن والتحكم في النزاعات القانونية.

كما نشجع ونشني على ما جاء به برنامج الحكومة فيما يخص تعميق عملية تحديث العدالة.

ونؤكد على الخصوص أنه لا بد من التوفيق على مستوى الجامعة بتكوين القضاة المختصين حسب احتياجات قطاع العدالة، وبالتالي، فإننا نحیی المبادرة التي جاء بها برنامج الحكومة والقاضية بزيادة العدد الحالي لسلك القضاة بنسبة 50٪، آخذين بعين الاعتبار كفاءات والتزامات القضاة الجدد.

مواصلة إصلاح السجون :

فيما يخص ما جاء به برنامج الحكومة في هذا المجال، فإننا ندعم اقتراح الحكومة بإنشاء مؤسسات عقابية جديدة عصرية للتقليل من ظاهرة اكتظاظ السجون، كما نقترح إنشاء مؤسسة عقابية خاصة بالتعليم العام وبتكوين المساجين ذوي المستوى العلمي لتحضير إعادة إدماجهم في المجتمع، وهذا وفقا للمقاييس الدولية وتطبيقا لالتزامات الجزائر في ميدان حقوق الإنسان.

إصلاح مهام الدولة وتنظيمها :

تدعما لسياسة اللامركزية التي تعتبر اختيار الجزائر منذ الاستقلال، وتبعاً للتجربة السابقة والنتائج الضعيفة المحصل عليها، نركي الاقتراح الذي جاء به برنامج الحكومة والقاضي باستكمال مراجعة قانوني الولاية والبلدية آخذين بعين الاعتبار هيبة وسلطتها الدولة والتوضيح الدقيق لصلاحيات المنتخبين المحليين، وإنشاء ميكانيزمات قانونية تسمح للمنتخبين المحليين بتطبيق برامجهم التي زكاها الشعب، دون المساس بقوانين الدولة. وفي هذا الميدان نقترح دعم

الرئيس : شكرا السيد اليمين لعفيفي، وأحيل الكلمة إلى السيد عاشور رشيد.

السيد رشيد عاشور : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم، السيد رئيس الحكومة المحترم، السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي وزملائي النواب، السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام،

إن تزكية الشعب الجزائري للمجاهد فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة ليست إلا التزاما من الشعب الجزائري بالمصالحة الوطنية التي تعني الأمن والاستقرار أي باللغة الشعبية، "لهني".

إن المصالحة الوطنية في اعتقادنا هي مصالحة الجزائريين فيما بينهم مع ماضيهم المجيد وتاريخهم الحافل بالبطولات وثوابت الأمة.

إن المصالحة الوطنية تعني التنمية الشاملة والمتوازنة وتوزيع ثروات الوطن بصفة عادلة.

فيما يخص برنامج الحكومة إليكم بعض الاقتراحات :

مواصلة إصلاح العدالة :

بداية وفي هذا الميدان لا بد من الإشارة إلى الإجراء الأخير الذي يسمح لكل مواطن مقيم في أية بلدية كانت، باستخراج شهادة السوابق العدلية من أي مجلس قضاء كان على المستوى الوطني، وبالتالي نحیی هذه المبادرة المشتركة بين وزارة العدل ووزارة البريد والمواصلات، ونتمنى أن يعمم هذا الإجراء على كافة وثائق الحالة المدنية.

في إطار مراجعة قانون الإجراءات المدنية، نقترح أن تكون هناك مواد قانونية لتشجيع إجراء التحكيم والمصالحة

- تشجيع المؤسسات التي تسهم في البورصة بفوائد جبائية مثل التخفيض في نسبة الضريبة على أرباح المؤسسات.

- إعطاء الاستقلالية التامة للجنة مراقبة البورصة ودعمها بالنسبة إلى بنك الجزائر، لتصبح البورصة منظما اقتصاديا.

- اتخاذ إجراءات لتشجيع المدخرين الصغار على شراء قيم منقولة في البورصة.

- إعادة النظر فيما يخص أجل بيع الأسهم، لأن مدة بيع الأسهم حاليا هي ثلاثة أشهر وهي مدة طويلة.

- التفكير بالتنسيق مع الشركاء الاجتماعيين في دخول المؤسسات القابلة للخصخصة البورصة، وبيع نسبة 50٪ من القيم المنقولة للعمال على أن تسدد في أقل من خمس سنوات.

التربية والتكوين المهني :

لقد عرفت الجزائر تطورا ملحوظا في ميدان التربية والتكوين، ومن الضروري الحفاظ على أهم المكونات الفاعلة من أجل ازدهارها وترقية المستوى التربوي من الحسن إلى الأحسن.

إن الواجب يملي علينا اليوم المحافظة على هؤلاء الذين ضحوا بالأمس من أجل المدرسة الجزائرية إنهم المعلمون المؤطرون.

ولا ننسى أنهم متخرجون منها، ولهذا يجب علينا :

- تحسين ظروف معيشة الأستاذ والمعلم.

- دراسة التاريخ الجزائري وتلقيه بمختلف الطرق وفي جميع الأطوار الدراسية.

- إدخال الإعلام الآلي في جميع الأطوار الدراسية.

وفي الختام نتمنى لكم النجاح والتوفيق في مهمتكم النبيلة.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

تحيا الجزائر.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

صلاحيات الأمين العام للبلدية، وهذا بإعطائه الوسائل القانونية للتسيير اليومي للبلدية، كما نرجو أيضا توضيح دور المجتمع المدني على المستوى المحلي دون المساس بمهمة المنتخبين.

فيما يخص الجباية المحلية، نقترح وضع آليات قانونية للسماح للجماعات المحلية بإنشاء رسوم جبائية محلية تتعلق البيئة ومواقف السيارات العمومية والأسواق اليومية واللوحات الإشهارية.

الإصلاحات الاقتصادية :

نستسمح سيادة رئيس الحكومة بتقديم بعض الاقتراحات التي نراها تكميلية في مجال إنعاش الاستثمار والتقليل من نسبة البطالة.

- أولا/ التقليل من نسبة اشتراكات المستخدمين فيما يخص صندوق الضمان الاجتماعي من نسبة 26٪ إلى 15٪.

- ثانيا/ الإلغاء التام للضرائب على الأرباح بالنسبة إلى المؤسسات التي تستثمر أرباحها السنوية، وهذا بدفتر شروط تلتزم به الشركات المستفيدة.

- تأسيس نسبة ضريبة على القيمة المضافة وحيدة قدرها (10٪) عوضا عن نسبتي 17٪ و 7٪، وهذا تحضيرا لانضمامنا إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- إنشاء رسم على المواد المستوردة من الخارج والتي تصنع في الجزائر، الهدف منه حماية الإنتاج الوطني وتشجيعه، وهو المعمول به في البلدان أعضاء المنظمة العالمية للتجارة.

- تأسيس مكتب تقييم على مستوى إدارة الجمارك بالتعامل مع خبراء ومنظمات المنتجين الوطنيين، وتتمثل صلاحيات المكتب في تفادي طرق الغش، والسماح لإدارة الجمارك بأداء دورها في تسوية الاقتصاد الوطني.

- تشجيع المستثمرين الرسميين على بيع أسهمهم في البورصة من بينهم: صندوق التقاعد وصندوق البطالة ومؤسسات التأمين.

المصالحة الوطنية إلا بإجراءات أخرى، تتعلق بإصلاح مهام الدولة وتنظيمها وإصلاح العدالة، وهذا لضمان الحريات والحقوق ومكافحة التجاوزات.

لقد لاحظنا أحيانا خلال المظاهرات التي سجلت في بعض البلديات أو الولايات في مناطق من الوطن، أن أغلبية المتظاهرين ليسوا ضد الدولة، بل ضد أشخاص معينين. وما يلفت الانتباه، غياب الصرامة، حيث أن المتسبب في كارثة باحدى المناطق ينقل إلى أخرى ونرى هنا أنه من المصالحة الوطنية ألا ينقل حتى لا يكرر الكارثة بمنطقة أخرى.

(تصفيق)

التنمية في القطاع الفلاحي :

يعتبر القطاع الفلاحي أساس الاقتصاد الوطني، وإن الإجراءات التي اتخذتها كل من الوزارة والحكومة فيما يخص الدعم، وإنفاق أموال كبيرة في هذا القطاع، ليست ضائعة، وتعتبر استثمارا للأرض.

ولكن الإشكال في مسألة الدعم، يتمثل في السماسرة الذين يتلقفون هذه البرامج، إذ لكل برنامج سمارته، المحيطين به وإذا استمر الحال على ما هو عليه، فلا أظن أن هناك برنامج سينجح. لقد أضحي من الضروري التكفل بالبرنامج في مستوى القاعدة، أي المستوى المحلي، أما على مستوانا فيمثل أوراقا فقط.

إن الأموال تصرف وتهمل على المستوى المحلي، ولا نخجل عندما نقول إن مسؤولا ما عندما ينتقل من ولاية إلى أخرى ينقل معه المقاولات، مع أنها ليست باسمه ولكن الناس جميعا يعرفون غير أنهم يخجلون من التحدث عن هذا الأمر.

من المفروض أن هناك حكومة، والمسؤول الذي يقوم بمثل هذه الأمور يعزل، ليتفرغ لمصالحه في مقاولاته.

الرئيس : شكرا للسيد رشيد عاشور، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد حويشي.

السيد محمد حويشي : بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم.

إن المشروع الذي بين أيدينا اليوم مشروع زكاه الشعب يوم 08 أفريل (2004) بأغلبية ساحقة، وحن موعد تطبيقه في برنامج الحكومة الذي يشمل أربعة محاور هي:

- المصالحة الوطنية.

- تحديث الدولة.

- تنمية الاقتصاد.

- الترقية السياسية والاجتماعية والثقافية.

من هذه المحاور جميعها تبقى المصالحة الوطنية المحور الأساسي والسبيل الوحيد الذي يؤدي إلى الاستقرار، وهذا الأخير يمكن من الوصول والتكفل بالمحاور الأخرى.

جاء فخامة السيد رئيس الجمهورية في العهدة السابقة بمشروع قانون الوثام المدني الذي زكاه الشعب بأغلبية ساحقة، ولقد لمسنا ثمار هذا القانون في تحسن الوضع الأمني الذي أصبح بخير والحمد لله.

ولذلك كان لزاما على الدولة ترقية هذا الوثام المدني بمصالحة وطنية، والتي تستوجب بدورها السهر على حل المشاكل التي من شأنها أن تزيد الأوضاع تأزما.

وباختصار، فإن أي مشروع أو إنجاز يؤدي إلى إزالة أو تخفيف الأزمة سواء كانت سياسية أو اجتماعية فهو مصالحة وطنية. ولكن لا يمكن الوصول إلى هذه

من غير المعقول أن يكون جزاء أداء الخدمة الوطنية عدم استفادتها في التقاعد.

في الأخير أتمنى الخير لهذا البلد، ونشكر الحكومة والطاقم الحكومي والسلام عليكم.

الرئيس : شكرا السيد محمد حويشي.

السيد عبد القادر قروسان عن حزب العمال يعتذر عن التدخل بسبب المرض نتمنى له الشفاء العاجل والعودة إلى قاعة الجلسات في أقرب وقت. لذلك سيتدخل عن حزب العمال السيد عبد الرحمن ارفوتني وسيتدخل السيد قروسان غدا إذا التحق بقاعة الجلسات، وهذا بطلب من السيد رئيس المجموعة البرلمانية. شكرا.

السيد عبد الرحمن ارفوتني : شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم (أزول فلاون)

خرجنا من الانتخابات الرئاسية يوم 08 أبريل (2004) وبرهن الشعب الجزائري أنه شعب عاقل وراشد ومسؤول، ولذلك لم تحدث أية انزلاقات بعدها. وهذا أمر يفرحنا. أدى حزب العمال دوره بطريقة إيجابية، وساعد بكل ما يملك من قوى على تجسيد الحقيقة كما أسهم في توضيح وطرح المشاكل الأساسية، ومستقبل الأمة.

برهن الشعب الجزائري أيضا عن موقفه واقترح مطالبه وطموحاته من أجل السلم والأخوة والكرامة، والعيش في ظل الأخوة والمساواة بين جميع المواطنين.

لكن الظروف ماتزال صعبة. فالجزائر بغلاتها وثرواتها، وبكل مكاسب ثورتها واستقلالها ماتزال تحرك كثيرا من الأشخاص والدول، وتحرك دولا ومؤسسات دولية ومالية

إذا أردتم لبرنامجكم النجاح، فيجب ألا يبقى في إطار فلسفة البرنامج أي مجرد قراءة على الأوراق ثم توزع الأموال، فالمسؤول الذي يأتي ببرنامج ومقاوله لا ينتظر منه أن يحقق شيئا، أو حتى أن يكون إنجازا جيدا. هذه أمور معروفة ومتداولة، ولا يمكن إثباتها بأي بيان إثبات.

ومن الغريب ألا يعرفها المسؤول الأول، والحقيقة لا يجهلها أحد.

دائما في إطار القطاع الفلاحي، وفيما يخص المناطق السهبية، نلاحظ أن البرامج المخصصة لهذه المناطق لا تناسبها، فلحد الآن لا توجد مردودية. هذه المناطق مخصصة لتربية المواشي ويبقى دعمها ليس مثمرا، والدولة لا تملك دراسة واضحة بهذا الشأن، وقد أنفقت أموالا كبيرة في هذا المجال دون أن تحقق نتائج ملموسة، إما لعدم وجود دراسة مناسبة أو لأسباب أخرى لا نعلمها. فيما يخص العقار، أشار السيد رئيس الحكومة في كلمته إلى أن النصوص المتعلقة بالعقار ستأتي لاحقا، أمل أن تأتي هذه النصوص في أقرب وقت لترفع الغبن عن هؤلاء الفلاحين حتى يتمكنوا من تنظيم أمورهم.

نأتي للحديث عن قضية أخرى لا تدخل في المصالحة الوطنية، لكن قريبة منها وتتعلق بالخدمة الوطنية. فالذين التحقوا بالخدمة الوطنية قبل أن يشتغلوا أو أن يلتحقوا بالوظيفة العمومي، وتعرفون الحماس الذي ساد سنوات السبعينات، حيث كان المواطنون يلتحقون بالخدمة الوطنية قبل التحاقهم بالعمل.

اليوم وبعد أن أصبح هؤلاء في سن التقاعد، لم تحسب لهم - مدة الخدمة الوطنية - بحجة عدم دفعهم الاشتراك.

ينبغي حل هذا الإشكال، مثلما حلت إشكالات أخرى لفئات أخرى، كأن يدفعوا اشتراكاتهم وتحسب لهم في التقاعد. إذ

ووقوفها إلى جانب الأمم وتضامنها مع الدول الإفريقية. لذلك لا يمكننا أبدا القيام بخطوة كهذه لأنها سوف تضعف روابط الأخوة بيننا وبين الأفارقة وبين كل الدول الصديقة. وسيحدث مشكلا حقيقيا، إنه اليوم مجرد سؤال عما سيكون عليه الحال مستقبلا.

فيما يخص إصلاح مهام الدولة، لاحظنا اقتراح تقسيم إداري جديد سيكون ولاشك في صالح المواطن.

ولقد لمسنا من زيارة رئيس الجمهورية إلى عدة ولايات، مطالبة كثير من المواطنين بترقية مدينتهم إلى مصف ولاية. وهو ما لاحظناه في كل مكان. وعلية إذا أردنا مساعدة المواطن، وتقريبه من الإدارة، ولتسهيل عملية الرقابة وتحسين معيشة المواطن، فإنه من الضروري أن يؤدي التقسيم الجديد إلى ولايات ودوائر وبلديات جديدة، وبذلك نساعد المواطن بطريقة حقيقية وواقعية. وإنه بالإمكان تحقيق هذا الأمر، لكن ما يخيفنا هو التطبيق الميداني لما ستأتي به لجنة (صبيح) التي توجه وتعد خطرا جسيما على وحدة الأمة وعلى الدولة، وهو ما نخشاه مستقبلا.

فيما يخص الإصلاح الاقتصادي فإن وجود محافظة عامة للتخطيط اليوم، شيء إيجابي، ولكن في نفس الوقت نقرأ من جهة أخرى في نفس الصفحة عن إمكانية بقاء الحكومة مع الاتحاد الأوروبي وقبولها ذلك الاتفاق مع بحثها ونشاطها المستمر لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. ونعلم أنه خطأ كبير، رأينا عبر كل العالم، وما حدث للصين خير مثال إذ لديها 8..

الرئيس : شكرا السيد عبد الرحمن ارفوتني، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد حواس كوني.

السيد محمد حواس كوني : بسم الله الرحمن الرحيم
شكرا سيدي الرئيس،

وسياسية كبيرة، وشركات عظمى، لذلك تبقى الجزائر مستهدفة وتبقى المخاطر كبيرة.

لاحظنا في برنامج الحكومة مطالب المواطنين، كما سجلنا جواب الحكومة الذي يتضمن دعم الدولة ودعم الأمة، غير أن هذا الأمر يجب أن يلغى حالا، فهذه الحكومة لا تستطيع أن تستقل عن سياسة هذه المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة والاتحاد الأوروبي. وتطرح مشكلة حقيقية:

كيف يمكننا التقدم إلى الأمام إذا استمر ارتباطنا بهذه المؤسسات التي ما يزال توجيهها يؤدي دوره في الجزائر، كما هو مكتوب في البرنامج. إذ نلاحظ فيه غياب تقييم مالي، سمعنا بعضهم يتحدث عن مبلغ 6 أو 08 أو 10 ملايين دولار، لكن ما هي الحقيقة؟ نحن ننتظر.

في هذا البرنامج أيضا لا توجد أدنى إشارة إلى قضايا المديونية بالنسبة إلى الديون الخارجية، ونعلم أنها قضايا أساسية، تمثل مستقبل شعبنا ومستقبل أمم ودول في كل أنحاء العالم.

ففي سنة (2000)، دفعت البلدان المتخلفة أو السائرة في طريق النمو مبلغ ألف مليار دولار كفوائد للدين مع الأصل أما نحن فقد دفعنا ما يعادل مبلغ 70 مليار دولار ما بين سنتي 1990 و 2000 ومازال علينا أن ندفع مبلغ 23 أو 24 مليار دولار.

وقد شكلت منظمة الوحدة الإفريقية كما هو معلوم وفدا يضم ثلاثة رؤساء هم: بوتفليقة وتابومبيكي وأوباسنجو، للتفاوض مع الدول الكبرى والمؤسسات بشأن مسح الديون، وللأسف لم يصلوا إلى نتيجة.

ونسمع من جهة أخرى عن الصحافة، أن الجزائر تنوي تسديد ديونها كلها اعتمادا على احتياطي الصرف. وإن هذا الأمر يناقض تماما تقاليد الجزائر في نضالها

أما بخصوص سياسة تهيئة الإقليم، فإن ما جاء به القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، يوفر حقيقة أدوات جد هامة إذا ما تم إعدادها بطريقة علمية استشرافية واستقصائية، تكون مرجعا هاما للتنمية في ربوع الوطن بالتوازي، كما تكون أيضا إحدى القواعد التي يتم التركيز عليها في تحيين التقسيم الإقليمي للبلاد. وفي هذا الصدد نتساءل عن مدى ما وصلت إليه عملية إعداد مخططات تهيئة الإقليم.

بالنسبة إلى تنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا، فإنه بات من الضروري توجيه الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب، وكذلك الصندوق الخاص بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للهضاب العليا للتكفل بما يأتي :

أولا - إنجاز أو إعادة الاعتبار للمنشآت الأساسية في هذه المناطق.

ثانيا - إنجاز دراسات أولية للطاقات المتوفرة في هذه المناطق وكيفية تميمها والاستثمار فيها.

ثالثا - وأخيرا، تخفيف عبء التكاليف التي تقع على كاهل المواطن بهذه المناطق، جراء الظروف الطبيعية القاسية، والمسافة الطويلة بين هذه المناطق وأماكن المستشفيات الجامعية أو المتخصصة بشمال البلاد، وكذا مؤسسات التعليم العالي وغيرها.

سيدي الرئيس، في الفصل الرابع المتعلق بدعم نسيج المنشآت الأساسية خاصة تلك المتعلقة بشبكة الطرقات الوطنية، فإننا نلاحظ أن التكفل بالطريق العابر للصحراء لم يعد لاحقا كما ورد في برنامج الحكومة السابقة، بل أدرج ضمن أولويات القطاع لكن في بند "استكمال".

سيدي الرئيس الحكومة، يعتبر هذا الطريق، كما تعلمون، شريان حياة هذه المناطق في غياب شبكة السكك الحديدية، وفي ظل غلاء النقل الجوي ومحدوديته. لذا نرجو أن يتم التكفل الكلي بالأجزاء المتدهورة من هذا الطريق، وأخص

سيدي رئيس الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي وزملائي النواب،
السادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى.

باسم سكان ولاية (تامنغست) أهني السيد رئيس الحكومة، والسادة أعضاء حكومته على الثقة التي وضعت فيهم، كما نرجو من الله عزت قدرته، أن يمنحهم الحكمة والمقدرة في سبيل تعزيز ونشر الأمن والطمأنينة في ربوع هذا الوطن وبعث تنمية شاملة تعود بالعزة والازدهار على هذا الوطن.

سيدي الرئيس،
بعد اطلاعي على محتوى برنامج الحكومة، ارتأيت تسجيل إضافات واقتراحات هي عبارة عن تطلعات وانشغالات مواطني الجنوب الكبير.

السيد الرئيس.
بخصوص تطوير اللامركزية فإنني أسجل بارتياح نية الحكومة بتحيين التقسيم الإقليمي للبلاد بشكل عقلائي لأنه من غير المعقول أن يتم التحكم في تسيير عمليات التنمية بولاية شاسعة المساحة ومترامية الأطراف، كما هو حال ولاية (تامنغست) التي تبلغ مساحتها أكثر من خمسمائة وخمسين ألف كلم مربع، حيث تبعد بلدية عين صالح عن مقر الولاية بستمائة وسبعين كلم. في حين يمكن على سبيل المثال لا الحصر، إحداث ولايتين.

الأولى بمنطقة تديكلت والثانية بمنطقة الهفار والشريط الحدودي.

وعليه، فإنه من الضروري أن يأخذ عامل المساحة الشاسعة، وتباعد الدوائر والبلديات عن مقر الولاية بعين الاعتبار.

السيدات والسادة الوزراء،
السيدات والسادة زملائي النواب،
السيدات والسادة الإعلاميين،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

باسمي وباسم سكان ولاية البيض عموما، وسكان دائرة
الابيض سيدي الشيخ خصوصا، أهنيء السيد رئيس
الجمهورية على الثقة التي منحها له الشعب الجزائري
بانتخابه لعهدة ثانية. كما أهنيء كذلك السيد رئيس
الحكومة وطاقمه الحكومي، على تجديد الثقة فيهم،
ونتمنى أن يسدد الله خطاهم. وبعد.

لقد برهن الشعب الجزائري للعالم في انتخابات 08 أبريل
2004 أنه قادر على التحدي إذا ما تعلق الأمر بالوطن،
حيث لقن العالم درسا في الديمقراطية، وهذا بفضل
التضحيات الجسام التي دفع فيها الشعب الجزائري ضريبة
غالية مست الأرواح والممتلكات طيلة مدة من الزمن.

وبفضل الله، والرجال الصادقين المخلصين، وبفضل
سياسة الوثام المدني التي زكها الشعب الجزائري،
وجسدها فخامة رئيس الجمهورية على أرض الواقع،
أصبحنا ولله الحمد نتمتع بنعمة الأمن والأمان في كافة
أنحاء التراب الوطني. ومازاد الوضعية تحسنا وأرجع
الثقة بين الحاكم والمحكوم، سياسة الإنعاش الاقتصادي،
التي كانت بردا وسلاما على المواطن وأخرجته مما كان
يعانيه في ناحية التنمية. ولكن مايزال الطريق شاقا
وصعبا، إن لم تتوفر إرادة صادقة وعمل جاد في تجسيد
التزامات فخامة رئيس الجمهورية وتعهداته، على أرض
الواقع، هذا من قبل الحكومة والطبقة السياسية ومن
المجتمع المدني، كل حسب تخصصه وصلاحياته
الدستورية، وهذا بشفافية وبنزاهة وعدل. فنكون قد طبقنا
شعار المصالحة الوطنية بالفعل والعمل، لا بالقول فقط،
وذلك بمواصلة محاربة الإرهاب بمختلف أنواعه، وسد

بالذكر الجزء الرابط بين النقطة الكيلومترية (1065) شمال
عين صالح إلى غاية مدينة (تامنغست)، مع تعزيز ورشات
الصيانة وتفعيلها ونزع الرمال عن الطريق.

أما بالنسبة إلى السكن، فإننا نعيد المطلب ذاته،
والمتمثل في ضرورة تصميم منتج سكني يراعى فيه
النمط المعيشي والمناخي لكل منطقة.

كما أن إنجاز السكن بصيغة البيع بالإيجار وتعميمه لباقي
التجمعات الحضرية أضحي مطلبا ملحا، للحفاظ على
النسيج العمراني بالأحياء العتيقة بالمدن وتحسين إطاراتها
المبني، فلا سبيل سوى اعتماد عمليات إعادة الاعتبار
بتمويل مشترك أو مركب.

سيدي الرئيس،

في الفصل الخامس، الفصل الخاص بالتكفل بصحة السكان،
وفي إطار تحديث الخريطة الصحية. نرجو من الحكومة دراسة
سبل فتح مستشفى جامعي بالجنوب الكبير.

أما فيما يخص ضمان الحصول على العلاج عبر التراب
الوطني، فأذكر مرة أخرى سيدي رئيس الحكومة، معالي
وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بالغياب التام
للأطباء الأخصائيين الأساسيين، وأقول الأساسيين فقط
بالقطاع الصحي لعين صالح، حيث مايزال نقل المرضى
إلى المستشفيات المجاورة، وأقربها على بعد 450 كلم2.
وفقكم الله والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد محمد حواس كوتي.
وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الله خلوفي.

السيد عبد الله خلوفي : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
سيدي رئيس الحكومة الفاضل،

أما في المجال الاقتصادي، فقد أصبحت الدولة تتمتع براحة مالية تحسد عليها، ولكن نزاه في الواقع من تذبذب في المال العام. جعل من واجبنا جميعا محاربة هذه الآفة، والسعي بكل جدية إلى ترشيد الإنفاق العام، باختيار برامج ومشاريع تعود بالفائدة على المواطن. من حيث توفير مناصب شغل دائمة، وأخرى مؤقتة، حتى نتمكن من تحقيق ما وعد به فخامة رئيس الجمهورية المواطنين خلال حملته الانتخابية.

أما عن التنمية في الجنوب والهضاب العليا، فإن الصناديق التي أنشئت من أجل تفعيلها نراها لا تلبى مطالب السكان، ولم تتمكن من حل مشاكلهم المتمثلة في فك العزلة وإنجاز منشآت قاعدية تخرجهم من ويلات البطالة والفقر، مما جعل سماسة السياسة، يستغلون مأساة هؤلاء المواطنين ويدفعونهم إلى أعمال الشغب والتخريب غير أن...

الرئيس : شكرا للسيد عبد الله خلوفي وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد إسعاد.

السيد أحمد إسعاد : شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله الكريم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس،

"ماي 2003 - ماي 2004" سنة كاملة تمر على مشروع الحكومة الأولى للسيد رئيس الحكومة الحالي في أداء مهامها، وكان أملنا أن يكون حضوركم هنا لتقديم الحصيلة السنوية لكن شاء القدر أن نكون مرة أخرى مع موعد قديم متجدد لتقديم برنامج حكومة قديمة متجددة في ظروف جد متميزة أمنيا واقتصاديا. ظروف استرجعت

الطريق أمام التطرف والعنف والغش الذي أصبح منتشرا بصورة غريبة في مجتمعنا. ولمحاربهه يجب علينا توفير التدابير الملائمة، بما فيها التكفل ماديا ومعنويا بالأئمة المؤهلين أخلاقيا وفقهيا، لتمكينهم بدورهم من تربية الجيل والمجتمع أخلاقيا، ومن تلقين أصول الدين الإسلامي الصحيح، بمعية الزوايا التي أنشئت لهذا الغرض. بإعادة فتح المعاهد الإسلامية التي كان لها فضل تربية الأجيال تربية إسلامية صحيحة خلال سنوات السبعينات والثمانينات.

أما فيما يخص مهام الدولة وتنظيمها، فإذا أرادت الدولة أن تكون دولة حق وقانون، عليها بتطبيق القانون، والتكفل حقا بالخدمة العمومية. الحقيقة التي يجد المواطن مكانته فيها دون إقصاء أو تهميش، وإعطائه حقه في العمل والسكن، والتعبير.

وبات من الضروري الشروع في مراجعة القانون الأساسي للوظائف العمومي في أقرب الآجال.

إن تحقيق الشفافية في أعمال الخدمة العمومية ودعم سبل الحوار، هو الحافز الوحيد لاسترجاع الثقة بين الحاكم والمحكوم.

وكما نلاحظ التبذير والغش والرشوة في تسيير المشاريع العمومية وهذا يعود إلى عدم إشراك المنتخبين المحليين، وعلى هذا الأساس، لزم علينا الإسراع في مراجعة قانوني الولاية والبلدية. حتى تكون المسؤولية مشتركة.

وأطلب من السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية النظر في معضلة بلدية بوسمغون، لأن مشاريعها جمدت مدة سنة ونصف بسبب خلافات بين أعضائها، فنرجو منكم معالجة هذا المشكل، لأن من سمات سكان هذه البلدية السكنية والاحترام، وعلى هذا الأساس أطلب من السيد وزير الداخلية النظر في بلدية بوسمغون.

إن الإجراءات المتخذة من أجل امتصاص البطالة لجديرة بالتنويه والتشجيع، خاصة وأنها متعددة الأوجه وترمي أساسا إلى مزيد من التنمية، خدمة للأهداف الاستراتيجية المسطرة في برنامج الحكومة، إلا أن هذا لا يمنعنا بالإدلاء بالملاحظات الآتية :

1 - رغم تقلص نسبة البطالة خلال السنوات الماضية، ماتزال مرتفعة جدا أي في حدود نسبة 24٪ وقد يبرز خطر هذه النسبة إذا ما قارناها بنسبة 3٪ التي تعتبرها الدول المتقدمة خطرا حقيقيا على تنميتها الاقتصادية.

2 - إن الجهود المبذولة من الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ماتزال تصطدم برفض البنوك تمويل المشاريع دون تبرير في أغلب الأحيان ويحدث هذا في الوقت الذي تعاني فيه هذه البنوك سيولة قياسية وتكديسا كبيرا للأموال رغم إحداث صندوق دعم القروض الذي نتمنى أن تنطلق مهامه فعليا في أقرب الآجال.

3 - نظرا إلى الوفرة المالية، ونظرا إلى الإهدار الكبير للأموال فيما يعرف بالشبكة الاجتماعية دون مردود فعال، وعلى غرار ما هو معمول به في كثير من دول العالم نتساءل: متى يتم إحداث منحة البطالة ليستفيد منها البطالون، مساعدة لهم على نواكب الدهر، في انتظار إيجاد عمل كريم لهم؟ ولتكن هذه المنحة نسبة مضمونة من الأجر القاعدي المضمون.

السيد الرئيس،

لقد عانى المواطنون وما زالوا يعانون أزمة سكن خانقة تراكت عبر السنين رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومات المتعاقبة والتي لا ينكرها إلا جاحد. إن الصورة الجميلة التي يحاول رسمها برنامج الحكومة المتمثلة في تسليم سبعمئة ألف 700000 سكن، وبعث مئات المشاريع الأخرى، لتسليم مليون سكن خلال الخمس سنوات القادمة، هذه الصورة الجميلة والمتفائلة تصطدم في الواقع بعوائق تحول دون شعور المواطنين بها، نلخصها في ثلاث نقاط :

الجزائر فيها أمنها وعافيتها بنسبة كبيرة جعلت الشعب الجزائري يعبر عن رضاه عن هذه الوضعية بالالتفاف المنقطع النظير حول شخصية فخامة رئيس الجمهورية الذي آمن بمفهوم المصالحة الشاملة، ولم شمل الجزائريين ثم غرسها عمليا في الأوساط الشعبية التي احتضنت المفهوم بصدق متطلعة بذلك إلى غد مشرق مفعم بالأمال.

سيدي الرئيس،

وأنا أدرس تجربة جنوب إفريقيا الخاصة بحل أزمتها الأمنية عن طريق المصالحة والصفح، لترتقي في وقت وجيز جدا وذلك بقيادة زعيمها التاريخي السيد مانديلا من نظام الأبرتايد والتميز العنصري إلى بناء أسس أكبر ديمقراطية في القارة الإفريقية، بل في العالم، رغم التركيبة البشرية المعقدة لهذا البلد وتعدد دياناته.

كنت أتساءل، أليس في الجزائر رجل رشيد يخرجها نهائيا من أزمتها التي طالت وامتدت عبر السنين؟

وها نحن اليوم أمام واقع جديد وحكومة جديدة راشدة إن شاء الله. تتبنى بكل شجاعة وصدق مفهوم المصالحة الشاملة كسبيل قويم نحو مستقبل آمن. وفي هذا المجال، فإننا نشمن باعتزاز ونشاط ما قدمتموه في برنامج حكومتكم يوم أمس. حينما قلمتم المصالحة الوطنية هي خيار بعزم أكيد للسيد رئيس الجمهورية، خيار تتقاسمه معه الحكومة أيضا بقناعة عميقة. قلمتم كذلك: "المصالحة الوطنية ليست رجوعا إلى الوراء، بل هي خيار نحو المستقبل، خيار يجسد بعون الله وبفضل جهود كل الذين يجعلون الجزائر فوق كل اعتبار".

إننا نشني على هذا الكلام الجميل ونتضرع إلى الله القدير أن يمدكم، سيدي الرئيس، وطاقتكم بالعون ويسدد خطاكم في تحقيق هذا المسعى النبيل المأجور بإذن الله.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

شخصكم لمواصلة الإصلاحات وللتجسيد الفعلي لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية.

السيد الرئيس، زميلاتي زملائي، أيها الحضور الكرام، إن البحث عن الطريق الأسلم لبناء منظومة سياسية بما صحبها من مظاهر النهوض تارة والركود تارة أخرى يعتبره بعضهم من أسباب تعطيل تحقيق الغايات المنشودة، وتضاعف حدة التناقضات الاجتماعية وتفاقم الأزمات عبر عقود من الزمن، تولد عنها فقدان الثقة وتفشي بعض الظواهر الخطيرة من رشوة ومحسوية وعنف مسلح ونشاطات طفيلية وبيع سريع وتبيد لأموال عمومية، وفي غياب كلي لأجهزة الدولة بقيت الأوضاع على حالها إلى حين مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، حيث استبشر الناس خيرا، متوقعين منه إعادة الأمل المفقود. وتكريس مبدأ العدالة والمساواة. ومهما يكن فخصال الرجل لا يمكن لأحد نكرانها، فمنذ انتخابه سنة 1999، باشر في معالجة العديد من القضايا التي بقيت عالقة، وكانت محل انتقادات في الداخل والخارج، استغلتها جهات مغرضة، لتشويه صورة الجزائر، وإقصائها من المحافل الدولية، كل منا عايش الأزمة الخانقة، والحصار الاقتصادي الجائر الممارس من قبل بعض الدول الشقيقة، ودول أجنبية أخرى معروفة بمواقفها العدائية للشعب الجزائري.

فرغم المحن والمصاعب والكوارث الطبيعية المتتالية، كفيضانات باب الواد وزلزال 21 ماي 2003 اللذان خلفا دمارا كبيرا. ومشكل منطقة القبائل المستمر منذ سنة 2001، وفي هذا السياق وانطلاقا من مبدأ الحفاظ على الوحدة الوطنية، نناشد جميع القوى المخلصة لهذا الوطن ولشعبه تبني حوارا صادقا يستجيب لطموحات سكان المنطقة دون الحياد عن الثواب الدستورية للدولة الجزائرية الواحدة الموحدة. إلا أن ذلك لم ينقص من عزم الرجل وكل القوى الحية في البلاد على مواصلة العمل الدؤوب في إطار تجسيد الإصلاحات، وكل ذلك بتحقيق إنجازات أسهمت في إحداث تغيير ملحوظ حتى وإن اعتبرناه البداية فقط، ونخص بالذكر الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية، والتخفيف المستمر من حجم الديون، وارتفاع احتياطي الصرف الذي يفوق حاليا 36 مليار دولار أمريكي وعودة الجزائر القوية إلى الساحة العربية

1 - أجمع كل من عمل بالمرسوم التنفيذي الخاص بتوزيع السكنات الاجتماعية، أنه غير صالح، وأنه سبب كل الاضطرابات التي أصبحت موضة تصحب كل توزيع في كل البلديات، لذلك فإننا نطالب مرة أخرى بضرورة إجراء تعديلات جوهرية على هذا المرسوم بما يخدم القطاع، ويستجيب للاقتراحات المقدمة في هذا المجال.

2 - بقاء آلاف السكنات الجاهزة شاغرة. - ولا أتكلم هنا عن السكنات التي استولى عليها بارونات السكن - رغم مرور عشرات السنين على إنجازها، وأذكر على سبيل المثال لا الحصر مئات السكنات في دائرتي سور الغزلان وعين بسام بولاية البويرة، فالمواطن لا يفهم أبدا هذه المعادلة الغربية، أزمة سكن خانقة من جهة، وسكنات شاغرة من جهة أخرى.

أما فيما يخص تحيين التقسيم الإقليمي المرتقب، فلا بد من الإشارة إلى أن التقييم السابق الذي وضع قبل عشرين سنة لم يتم على أسس مدروسة بل تدخلت فيه معايير لا أرى داعيا للخوض فيها وكانت النتيجة أن سلب حق مدن تاريخية، وأذكر منها كمثال دائرة سور الغزلان، لذلك فإنه من واجب الحكومة وتفاديا لمثل هذه الأخطاء، أن تطلع البرلمان على كل المعايير التي تتبناها من أجل تحيين التقسيم...

الرئيس : شكرا للسيد محمد إسعاد وأحيل الكلمة الآن إلى السيد عبد النور حمودة.

السيد عبد النور حمودة : شكرا السيد الرئيس،

بعد بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري،

زميلاتي زملائي النواب،

أسرة الإعلام،

الحضور الكرام،

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

اسمحوا لي في البداية أن أقدم أخلص التهاني للسيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري على تجديد الثقة في

سيدي الرئيس، إننا على مشارف نهاية السداسي الأول من السنة الجارية، ومن المعهود أن التحويلات الخاصة بالمخططات التنموية وكذا القطاعية تكون على التوالي في شهر يناير وأوائل شهر فبراير من كل عام على أبعد تقدير، ونتساءل اليوم عن أسباب هذا التأخر المفاجيء وانعكاساته على تنفيذ البرامج، وبخصوص المخطط التنموي البلدي لم تتحصل الولاية سوى على غلاف مالي قدر بستين مليار سنتيم يقطع منه 45 مليار سنتيم ديون خاصة بزيارة رئيس الجمهورية مؤخرا ونتساءل كيف ستوزع 15 مليار سنتيم المتبقية على ستين (60) بلدية؟ أيعقل أن نتحدث عن مخطط بلدي تنموي في مثل هذه الظروف؟ أضف إلى ذلك مشكل المخططات التنموية القطاعية وما تتطلبه من إجراءات أنتم أدري بها إذ تتعدى في أغلب الأحيان 5 أشهر، فبعد تخوفنا من سنة بيضاء في قطاع التربية، نخاف اليوم من سنة بيضاء بالنسبة إلى المخططات التنموية القطاعية. كيف إذن نتحدث عن الاستمرارية والتواصل في ظل هذه الإجراءات؟ وكيف نتحدث عن احترام آجال الإنجاز والعمل بنظام التناوب (8X3) الذي ألح عليه السيد رئيس الجمهورية في أكثر من مناسبة؟.

كيف لنا أن نتحدث كذلك عن تقويم وتقييم البرامج والساھرين على تنفيذها؟ فلا يمكننا إذا إلقاء اللوم على مسؤول ما وتحمله أخطاء غيره.

ورجوعا إلى بيت القصيد، ومن باب إبداء الرأي، نحصر مداخلتنا هذه في شبه اقتراحات نابعة من واقع المجتمع الجزائري، لأطالب دوما بإعادة النظر في محتوى القوانين المسيرة لمختلف القطاعات والتي تبقى في نظرنا، وفي نظر المحللين لأوضاع البلاد لا تتماشى والتحويلات الجارية في العالم الذي نحن جزء منه، والذي يحكمه منطق القوة الاقتصادية والتكنولوجيات الحديثة، عالم لا يعرف الرفق بالضعيف، ولا ينتظر البطيء...

الرئيس : أشكر السيد عبد النور حمودة وأحيل الكلمة إلى السيد محمد عوفي.

والدولية، والمساهمة الفعالة للدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات القارية والدولية.

أما داخليا وفي إطار مسعى رئيس الجمهورية، الرامي أساسا إلى بعث التنمية المحلية، وتجسيد سياسة الإنعاش الاقتصادي، ومن خلال الزيارات المتكررة إلى ولايات الوطن، تم رصد أغلفة مالية لتلبية متطلبات كل منطقة. فولاية سطيف مثلا تعتبر من بين الولايات التي حظيت بزيارات عدة لفخامة رئيس الجمهورية الذي وقف عندها وعين العديد من المشاريع التنموية في مختلف نقاط مركزها ونخص بالذكر القطب الجامعي الجديد الذي لم تتعد مدة إنجازه 12 شهرا، وكذا الطريق السريع، وبعض المحولات والمرافق الصحية والتربوية التي أنجزت بدورها في آجال قياسية اتخذ منها السيد الرئيس مثلا يقتدى به.

ومن هذا المقام أف لأثني وأثمن الجهود الجبارة التي يقوم بها الإخوة الساهرون على تنفيذ هذه البرامج كل حسب تخصصه، وأخص بالذكر السيد والي الولاية الذي لم يدخر جهدا، وعمل دوما على رفع التحدي. إلا أنه في نظرنا وفي نظر المتبعين الذين وقفوا على واقع التنمية بالولاية، والذين يجمعون على أن ما رصد من أغلفة مالية يبقى غير كاف مقارنة بالنقص الملحوظ للمرافق، من طرقات بلدية غير صالحة، وشبكات التزود بماء الشرب بأغلب قرى ومدائر الولاية، وكذا شبكة صرف المياه القذرة التي وإن وجدت فهي لا تتماشى والتعداد السكاني.

أضف إلى ذلك نسبة الاستفادة من الغاز الطبيعي التي لا تتعدى نسبة 35٪ من مجموع السكان، وانعدام الحواجز المائية، ومحطات معالجة المياه القذرة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

قبل إبداء رأيي في برنامج الحكومة، أود الاستفسار عن أمر أثار شكوكا في نفوس الكثيرين، وأدى ببعضهم إلى استغلاله وجعله أداة تجريح وأداة تغليب للرأي العام، وتنعت الأمر بالخداع وعدم الوفاء بالوعد، فإن كان الأمر عن غير قصد، فهذا لا يمنعنا من إبداء الرأي حتى يتسنى لنا ولكم رفع اللبس والرد على كل تأويل مغرض.

وعلى مختلف المستويات بما يضمن التصالح والتسامح والرخاء في بلادنا. فالشعب اختار المصالحة الوطنية، وينبغي علينا جميعا، كل في موقعه تعزيز هذا الاختيار، وعلى كل من خالف ذلك أن يعرف أن القانون فوق الجميع.

ثانيا/ تحقيق العدالة والمساواة بين كافة أبناء هذا الوطن الحبيب الذي أصبح يعاني الرشوة والفساد وتبديد الأموال العمومية في وضوح النهار دون رقيب أو حسيب.

ثالثا/ تعزيز الثقة التي منحها الشعب لفخامة رئيس الجمهورية، بتجسيد سلطان القانون كما أشرتم السيد رئيس الحكومة أمس، عند تقديمكم الخطوط العريضة للبرنامج.

ومن ثمة أشير إلى رئيس لجنة الطعون الولائية لولاية معسكر، المكلفة بتوزيع السكن، التي أصبحت تعمل في غياب الشروط الموضوعية والمقاييس المحددة لها، وبأسلوب تعسفي. فلترجعوا إلى القوائم الموزعة ولتحققوا في الأمر، وأنا مسؤول على ما أقول، منذ سنة وأنا أرفض الظلم "والحفرة"، ولا أقبلهما في ولايتي. لكن الظلم "والحفرة" مسلطين على المعوزين والمساكين، وأقل ما أستطيع قوله إنني بلغت وبلغت، عما يجري بشأن توزيع السكنات من قبل هذه اللجنة.

سيدي رئيس الحكومة،
أيعقل أن تستفيد عائلة تتكون من 6 أفراد سكنا من غرفتين، ويستفيد شاب عازب سكنا بأربع أو خمس غرف؟ أضف إلى ذلك أن التسلط مستمر في الغياب التام للقانون وإن لم يوضع حد لهذا الأمر، بتوظيف القانون وضرب، بيد من حديد، كل من يتطرف ويستغل وظائف الدولة للشراء ولخدمة المصالح، حققوا في الأمر.

سيدي الرئيس،

إن أردناها مصالحة وطنية حقيقية كما تمنها الشعب، فلا بد من الرجوع إلى ملفات المطرودين من عملهم منذ

السيد محمد عوفي : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة النواب،
الأسرة الإعلامية
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أهنتكم السيد رئيس الحكومة، وطاقمكم الحكومي على الثقة التي وضعها فيكم فخامة السيد رئيس الجمهورية، فهنيئا لكم ووفقكم الله لما فيه خير البلاد والعباد.

كما لا يفوتني أن أهني السيد رئيس الجمهورية على الفوز العريض الذي حققه في 8 أبريل 2004. وفي نفس الوقت أحيي الشعب الجزائري الذي أعطى درسا قيما لكل المشككين في الداخل والخارج، فما أعظمه من شعب إذا تعلق الأمر بالجزائر. والجزائر فقط.

سيدي رئيس الحكومة،
لقد استوقفتني برنامجكم في الباب الأول المتعلق بالمصالحة الوطنية التي كانت محورا أساسيا في برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية، أثناء حملته الانتخابية، فزكاها الشعب ووقع عليها بنسبة 85٪، فلا مجال لأحد أن يتناول على هذه الاستجابة التلقائية أو يزايد عليها فهي تعبير صادق عن خيار حر لا جدال فيه.

سيدي رئيس الحكومة،
أستسمحكم في إبداء بعض الملاحظات، إسهاما منا في التنبيه إليها لأخذها بعين الاعتبار، فإن أردناها مصالحة وطنية كاملة منسجمة تخدم البلاد والعباد يجب:

أولا / محاربة ثقافة الحقد والاستفزاز، والتعسف والإقصاء والتطرف والإرهاب بجميع مظاهره وأشكاله،

أسرة الإعلام،
الإخوة الضيوف،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد دراستنا برنامج الحكومة، أبدأ مداخلة من بابها الأول الذي يعالج ترقية المصالحة الوطنية، إننا نشتم وندعم المصالحة الوطنية التي أدرجتموها في البرنامج، وننتظر التجسيد الفعلي لها، وندعو أن تكون أولى الأولويات، لأنه لا حديث عن الاستثمار والتنمية في غياب الاستقرار والأمن. فلا استقرار دون المصالحة، ولا مصالحة دون إدراج ملف المفقودين والذي ندعو إلى دراسته بعمق، والتحلي في ذلك بالصدق لأجل حله حلا عادلا يراعى فيه إرضاء جميع الأطراف.

السيد رئيس المجلس، ورد في الفصل الثاني في إصلاح مهام الدولة، تأهيل أعوان الدولة وتحسين وضعهم القانوني، غير أن البرنامج لم يشر إلى تحسين وضعهم المادي.

سيدي الرئيس، بالنسبة إلى الفصل المتعلق بالإصلاح الاقتصادي، والذي تناول موضوع الاستثمار، نؤكد دعم المستثمر الوطني والأجنبي وحمائته، في هذا الصدد وكمثال، صناعة الأدوية في الجزائر حيث نجد كثيرا من الأدوية المنتجة محليا تغطي السوق الوطنية وبأسعار جد معقولة وتنافسية وأقل بكثير من أسعار الأدوية المستوردة، لكن غياب حماية المستثمر في هذا المجال وكذا الصعوبات التي تعترض تسويق هذا المنتج أثرت فيه، لذلك ندعو الوزارة المختصة إلى وضع حد لهذه الصعوبات التي يعانها المستثمر والاستناد إلى الدراسة العلمية بشأن استيراد هذا المنتج وبشأن رخصة استيراد الأدوية ذات الصنف المصنع محليا في بلادنا.

سيدي الرئيس، بالنسبة إلى قطاع السكن، فإن الأزمة ما تزال قائمة غير أن الرقم المصرح به في برنامج الحكومة والمتمثل في توفير مليون سكن مشجع للغاية، ندعو الحكومة إلى الالتزام بتجسيده ميدانيا. وفي هذا السياق تندرج تصريحات فخامة السيد رئيس الجمهورية الرامية

سنة 1999 ودراسة أوضاعهم المهنية، وإدماج الذين تتوفر فيهم الشروط، فهم جزائريون وأرباب أسر.

سيدي رئيس الحكومة،

إن المحافظة على البيئة والمحيط العام هي أولى الأولويات، فبات من واجنا جميعا الإهتمام بها. ومن هنا فإنني أذكر وأبلغ للمرة الثانية أو الثالثة من هذا المنبر ومن خارجه، الإشارة إلى محطة تصفية المياه القذرة الموجودة بدوار أولاد بلجيجالي ببلدية تيغنيف، ولاية معسكر.

إن هذه المحطة أصبحت خطيرة وخطيرة جدا على المنطقة وقد سبق وأن فاضت واجتاحت المنازل والآبار الجوفية والمحاصيل الزراعية وحتى المقبرة، الأمر الذي أجبر سكان هذه الدواوير إلى قضاء أيامهم ولياليهم خارجا وتحت وقع الأمطار ورحمتها كلما تساقطت بدل المكوث في منازلهم، خوفا مما ستخلفه هذه الأمطار نتيجة غش المقاولين في وضع قنوات صرف المياه وتأكيدا لما ذكر، أدعو كلا من السيدين وزير الموارد المائية ووزير التهيئة العمرانية والبيئة إلى زيارة المكان وإلى المعاينة الميدانية من أجل اتخاذ القرار المناسب، لتفادي الكارثة ثانية، فقد تفوق خسارتها حجم كل توقع.

شكرا السيد الرئيس والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : أشكر السيد محمد عوفي، وأحيل الكلمة إلى السيد عيسى عيساوي.

السيد عيسى عيساوي : شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. وعلى آله وأصحابه أجمعين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة والسيدات الوزراء المحترمين،

زميلاتي، زملائي النواب،

باب الاستثمار ورفع حواجز البيروقراطية التي تعرقل هذا المجال، ومن جملة التسهيلات التي نراعيها ونراها ضرورية :

1 - تنظيم الهيئات المصرفية وتكييفها لتسهيل منح القروض للمستثمرين في هذا المجال.

2 - تسهيل منح العقار للغرض السياحي لإنجاز الفنادق والإقامات السياحية ومرافق الراحة والاستجمام التي تعد غير كافية.

3 - دعم الصناعات التقليدية ذات الطابع السياحي مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل منطقة.

السيد الرئيس، فيما يخص البيئة نجد أن العاصمة مازال تعاني كارثة بيئية وتلوثا كبيرا بسبب وادي الحراش الذي تفتت بسببه أمراض عديدة أصابت سكان منطقة الحراش. لهذا نلفت انتباه الوزارة المعنية لإيجاد حل لهذه الكارثة البيئية.

السيد الرئيس في مجال الأشغال العمومية، فإن كثيرا من مناطق الوطن بحاجة إلى فك العزلة بشق الطرقات وإعادة بعث المشاريع المعطلة كإنجاز طريق يربط ولاية بسكرة بولاية باتنة مروراً ببلدية مدوكال وبلدية طولقة، وكذلك الطريق الرابط بين ولاية المسيلة وولاية باتنة المار ببلدية بن سرور، وهذه المشاريع مازال إلى حد الآن تنتظر الإنجاز والترميم.

أما في مجال المحافظة على التراث الثقافي والتاريخي، فألفت انتباهكم إلى وجود مناطق أثرية وتاريخية غنية بتراثها كالأثار الموجودة بباب النادر ببلدية مدوكال، وطبنة ببلدية بريكة، فهذه المناطق الأثرية تعاني الإهمال، فنرجو العناية بها وترميمها في أسرع وقت حتى لا تندثر معالمها لتبقى شاهدة على تاريخ الجزائر العزيرة.

شكرا على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إلى القضاء على الأحياء القصدية، فقد باشرت السلطات المعنية هذه العملية بحي مفترق الطرق ببلدية القبة، ونظرا إلى أهمية العملية، فإننا نلفت انتباهكم للمرة الثالثة من منبر هذا المجلس الموقر إلى التكفل، على وجه السرعة، بترحيل قاطني أحياء البيوت القصدية الموجودة ببلدية بوروية كحي بومراز وحي فدار وحي ديسولي وأحياء أخرى ببلدية القبة التي يقطن السكان بها منذ أكثر من أربعين سنة، وبلدية بلوزداد وكافة الأحياء القصدية الموجودة بالجزائر العاصمة. وفي هذا السياق نتساءل عن مصير بنايات أبراج الحامة ببلدية بلوزداد التي تضم مئات الشقق التي مازال شاغرة ولم يتم استغلالها، بينما يعاني المواطنون أزمة السكن مع العلم أن هذه السكنات منجزة منذ أكثر من 15 سنة.

سيدي الرئيس، بالنسبة إلى قطاع الفلاحة، فرغم الجهود المبذولة في استغلال الأراضي الفلاحية لتطوير الزراعة في بلادنا، إلا أن النتائج المحققة متواضعة وبعيدة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة منها الحبوب، لذلك ندعو الحكومة إلى المزيد من العمل لأن هناك كثير من الأراضي الفلاحية تنتظر الاستغلال في الميدان الزراعي والرعي. أما في قطاع الشباب والرياضة، فنذكركم بالتأخر الملاحظ في إنجاز المشاريع والمنشآت الرياضية التي لا تشجع على تطوير الرياضة وتعميمها عبر الوطن خاصة ونحن نملك طاقة شبانية تستطيع تلميع صورة الجزائر في جميع الألعاب الرياضية، وكمثال عن ذلك تأخر عملية ترميم مدرجات ملعب أول نوفمبر بالحراش وملعب 20 أوت ببلوزداد، هذا فيما يخص الترميم، أما الإنجاز وتسجيل المشاريع الرياضية فلم يتم إنجاز ملعب "البرسدو" بالحراش الذي وصل الإنجاز به نسبة ضعيفة لذا نطالب الوزارة الوصية بإتمام هذا المشروع الرياضي.

سيدي الرئيس، بالنسبة إلى قطاع السياحة فهو قطاع هام وله دخل من العملة الصعبة، لهذا يجب التفكير بجدية مع وضع سياسة خاصة بالمجال السياحي، فعلى الدولة فتح

الالتقاء لمناقشة برنامج الحكومة شهريا؟ فقد تحدثت في السنة الماضية عن نقطة تتعلق بقطاع الري، ولا أدري إن كان السيد وزير الموارد المائية موجود معنا اليوم... أم أننا نطلب من السيد رئيس الحكومة أن يشكل لنا وزارة لحل المشاكل العالقة، وهو حل أيضا. يجب علينا معالجة مشكلة التنفيذ، فكل من الإخوة... وأنا منهم، ينقصنا مثلا في ولاية تيارت الطرقات والمسكن والجسور، ينقصنا كل شيء لكن مبلغ الأغلفة المالية الموجودة على مستوى الولاية مدهل، وكما أعلم حجم الأغلفة المالية بولايات أخرى، هذه حقا مشكلة. ماذا يجري بالتحديد؟

الحل لهذه المشكلة يكمن في إيجاد طريقة للاتصال، فما نقرره وما تقرره الحكومة لا يصل إلى القاعدة وإذا وصل فإنه يصل متأخرا بسنة، حاله حال أسئلتنا الشفوية تماما وهذه هي الحقيقة سيدي الرئيس.

ومن جهة أخرى رئيس الجمهورية انتخب بنسبة 84٪ والوضع الأمني تحسن بكثير، الوضعية المالية حسنة، ولدينا اليوم حكومة جديدة، إذن أين الخلل؟

فرغم المشكلة الأولى المتمثلة في غياب وصل للاتصال... لكن الزعماء تصدوا!! فالعالم لم ينته، والجزائر ليست في عنق أيا كان، وأكرر العالم لم ينته... لم كل من لا يجد ما يريد يهدد؟... وسال الدم، ووقعت حوادث خطيرة.. لقد تفاقم الوضع... لم كل هذا؟! لأنك لم تختر؟... أظن أن الإشكال يكمن في الذهن الذي لا يؤدي وظيفته، بالإضافة إلى أن الذين تعلموا لكثرة تعلمهم أضاعوا كل شيء وأوقفونا... المشكلة مطروحة...

وددت مراسلة هيئة الأمم المتحدة فنصحتني أحدهم - في سبيل الله - ألا أكتب، فقلت لماذا؟ قال: مشاكلها كثيرة... الصحراء الغربية والعراق وفلسطين، تراجع عن الكتابة خيرا لك، غير معقول، سيدي الرئيس.

الرئيس : شكرا السيد عيسى عيساوي، وأحيل الكلمة إلى السيد بوطويقة بن حليلة.

السيد بن حليلة بوطويقة : شكرا السيد الرئيس،

سيدي الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

الإخوة الوزراء،

إخواني، أخواتي النواب،

أنا سعيد اليوم بوجود إخواني كلهم هنا بمقاعدكم، فالقاعة لم تتغير وبها بعض من أعرفهم، المهم، ليست نهاية العالم.

سيدي الرئيس المحترم، أعلم أن رئيس الجمهورية كان رئيسا للجمهورية وقام بالحملة الانتخابية وصوت عليه الشعب، ونحن كذلك صوت علينا الشعب، وعين رئيس الجمهورية رئيس الحكومة، ورئيس الحكومة اقترح عليه وزراء وهم بدورهم أعدوا برنامجا وجاءوا به أمامنا وما في البرنامج ليس ببعيد عن مطالب الشعب.

لكن ما نعيشه حاليا وما سنعيشه مستقبلا يطرح تساؤلا وهو ماذا يجري على المستوى القاعدي؟ فنحن مثقفون ولا مشكلة بيننا.

فيما يخص المصالحة - والتي تحدثنا عنها كثيرا - فهي أمر واقع وهي أن يلتزم كل شخص بعمله فقط وما يبقى يتكفل به الآخرون...

ما هي المشكلة؟ المشكلة تتمثل في الوصل الرابط بين ما نقرره وبين دور النائب؟ أن استدعى، وأمنح مدة 7 دقائق حق التدخل ويطلب مني مناقشة برنامج الحكومة... ما هو دوري بشأن مراقبة تنفيذ هذا البرنامج؟ ماذا علي أن أفعل؟ هل يجب مراجعة مهام النواب؟ هل علينا إيجاد وسيلة أخرى لمراقبة تنفيذ هذا البرنامج؟ أم أننا نستمر في

يجري في الميدان، علينا أن نجتمع... وعلى الأسئلة الشفوية أن تكون أسرع. أوجدوا نظاما آخر سيدي الرئيس.

أما أن يتم استدعاؤنا وتمنحونا سبع دقائق للمناقشة ومنتظر لتأتوا بقانون المالية... وما إلى ذلك، فأقر أن نجاعتي جد محدودة.

أشكركم السيد الرئيس.

الرئيس : شكرا السيد بوطيافة بن حليمة وأحيل الكلمة إلى السيد محمد طيبة.

السيد محمد طيبة : شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم. والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الحكومة، إن هذا البرنامج الذي قدمتموه هو برنامج نابع من اختيارات الشعب الجزائري العميقة وقد اختاره بأغلبية ساحقة يوم 08 أبريل 2004، فما علينا نحن ممثلي الشعب إلا أن نثريه، ونسهر على متابعة تنفيذه وإنجاحه. وسوف أركز في تدخلتي هذا على المحاور الآتية:

فيما يخص ترقية المصالحة الوطنية، فبالفعل وبعد الجهود التي سخرتها بلادنا حقنا للدماء وللحد من الخوف وتجنيب البلاد المزيد من الدمار باعتماد أساليب نابعة من قيمنا العربية كالوئام المدني، أصبحت الجزائر اليوم معززة في حقها، إذ تم استرجاع الأمن في نطاق واسع ومرفوق بانتعاش في التنمية. هذه المكاسب ينبغي أن تتجسد في مصالحة وطنية شاملة ودائمة، كما جاء في

سيدي رئيس الحكومة، طرحنا مشكلة سد كان قد دشنه السيد رئيس الجمهورية سنة 1986. لكن بعد 18 سنة لم يتخذ القرار بشأنه، هل سيكون السقي من أعلى أو من أسفل. فالسد قد دشنه رئيس الجمهورية وهو موجود في الواقع.

ولقد طرحنا بشأنه عدة أسئلة شفوية، ولا نعلم إن كانت قيد الدراسة أم أنها ستكون مستقبلا.

إذن أقول إن البرنامج لأبأس به، وهناك موافقة عموما لكن الإشكال يكمن في الاستجابة ميدانيا، حيث يجب أن تصل بسرعة.

علينا إيجاد نظام آخر مهامه في المستوى...

فقانون البلدية يجب أن يصدر، من يحكم من... كل المشاكل التي تعيشها البلديات.. لا تترك لرئيس البلدية فرصة ممارسة مهامه، تسحب منه الثقة... يغلق مقر البلدية ويحرق، ولا يمكن لهذه الوضعية أن تستمر، ونطالب الحكومة - اليوم - أن توقف هذه الممارسات...

ثم إن الشعب بريء منها والجناة هم من لم يجدوا أماكنهم، وهنا المشكلة خطيرة... فالشعب إذا لم يزود بالماء من حقه أن يأتي بدلوه ويصرخ، ولكن أن نجد اليوم بارونات لا يخافون الله يتحدثون عن المصالحة من جهة - ويحرضون - من الصالونات - على الحرق، من جهة أخرى... فلست موافقا وعلى طول الخط مهما كانت الأسباب.

إذن، النقاط الثلاثة الأساسية هي :

النقطة الأولى المتعلقة بطرق الاتصال فما نقرره هنا في المجلس، لكي يصدر بسرعة ويرد على الذين لم يجدوا أماكنهم وإن كانوا قلائل. أن يخلو الساحة.

النقطة الثانية تتعلق بدور النائب، علينا أن نجد كيف نعمل، ألتقي بالحكومة مرة كل شهر أم تتركنا نتفقد ما

إن إصلاح دور ومهام الدولة الذي جاء به البرنامج هو بمثابة ورشة جوهرية واسعة وذات بعد زمني متوسط المدى، وكذلك منحرج مصيري لكي نتكيف مع هذه التعددية السياسية ومع قواعد اقتصاد السوق، ومع متطلبات مجتمع يشارك فعلا في حياة البلاد وسيرها.

إن عزم الحكومة على إنجاز هذه الورشة الرامية إلى تأهيل أعوان الدولة وترقية قانونهم الأساسي وتحسين الخدمة العمومية وتطوير اللامركزية، سيؤدي إلى تطور الدولة برمتها نحو دورها الحديث والضروري المتمثل في التكفل بالرقابة والضبط، وكذا السهر على التحفيز والتوجيه وأيضا الوصول إلى نجاعة أفضل في دور الدولة الثابت على الصعيد الاجتماعي وفي ضمان الخدمات العمومية.

أما فيما يتعلق بالإصلاح في المجال الاقتصادي فعلينا أن نعترف جميعا بتأخرنا في تحقيق هذه الإصلاحات الاقتصادية وأن نعترف كذلك بأن هذه العملية تدور منذ سنوات طويلة في ظل نقاش مشحون في بعض الأحيان بمواقف عقائدية عميقة على حساب العمل والتقدم في الميدان - بل أكثر من ذلك مع الأسف - فإن هذا النقاش الحيوي والحاد والمستمر، حول التحولات الاقتصادية المنشودة، ترك المجال مفتوحا والثغرات واسعة لتفشي الآفات الاقتصادية والاجتماعية الخبيثة والضارة، هذا وفي انتظار استكمال بناء جميع القواعد والوسائل نحو اقتصاد السوق الحقيقي، فإننا نلاحظ اليوم انتشار اقتصاد يهدد الانتاج المحلي حتى قبل سقوط الحواجز الجمركية والتعريفية، فالغش بمختلف أشكاله وكذا المضاربة والاقتصاد الطفيلي هي الآفات التي تزحف في بلادنا في انتظار تحفيز النشاط الاقتصادي المنتج ودعم الاستثمار، وهي حقائق ترافقها ظواهر الريع والثروات المشبوهة واستنزاف الموارد المالية المشروعة للدولة، وكذا تفشي ظاهرة الفقر ومعها حقائق البؤس واليأس، ومن هنا تبرز حتمية واضحة هي ضرورة الإسراع في التحولات الاقتصادية وحتميات...

المشروع. فينبغي أن تصبح المصالحة شاملة، تبعا لتصريح السيد رئيس الجمهورية مؤخرا وخيارا استراتيجيا لمسيرة الأمة من أجل فض النزاعات وإطفاء الفتنة، وأن تكون الفعل الخلاق الذي يضع عبقرية الأمة في مواجهة أمراضها ومعضلاتها النفسية والاجتماعية والروحية والتنموية، وهذا هو المعنى التام والكامل والشامل للمصالحة الوطنية التي يريدتها السيد رئيس الجمهورية.

أما فيما يخص الأولوية الثانية والدائمة للحكومة فتكمن في الحرص على استمرار مسار الإصلاحات الكبرى التي بادرت بها السيد رئيس الجمهورية وهي استكمال إصلاح العدالة وإصلاح دور مهام الدولة، وكذا الإصلاح الاقتصادي بما في ذلك إصلاح المنظومة التربوية.

إن هذه الورشات الضخمة غدت - منذ لحظة انطلاقها - مشاعرا وتعاليقا متزامنة ومتضاربة، مشاعرا من الرجاء والتسرع من جهة، ومن جهة أخرى مواقف متعارضة في الرؤية ومثيرة للجدل وهي كلها ردود أفعال طبيعية بحكم حرية الرأي في الجزائر.

ثم إن الإسراع في استكمال هذه الإصلاحات ضروري، لأنها ذات طابع جوهري وحيوي بالنسبة إلى مستقبل بلادنا. فهذه الإصلاحات تكون الجزائر في الموعد مع مستقبلها، ودونها سيضيع هذا الموعد جراء اختلالات شمولية مسارنا الوطني وتلاشي جهودنا ودون إنجاح إصلاح العدالة سيظل سلطان القانون هشاً في بلادنا، كما ستظل السكينة متذبذبة سواء تعلق الأمر بالمجموعة الوطنية أو بالمواطنين كأشخاص، ودون إصلاح العدالة ستبقى الحريات التي تواكب وتلازم خيارنا الوطني للديمقراطية معرضة للتجاوزات وخاصة للاختلافات فيما بيننا وكذلك دون إصلاح العدالة، سيظل اقتصاد السوق، الذي اختارته الجزائر والذي يرتكز على المال والاستثمار آفاقا هشة أو حتى معرقة في حال انعدام الحماية والتحكيم، وهما أمران لا يتحققان دون توفير عدالة فعالة وسريعة ومنصفة.

سيدي الرئيس، لقد أكدتم في كلمتكم 0 وأنتم تقدمون البرنامج - على تحسين نوعية الحكم الراشد بمختلف أبعاده من ورشات كبرى أوليتموها اهتماما بالغا لإنجاح كل الإصلاحات بهدف استرجاع مصداقية الدولة وثقة المواطنين في السلطات العمومية وفي دولتهم، وهو الأمر الذي غاب وأثر في بناء صرح دولة الحق والقانون ومن واجبنا مواصلة إصلاح العدالة، تطبيقا لبرنامج رئيس الجمهورية، ففي الجزائر حقوق الإنسان وحرية محفوظة، فعلى العدالة أن تبت في النزاعات القائمة بين المواطنين، وبين المواطنين والسلطات العمومية، وعلى العدالة أن تستقطب ثقة الجميع وعليها عصرنة ممارساتها وقوانينها لتتمكن من الاستجابة لمشاكل وتحديات العصر.

سيدي الرئيس، فيما يخص قطاع التربية فرغم ما نعت به هذا القطاع إلا أنني أفخر وأعتز بالمدرسة الجزائرية، وأثمن ما حققته عبر الأجيال، كما أدعو إلى إصلاحها وتماسيها مع العصر وإن ما جاء في برنامج حكومتكم يدعم طموحات وآمال القائمين على هذا القطاع، لاسيما التعهد باشراكهم في الإصلاحات المنتظرة لأن أهل مكة أدرى بشعابها، ونحن لسنا من الذين يهدفون إلى تسييس المدرسة، بل نسعى إلى جعل المدرسة الجزائرية مدرسة تربوية محددة المعالم والأهداف.

سيدي الرئيس، إن برمجة اللغة الأمازيغية والفرنسية والانجليزية ابتداء من السنة الأولى ابتدائي، هي مبادرة من شأنها تحسين المستوى التربوي لبناتنا وأبنائنا إن شاء الله، لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "من تعلم لغة قوم أمن شرهم".

وأقترح على الإخوة الكرام، وأرجو مشارطتي الرأي، أن يعلم القرآن الكريم ويحفظ ابتداء من السنة الأولى ابتدائي إلى غاية حصولهم على شهادة البكالوريا، وبذلك يتحصنوا بكتاب الله من كل غزو يهدم البناء التربوي لأمتنا الإسلامية.

الرئيس : شكرا السيد محمد طيبة، لقد سحب السيد عبد العزيز سجراري تدخله وهو مشكور، فأحيل الكلمة إلى السيد مسعود بودراجي.

السيد مسعود بودراجي : شكرا السيد الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة النواب، السيدات والسادة رجال الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أصالة عن نفسي، ونيابة عن سكان ولاية المدية الذين وقفوا وقفة رجل واحد وعبروا عن قناعتهم المطلقة بفخامة السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، فباختيارهم له اختاروا الاستمرارية والمصالحة.

وبهذه المناسبة نهنئكم، سيدي رئيس الحكومة، ونهنئ حكومتكم الموقرة، ونرى أن خطابكم السياسي والتحالف وكذا التعهدات والتجارب التي عاشها الشعب الجزائري هي التي حملتكم إلى هذا الموقع، ووراءكم أعينا كثيرة تترقب هذا البرنامج وترى فيه بداية التغيير، مع يقيننا أن هذا البرنامج ليس بعلوم دقيقة بل هو تقديرات تخضع للظروف المادية والسياسية سيما منها الاستقرار.

وعليه، فإنني أتمنى أن تكون هذه الظروف مواتية لحكومتكم إن شاء الله.

إننا نبارك مسعى ما ترمون إليه ونجد أنفسنا ملزمين بنقل انشغالات جزء من أفراد الوطن الذين أعطونا ثقتهم التي نتقاسمها جميعا. فبهذه المناسبة أود إبداء بعض الملاحظات :

والقلب الكبير والعزيزية، مع العلم أنه سبق لي أن أشرت إلى هذه القضية عند مناقشة قانون المالية لسنة 2003 ومازلت متمسكا بهذه النقطة ومؤكدا إياها.

ولذا فإننا نطالب بضرورة إعادة فتح هذه القباضات نظرا إلى أهميتها البالغة...

الرئيس : شكرا للسيد مسعود بودراجي، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الحكيم فني.

السيد عبد الحكيم فني : شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

سيدي رئيس الحكومة

السيدات والسادة الوزراء،

أخواتي، إخواني النواب،

هيئة الصحافة المحترمة،

أيها الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله،

في البداية أرحب بأفراد الطاقم الحكومي متمنيا لهم كل التوفيق في مهامهم الجسيمة، كما لا يفوتني أن أبارك الثقة المتجددة لفخامة رئيس الجمهورية في معالي رئيس الحكومة.

أما بعد، سادتي الأفاضل سيداتي الفضليات.

إنه كلما جد الحديث عن برنامج الحكومة وجدت نفسي أستعيد شريط البرامج السابقة، لا من أجل المقارنة ولكن بالدرجة الأولى من أجل الوقوف على آثار تطبيق هذه البرامج ودرجة تغييرها لواقع المواطن، وأحوال معيشتة، وهنا لن أفشي سرا إذا قلت إنه بقدر ما كانت هذه البرامج طموحة بقدر ما كانت آلية تجسيدها عقيمة وناقصة الفعالية خاصة في بعض الولايات الداخلية التي يفتقر

سيدي الرئيس، فيما يتعلق بقطاع الأشغال العمومية إن الطرق الولائية غير صالحة، وأذكر كمثال الطريق الولائي الرابط بين سور الغزلان والبرواقية مرورا بجواب وسواقي وسيدي ناجي. إن هذا الطريق غير صالح تماما ولذلك نطالب بتصنيفه طريقا وطنيا لأنه مؤهل لذلك ويربط بين أكثر من ولايتين.

الطريق الرابط بين مزغنة وشلالة العداورة مرورا ببوسكن، والسواقي وسيدي زهار وطافراوت.

بالإضافة إلى الطريق الرابط بين طافراوت والربعية وطريق جواب ردان، وطريق شنقيل، عين القصير، والطريق الرابط بين شلالة العداورة وسور الغزلان.

وفي هذا السياق نطلب من معالي الوزير تخصيص غلاف مالي معتبر بشأن هذه الطرقات لفك العزلة عن هذه المناطق، كما نطلب منكم، معالي الوزير، برمجة زيارة ميدانية.

فيما يخص تشغيل الشباب، فقد رصدت الحكومة مبلغا قدره مليار سنتيم للقطاع، ولكن تكوين الملف حسب الشروط الضرورية المطلوبة، يتقدم صاحب المشروع بملفه إلى البنك، إلا أن مدير البنك يرفض تمويل المشروع بحجة عدم شرعيته أو غير معترف به... لأنه لم يتلق أي تعليمات لتنفيذ ذلك الأمر.

فعلى حد علمي إن البنك تحت وصاية وزارة المالية، فكيف له أن يرفض الأوامر الصادرة عن الوزارة الوصية.

ومنه فإنني أرجو من الحكومة ومن مندوب تشغيل الشباب بالخصوص نشر القرارات المصادق عليها وتبليغها فور قبولها، للمؤسسات المعنية.

كما أسجل على مستوى ولاية المدية وجود حوالي تسع قباضات ضرائب في حالة غلق وهي شلالة العداورة والعمارية وأولاد عنتر وذراع السمار وسغوان وسبت عزيز

المواطن، كل ذلك بالمتابعة الميدانية للوجهة التي تتخذها الملايير عند سحبها من الخزينة العمومية للدولة لأننا - ومع الأسف الشديد - نلاحظ كيف أن شطرا من مال الدولة يذهب مباشرة إلى الجيوب الخاصة تحت غطاء مشاريع وهمية لا تستجيب للمواصفات والمقاييس المتعارف عليها، وهو ما يكشف عن عيوبها وفسادها مباشرة بعد إنجازها، ومثل ذلك ثانوية بريارة محمد بثنية الأحد التي تعد نموذجا لما يسمى عندنا في تيسمسيلت بالمشاريع السريعة - PROJETZ COCOTE MINUTE وهو ما يعصف بمصداقية الدولة ويرهن جميع جهود الحكومة التي ترفع اليوم شعار التعامل بالشفافية والوضوح مع المواطن، بل إنني أقول إن مثل هذا الاستنزاف العشوائي للمال العام يضر حتى بهيبة الدولة التي سهر الرجال المخلصون لتعود بأكثر قوة على عكس من يريدون تحوير هذا المفهوم ليتحول إلى هيبة الأشخاص وهو ما يتنافى مع قيم الديمقراطية ومبادئها.

سيدي الرئيس،

إن برنامج الحكومة المعروض أمامنا جاء ليكرس الإصلاحات التي شرع فيها منذ مدة، واضعا الآليات الكفيلة بإيجاد الحلول لجميع المشاكل خاصة تلك التي يتخبط فيها الشباب، بداية من توفير مناصب شغل حيث تراهن الحكومة بالدرجة الأولى على نمط المشاريع الخاصة من خلال نظام الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وقد تعزز هذا النظام ببعث نظام مشابه يتكفل به الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ولكن دعوني أقول لكم إن هاجس هذه الشريحة بمختلف أعمارها خاصة في ولاية تيسمسيلت التي تسجل فيها البطالة أرقاما قياسية في نفس الوقت ومخيفة. فبالنسبة إلى الفئة الأولى والتي تحاول تجسيد أحلامها منذ نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في سنة 1997 فإنها مازال في صراعها المرير مع المؤسسات المالية التي تمول مشاريعها خاصة بالنسبة إلى أولئك الذين اختاروا قطاع الفلاحة الذي يعد الطابع المميز للاستثمار في الولاية، فعلى مدار السنوات

مسؤولوها للتصور الشامل للتنمية المستدامة، ففي الوقت الذي تجاوزت فيه بعض الولايات نقائص كثيرة وانطلقت في إنجاز مشاريع يمكن أن توصف بمشاريع الرفاهية، مايزال مواطنو ولايات أخرى يصارعون من أجل الماء الشروب والطرق والهيكل القاعدية الأولية، أضف إلى ذلك عدم توفر النقل المدرسي مما يجعل أبناءنا عرضة لكل الأخطار، فولاية تيسمسيلت التي تسيّر التنمية بها إلى الخلف وأقول هذا الكلام بكل مسؤولية والواقع يشهد على ذلك، وربما نتساءل هنا عن الأسباب التي لا تتطلب عناء كبيرا، لأنها تعود بالدرجة الأولى إلى فلسفة والي تيسمسيلت في التنمية، حيث أن هذا الأخير قفز على الواقع وراح ينجز مشاريعا لا معنى لها، ولا تستجيب لمتطلبات المواطن واحتياجاته، وعندما يرفض أبناء الولاية هذا النمط من التنمية فإنه يلجأ إلى جمع التوقيعات لاستصدار بيانات المساندة عبر صفحات الجرائد وكأن الأمر يتعلق بقيادة حزب سياسي وليس بمنصب إداري، أول ما يتطلبه هو واجب التحفظ، أقول هذا وأنا أستحضر حيثيات الحملة الانتخابية وكيف أراد بعضهم استثمار الوضع البائس للولاية للزج بأصوات الناخبين نحو وجهة أخرى، ولكن مع ذلك فإن وعي المواطن كان أكبر من محاولة استغلاله.

ولعلم هؤلاء أن دوام الحال من المحال، كما يقال، وأنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون ثمرة خيبة سببا كافيا للتفريط في شجرة طيبة مباركة تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها.

وأقول هذا الكلام وفاء بالعهد الذي قطعناه للمواطنين أثناء الحملة الانتخابية، وذلك بتسمية الأشياء بمسمياتها الحقيقية.

وهنا أعود لبرنامج الحكومة الذي لست بحاجة لمذح ثرائه وتنوعه وطموحه، ولكنني بحاجة لأطالب بوضعه بين أيدي الرجال القادرين على تجسيده وفق ما يخدم مصلحة

وأنجزت آلاف الوحدات السكنية في حين فشلت ولايات أخرى؟ والنموذج دائما ولاية تيسمسيلت التي عجزت عن إنجاز 146 وحدة هي كل حصة عاصمة الولاية منذ 5 سنوات رغم مساهمة المستفيدين بأقساطهم، لتبقى الكارثة في الأخير تخص السكن الريفي الذي تحول إلى....

الرئيس : شكرا السيد عبد الحكيم فني، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد بن عبد السلام.

السيد أحمد بن عبد السلام : بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيادة الرئيس،
السيد رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،
زملائي النواب،
السلام عليكم.
السيد رئيس الحكومة،

لقد جاء في كلمتكم أن الانتخابات الرئاسية الأخيرة كانت لصالح خيار الاستمرارية بأغلبية ساحقة وأدت إلى انكشاف حجم الأحزاب المجهرية وافتتاح الخطاب الديماغوجي، ونسيتم موضوع التدفقات المالية الضخمة على الخزينة العمومية نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية. بمعنى آخر، يمكن تلخيص هذه العبارات كالتالي :

لقد اجتمعت لفخامة الرئيس السيد عبد العزيز بوتفليقة ولحكومته جميع الشروط الموضوعية لتجسيد برنامجه وتحقيق طموحات الجزائريين في الحياة الآمنة الكريمة، أي ليس هناك أي عائق يقف في وجه هذه الآمال العريضة والوفاء بالوعود الانتخابية في تجسيد المصالحة الوطنية الشاملة وتحقيق التنمية الواسعة وتحسين صورة الجزائر في الساحة الدولية، فهل نلمس في هذا البرنامج شيئا من هذا؟

السبع، لم تمويل البنوك إلا 246 مشروعا لمجموع لا يتجاوز 500 منصب شغل متوقعة، وإن كان هناك من عتاب في هذا الشأن، فإننا نوجهه إلى بنك التنمية الريفية، الذي مول على امتداد هذه الفترة 7 مشاريع فقط من خلال ثلاثة فروع موجودة عبر أنحاء الولاية، وذلك رغم أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عملت على الاستجابة إلى جميع شروطه بما فيها تلك المتعلقة بالمؤهل، حيث بادرت بالتنسيق مع مديرية التكوين المهني ومديرية الفلاحة ومحافظة الغابات إلى تكوين أكثر من 1500 شاب في تخصص تربية الأبقار. وقد تخرجت مؤخرا الدفعات الأولى، لكن مع ذلك فإن ملفاتها ماتزال حبيسة الأدراج. وعلى خلاف ذلك، فإننا نشيد بجهود البنك الوطني الجزائري الذي مول أكبر عدد من الملفات هذه السنة بولاية تيسمسيلت.

تبقى في الأخير، صرختنا نحو رفع الحواجز البيروقراطية البنكية أمام الشباب خاصة مع انطلاق نظام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة هذا عن الشغل.

يبقى الحديث عن الهاجس الثاني للمواطن وهو السكن الذي يعتبر أكثر المواضيع إثارة للجدل، رغم أن برنامج فخامة السيد رئيس الجمهورية في العهدة الفارطة حقق ما يعادل مليون سكن ووعده من خلال برنامج العهدة الحالية بإنجاز مليون وحدة جديدة، إلا أننا نتساءل عن الفائدة من إنجاز هذا الكم الهائل من السكنات إن كانت لا تذهب إلى مستحقيها فعلا، فبالنسبة إلى السكن الاجتماعي الإيجاري، فإن المطلب الشعبي اليوم ينص على ضرورة إعادة النظر في المرسوم رقم 42/98 المنظم للعملية والذي تتحاشى أغلب اللجان الولائية العمل به اليوم، كما أنه من الضروري إعادة النظر في تركيبة وطريقة إنشاء هذه اللجان التي تتحمل مسؤوليتها الكبرى في ظهور التجاوزات والانحرافات.

والحديث عن السكن التساهمي يتطلب أيضا وضع النقاط على الحروف، فلماذا نجحت بعض الولايات إلى أبعد حد

إننا بحاجة إلى حكومة تسعى للتمكين لفهم صحيح للإسلام يربط العبد بربه عقيدة وعبادة ويوجد المواطن الصالح الرسالي الفاعل في محيطه وليس المفعول به والمجرور في حركة العولمة الحضارية والثقافية.

أما اللغة العربية فقد حدث لها من انتقاص وتهميش ودوس في العهدة السابقة للرئيس الحالي والحكومة السابقة الحالية المعدلة جزئيا، ما لم يحدث لها مع عهد رئاسي وحكومي سابق منذ سنة 1962. لذا فإن أية دعوة للتكفل بها إنما تقتضي التراجع أولا عن جميع ما مورس في حقها، ولا عذر لأحد إلا باستكمال الخطوات التي باشرتها الدولة الجزائرية في هذا الشأن، وآخرها إلزامية تعميم استعمال اللغة العربية التي قررها السيد ليامين زروال والبناء عليها فيما بعد.

أما تبرير الاعتداء عليها بالتفتح على اللغات الأجنبية، فإننا في حركة الإصلاح الوطني بقدر ما ندعو إلى وقف هذا العدوان وإلى إبلاء اللغة العربية مكانتها الدستورية، فإننا ندعو إلى تعلم اللغات الأجنبية والتمكن منها خصوصا إذا كانت لغات علم وتكنولوجيا، وليس هناك في الواقع ما يدعو إلى ظلم هذه بتلك، أما الأمازيغية فقد حان الوقت إلى تنظيم حوار وطني شامل يحضره الجميع سياسيين ومثقفين وأخصائيين بغية الخروج برؤية واضحة تعطي الأمازيغية مكانتها الموضوعية بعيدا عن دعوات الاستفتاء حول إحدى مكونات هويتنا الوطنية وعن سياسة "لي الذراع" المنتهجة من قبل بعض أذعائها لفرض رؤاهم على المجموعة الوطنية.

ولقد دعوتهم من جهة أخرى إلى فتح الحوار مع رجال الطبقة السياسية ورجال الإعلام وتعميق التشاور شيء جميل أن يأتي هذا من سلطة ظلت منغلقة على نفسها محتكرة كل شيء رافضة لأي رأي ولكن الأجل منه - إن كانت هناك فعلا إرادة صادقة - أن تنهي السلطة سياسة الاحتكار

سيادة رئيس الحكومة،

إن شعبنا يتطلع إلى مصالحة وطنية حقيقية شاملة تجف فيها الدموع وتلتئم الجراح وتضع حدا لنزيف الدم ويجتمع فيها الشمل فتطمئن بعده النفوس وتبنى الثقة بين المواطن والسلطة وبين المواطن والمواطن.

فأين هي هذه المصالحة في برنامج سيادتكم؟ إذ نسجل أنه لا حديث عن معالجة شاملة لآثار الأزمة وليس هناك رفع لحالة الطوارئ ولا إلغاء لمراسيم التمييز بين أبناء الوطن الواحد ولا تكفل بجميع ضحايا المأساة الوطنية، ولا التفاتة لملف المفقودين من وظائفهم والهاربين من وطنهم وحتى بالنسبة إلى ملف المفقودين، فإن المعالجة اقتصرت على التعويض المادي ليبقى الشق السياسي في يد المبتزين والضاغطين على دولتنا في المحافل الدولية. ومن جهة أخرى، فإننا نحذر من توظيف لهفة الجزائريين لتجسيد مصالحة حقيقية كجسر لمصالحة تاريخية بدأنا نسمع همسا حولها مع خونة الأوطان والثورة، الذين اختاروا التجنس بجنسية المستعمر الغاصب بإرادتهم وعلى حساب الأهالي.

فرسالة الشعب الجزائري بشأن المصالحة واضحة صريحة لا تقبل التوظيف ولا التأويل ولا القراءات الخاطئة.

أما فيما يخص ثوابتنا الوطنية من إسلام وعربية وأمازيغية فقد حان الوقت لإعطاء هذه الثوابت مكانتها الحقيقية والدستورية في واقعنا وحياتنا وفي جميع مجالات الحياة دون تهميش ولا مزايمة، فإن كان من غير المعقول ولا المقبول السماح بانتشار فهم للإسلام يبيح ويشجع قطع الأعناق واغتصاب الأعراس ونهب الأرزاق، فإنه من غير المقبول أيضا ولا المعقول أن تسعى الحكومة بهدف محاربة الفهم الأول إلى نشر فهم للإسلام يدعو إلى إحياء الخرافات والتمكين للشعوذة والدروشة، وبسط ثقافة المواطن المسلم الفاقد للمناعة الحضارية والمسلوب الحركة، حركة الحضارة والتاريخ.

السيدات والسادة أسرة الإعلام،
أيها الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن البرنامج الذي بين أيدينا قد استوفى جوانب عديدة ومتعددة، وألم إماما شاملا بحاضر الدولة والمواطن ومستقبلهما. كما كفل أساليب تحقيق الحياة الكريمة والرفاهية التي نطمح إليها في إطار برنامج الحكومة.

لقد أسهب البرنامج في توضيح تام لتداعيات المحاور الكبرى التي وعد بها فخامة رئيس الجمهورية الشعب الجزائري.

فلقد برز فخامة رئيس الجمهورية في العهدة السابقة بمبادرة تميزت عن غيرها من المبادرات والأفكار، استوعبها عقل المواطن بقناعة كما تشبثت بها خيوط المستقبل، فبعد النجاح الباهر لمبادرة الوثام المدني والتي تلت قانون الرحمة، أبانت الأمل وأعطت الجزائر استقرارها وأمنها، ونمر اليوم إلى ما هو أكبر وأضمن للأجيال القادمة، ألا وهي المصالحة الوطنية التي تبدأ من الحوار الذاتي وإقناع النفس والفكر قبل المصالحة مع الغير.

إن المتأمل للمعضلات التي عاشتها الجزائر يدرك جيدا أن العلاج يكمن في حوار الأفكار والفكر، وشفاء الذهنيات والنفوس، فرؤيتنا للمصالحة الوطنية ومفهومها هي عين الحلول قاطبة.

كما تقتضي هذه الخطوة الجبارة دراسة استراتيجية يتم من خلالها غسيل فكري، وغرس مفاهيم وقيم يجتمع عليها الجزائريون والجزائريات، حتى يتسنى لنا الوقوف في وجه الغزو بجميع أساليبه خاصة الأيديولوجيات الوافدة.

إن المتفحص لما ورد في إصلاح مهام الدولة يقتنع برؤية الحكومة هذا المحور الكبير، ومدى تأثيره في حياة المجتمع. وأشار هنا إلى عمل يغرس في نفوس المجتمع ثقافة الدولة

والإقصاء والتنافي في ميادين الإعلام والممارسة السياسية، وتفتح المجالين السياسي والإعلامي وكذا النقابي والخيري والدعوي أمام الجميع، حتى يتمكن المواطن من المقارنة بين الغث والسمين وبين المجهري والمتعملق.

ومن جهة أخرى، لا يعقل أن تبقى ملفات كإصلاح المنظومة التربوية والعدالة وهياكل الدولة وقانون الأسرة أسيرة المخابر المغلقة واللجان المنتقاة بإحكام، والسرديب المظلمة بعيدا عن نقاش المجتمعات الواسع والشفاف والصريح لأنه مهما كانت عبقرية المكلفين بذلك، فإن إشراك المجتمع في مناقشاتها أكثر ضمانا للإصلاح الإيجابي الذي...

الرئيس : أشكر السيد أحمد بن عبد السلام، أقترح رفع الجلسة لمدة نصف ساعة، سنعود لمواصلة المناقشة في حدود الساعة السادسة والدقيقة العشرين، بإحالة الكلمة إلى السيد بشير حوياد وسيتبع بالسيد نور الدين بوسنة، شكرا والجلسة مرفوعة. (إيقاف الجلسة واستئنافها)

(إيقاف الجلسة واستئنافها)

الرئيس : الجلسة مفتوحة
أنهي إلى علم الجميع أنه بعد التشاور مع السادة رؤساء المجموعات البرلمانية، تقررت برمجة مداخلاتهم غدا الخميس بداية من الساعة السادسة والدقيقة العاشرة مساء. وأحيل الكلمة إلى السيد بشير حوياد فليتنفضل.

السيد بشير حوياد : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة معالي الوزراء والوفد المرافق لهم.
السيدات والسادة زملائي النواب،

كما أن تموقع دائرة بوقطب في ملتقى طرق وطنية مهمة، إضافة إلى الظروف الجوية الصعبة خاصة العواصف الرملية التي تؤدي دائما إلى حوادث مرور مؤلمة، نرى ضرورة توفير قطاع صحي في دائرة بوقطب، وهو ما يخفف معاناة التنقل إلى مستشفى الولاية، أو دائرة المشربة أو ولاية سعيدة، إذ أودى هذا الأمر بحياة الكثيرين عند التنقل. كذلك الحال بالنسبة إلى دائرة بريزينة.

أخيرا يبقى كل ما ذكرته في القطاعات المختلفة مرتبطا مباشرة بحرص الحكومة على تطبيق البرامج المختلفة وتسليمها في آجالها المحددة مع المراقبة الصارمة من ناحيتي النوعية والتكلفة بالنسبة إلى المشاريع المختلفة. نتمنى للطاقت الحكومية الجديد التوفيق والنجاح في مهمتهم النبيلة وشكرا.

الرئيس : شكرا السيد بشير حوباد، وأحيل الكلمة إلى السيد نور الدين بوسنة.

السيد نور الدين بوسنة : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين السيد رئيس المجلس الشعب بالوطني، السيد رئيس الحكومة، أعضاء الحكومة الموقرة، زميلاتي، زملائي النواب، السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

من المؤكد أن تدخل الإخوة النواب في برنامج الحكومة سينحصر بالتركيز على بعض المحاور القابلة للإثراء، معبرين بذلك عن انشغالات المواطنين وتطلعاتهم نحو حياة كريمة، أكثر عدلا.

وتفاديا لتكرار ما طرح وما اقترح من قبل الإخوة النواب في معظم تدخلاتهم، وربحا للوقت بالنظر إلى العدد الكبير من

وروح المسؤولية، وهذا من خلال التنسيق بين العلاقات المختلفة لهياكل الدولة لتشمل المواطن في حياته اليومية، كما أن معايير الكفاءة جديرة بإيجاد المناخ المناسب لتمير هذه الإصلاحات، فلقد برز الإنعاش الاقتصادي بفعالية جديرة بالاهتمام، وأعطى ديناميكية اقتصادية واجتماعية نلمس آثارها في كل أنحاء الوطن.

وإذا سلمنا بتوفر الإمكانيات المادية والمعنوية لدى الحكومة فلا محالة أنها ستدعم هذا المجال من خلال ضبط مخطط جديد للإنعاش يستهدف الاقتصاد والتشغيل، قبل القطاعات المختلفة والمتعددة.

إن ما قدمته الدولة لدعم الفلاحة والفلاحين إن كان الأمر كذلك نقتنع به كخطوة جبارة أذنت بنموها الاقتصادي. ونرى ضرورة مواصلة تحريك الدواليب من خلال استراتيجية متكاملة اقتصاديا واجتماعيا لتجنيب هذا القطاع أزمات محتملة.

أما بالنسبة إلى سياسة التشغيل، فقد أعطت نتائج مرضية، ولما كانت البطالة الهاجس الكبير الذي يقلق المواطن والمسؤول، فإننا نرى الحكومة تفكر بجديرة من خلال برنامجها لتوفير الإمكانيات المتاحة لإضعاف هذه المعضلة وتقليصها.

لقد أسهم قطاع الأشغال الكبرى في تطوير السهوب وتخفيف ظاهرة البطالة، وهذا ما يستدعي دعم الأشغال الكبرى وتكثيفها، خاصة التشجير لإحداث مناصب شغل دائمة، كما أن قطاع الأشغال العمومية أسهم في تطوير شبكات النقل المختلفة عبر الوطن.

أما قطاع الصحة، فقد حاز اهتمام الحكومة من خلال البرنامج، وفي هذا الباب أدرجت بعض مشاكل القطاع في ولاية البيض والمتمثلة في نقص الاختصاصات في مستشفى الولاية.

أما بالنسبة إلى النقطة الثانية، فتتعلق بالوظائف العمومي وتعتبر مسألة شائكة وتتسم بالجمود رغم رفع الأجر القاعدي. أقول إنها تتسم بالجمود لأنه منذ عدة سنوات، لم يحصل أي تجديد أو مسابرة للظروف الاقتصادية والاجتماعية للموظفين خاصة بعد تدني القدرة الشرائية لفئة الوظائف العمومي. في عدة قطاعات منها العدالة والتربية الوطنية والتعليم العالي وإلى غير ذلك من القطاعات الأخرى، لذا لا بد من تفعيل التشريع عبر قوانين أساسية خاصة بتلك الوظائف يكون هدفها :

- تحسين الوضعية المادية للموظفين وتحفيزهم على أداء مهامهم النبيلة.
- تدارك الفوارق غير العادلة والمجحفة فيما يخص الأجور في قطاع الوظائف العمومي.

سيدي الرئيس،

إن العدالة الاجتماعية مطلب أساسي من المطالب المشروعة التي يتمسك بها مواطنونا، وخيار من الخيارات الدائمة لكل من المؤسسات سواء التشريعية أو التنفيذية. فلنعلن الحرب إذن على التهميش "والتسميش" والحرمان التي تظال معظم مواطنينا، لأن تحسين الوضعية الاجتماعية من شأنه رفع معنويات الشعب واستتباب الأمن والرقي داخل المجتمع الواحد والموحد.

سيدي الرئيس،

رأينا مؤخرا في حصة ورشات للتلفزة الجزائرية كيف قام مقال متهور وغير مسؤول بإشعال النار، بدغدغة عواطف فئة البطالين، وقدم بصفة مضلة حالة البطالة في ولاية برج بوعربريج، وكأن الولاية مثالية في مجال التشغيل، فكان رد فعل الشباب عفويا وسريعا لتكذيب مثل تلك الادعاءات غير المسؤولة، فأقول: لماذا نغطي الشمس بالغربال؟ لماذا ننظر إلى الشباب البطال، على أنهم عالية على المجتمع؟ مع أنه في أغلب الأحيان للبطال الكفاءات الذهنية والعلمية، وحتى القوة الجسدية للقيام بأي عمل كان. لكن الدولة، وأكرر، لكن الدولة هي التي لا توفر له فرصة العمل الشريف لاعتبارات

المتدخلين، ارتأيت حصر تدخلتي في مناقشة برنامج الحكومة في نقطتين أساسيتين أراهما ذاتي أهمية قصوى.

أولا: مشكل البطالة.

ثانيا: مسألة الأجور في الوظائف العمومي.

سيدي الرئيس،

بالنسبة إلى النقطة الأولى، فإن البرنامج المقترح علينا والمستمد من برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي وعد به أثناء الحملة الانتخابية، والتزم بتجسيده عند تأديته اليمين الدستورية، إثر إعادة انتخابه لعهدة ثانية. يعد برنامجا طموحا إذا ما أمكن تطبيقه ميدانيا، بما أنه يعطي أهمية كبيرة لفئة الشباب، وألوية للتشغيل بتخصيصه مليوني (2) منصب شغل للعاطلين عن العمل.

سيدي الرئيس،

مع أننا لا ننكر على الإطلاق عظمة المجهود الذي يبذل لإحداث هذا الكم من مناصب العمل، إلا أن البطالة تبقى مشكلة مستعصية يصعب حلها نهائيا، معنى ذلك أن عددا لا يستهان به من الشباب سيظل عاطلا عن العمل، حتى ولو جسد هذا البرنامج الطموح. لذا أقترح على الحكومة الموقرة التكفل بالفئة التي ستبقى محرومة من العمل، بمنحهم الدخل الأدنى للإدماج وهو ما يسمى باللغة الفرنسية : le revenu minimum d'insertion وهي منحة شهرية لم قبل التشغيل.

ويبقى على الحكومة الموقرة تحديد هذا المبلغ حسب القدرات المالية للدولة وصحة توازاناتها النقدية.

سيدي الرئيس،

إن قبول هذا الاقتراح سيكون تعبيرا عن إرادة الحكومة في امتصاص البطالة وتحسين الوضعية المزرية لأكثر عدد ممكن من البطالين.

سيدي الرئيس،
من باب الحفاظ على تماسك المجتمع الجزائري، وصونا
لنسيجه من كل تمزق مستقبلا - لا قدر الله - يجدر بكم
التكفل بهذه الفئة البريئة التي فقدت المعيل، لنقول مرة
أخرى، ما ذنب الصغار إذا أخطأ الكبار؟

سيدي الرئيس،
نأمل أن يتسع صدر دولتنا لتتكفل بجميع ضحايا الإرهاب
دون تمييز، والإسراع في إرجاع الموقوفين عن العمل إلى
مناصبهم الأصلية وهذا لتجسيد المصالح الوطنية في
أسمى معانيها.

سيادة الرئيس،
أثناء تصفحنا لباب المصالحة الوطنية، وجدنا أن أول
قطاع تم التطرق إليه، هو قطاع الشؤون الدينية، وهذه
إشارة قوية تدل على أهميته وحساسيته، ولذا نهيب
بحكومتنا التكفل بهذا القطاع وبكل جدية خدمة لديننا
الحنيف، وصونا للمصلحة العليا للوطن، لأن التدين
الحقيقي والسليم هو الضامن الوحيد وأقول: الضامن
الوحيد، لتحقيق سعادة المجتمع ورفاهيته وازدهاره. وهنا
أقترح :

- إعادة النظر في شروط الالتحاق بهذا القطاع الحساس
سواء من حيث السن أو من حيث المؤهل العلمي، إذ لا
يعقل أن توكل رسالة الإمامة لفاشلين في حياتهم الدراسية
ويختار لها من مستوى النهائي أو 9 أساسي.

- إعادة النظر في الرواتب الممنوحة للأئمة بمختلف
أصنافهم: إمام أستاذ وإمام معلم وإمام مدرس، إذ لا يعقل
أن يكون الإمام في آخر الركب من حيث الأجر.

كما نشجع حكومتنا على المضي قدما في إنشاء المراكز
الإسلامية عبر كامل التراب الوطني لما لها من دور فعال
في نشر الثقافة الإسلامية والوعي الديني، إذ قد يجد
الشباب في المراكز ما لا يجده في المساجد لأن المسجد

مالية بالطبع، مع أن مسؤولية الدولة كاملة في عدم إعطاء
هذه الفئة العناية اللازمة لرفع الغبن وتعزيز الكرامة في
دولة العزة والكرامة.

أخيرا وبمناسبة عيد الطالب الذي يصادف 19 ماي، أتقدم
بأخلص التهاني للطلاب مع تمنياتي المزيد من النجاحات،
باعتبار أن طالب اليوم هو مسؤول الغد.
شكرا جزيلا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكرا السيد نور الدين بوسنة، وأشكرك على
انشغالك بريح الوقت. وأحيل الكلمة الآن إلى السيد عبد
الناصر بن أم هاني.

السيد عبد الناصر بن أم هاني : شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسوله
الكريم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

معالي الوزراء،

السادة النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في بادئ الأمر، أنوه بالطريقة التي تم بها ترتيب أبواب
المشروع إذ تصدر باب -ترقية المصالحة الوطنية-
اهتمامات الحكومة.

كما أنوه بما تقدمتم به سيدي رئيس الحكومة في الصفحة
الخامسة وهي أنكم ستواصلون التكفل بضحايا الإرهاب
وعائلات المفقودين، وأنكم ستسهرون على تسهيل الاندماج
الاجتماعي لأولئك الذين تخلوا عن نهج الإرهاب، واندمجوا
من جديد في المجموعة الوطنية. وأقترح هنا توسيع دائرة
التكفل لتشمل جميع ضحايا المأساة الوطنية ومنهم القصر
الذين لا ذنب لهم في اختيار مصيرهم.

أما عن الإصلاحات، ونبدأ بقانون الأسرة، نؤكد ضرورة الالتزام بنصوص شريعتنا السمحاء التي وجدت في أصلها لحماية الفرد، سواء أكان هذا الفرد إمراة أم رجلا أم ولدا، ولتحديد حقوقه وواجباته.

أما عن إصلاح المنظومة التربوية فنرحب بكل جديد يخدم منظومتنا في إطار المحافظة على هويتنا الإسلامية العربية الأمازيغية التي لم تكن ولن تكون أبدا حاجزا دون العصرية والحداثة، وخير مثال على ذلك اليابان، إذ ببؤذيته أسكت الكبار وأخرص العظماء دون أن يتنكر لمذهبه أو عقيدته.

وأختم مداخلتني بملاحظات مأخوذة من البرنامج المعروض علينا، وأقول :

لم يشر المشروع إلى دور التنمية الريفية وأهميتها رغم أن عدد سكان الريف يقارب (13) ثلاثة عشر مليون نسمة أي تفوق نسبة 40٪ من مجموع الجزائريين ورغم أن عدد البلديات الريفية هو 948 بلدية من مجموع 1541 فيفترض إعطاء الأهمية القصوى للتنمية الريفية لأن الريف في الأصل هو الذي يمون المدينة، وليس العكس.

سيدي الرئيس،

أسجل في نهاية المداخلة ولا أذيع سرا، إن قلت لمعالكم أن مدينة بوسعادة وما جاورها تنتظر بفارغ الصبر إطلاق سراح السجين المدعو التقسيم الإداري المشار إليه في برنامجكم لتستعيد هذه المدينة التاريخية والعريقة حقها الشرعي والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكرا السيد عبد الناصر بن أم هاني وأحيل الكلمة الآن إلى السيد رابع بوخاتم.

السيد رابع بوخاتم : بسم الله الرحمن الرحيم
سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،
سيدي رئيس الحكومة،

لا يقصده إلا المصلون، أما المراكز فهي مفتوحة لكل الفئات سواء المهديّة أو الضالة، وقد تجد الفئة الضالة ضالتها في هذه المراكز ونكون قد حققنا الهدف الأسمى الذي وجدت من أجله هذه المنشآت.

أما عن لغتنا العربية الحبيبة فأقول باختصار على لسانها :
رموني بعقم في الشباب وليتني عقت فلم أجدع لقول
عداتي
ولدت ولما لم أجد لعرائسي رجالا وأكفاء وأدت بناتي
أيطربكم من جانب الغرب ناعب ينادي بوادي في ربيع
حياتي

وقالت المسكينة في شكوى أخرى :
أنا البحر في أحشائه الدر كامن فهل سألوا الغواص عن
صدفاتي

دون تعليق، سيدي رئيس الحكومة.

سيدي رئيس الحكومة.

أنتقل بكم إلى موضوع آخر، لأقول: لاشك أنكم على دراية تامة "بالبيع" الجديد القديم الذي صار يهدد حاضر أبنائنا ومستقبلهم، ألا وهو آفة المخدرات التي أصبحت تنافس الخبز والحليب في كثافة تسويقها، بل أصبحت تنافس حتى القلم والكراس في محافظ بعض أطفالنا.

اسمحوا لي سيدي أن أقول إن الإجرام قد يقتصر على قتل أفراد معينين أما المخدرات فإنها تقتل أمما وأجيالا، فهل من إجراءات جديدة رادعة وصارمة لإيقاف زحف هذا المارد الفتاك؟.

أما عن حرية التعبير والصحافة فنكتفي بقولنا: مرجبا بكل حرية تضبطها الأخلاق العامة حتى لا أقول الأخلاق الإسلامية، إذ بكل أسف وحسرة سجلنا، وما نزال نسجل تجرأ بعض اليوميات والأقلام على الاستخفاف حتى بالخالق سبحانه عز وجل تعالى، عن ذلك علوا كبيرا.

الإمداد بمياه السقي على مدار الموسم الفلاحي، مما يتسبب في إتلاف المحاصيل الزراعية، وخاصة الخضر والفواكه، وهذا بسبب قطع التيار الكهربائي في محطات الضخ. من شركة سونلغاز، بسبب عجز الوكالة المسيرة للمحيط المسقي عن تسديد الديون المتراكمة منذ سنوات.

سيادة رئيس الحكومة،

ما الجدوى من إنفاق ملايين الدينارات لإنجاز هذا النوع من الاستثمارات الخلاقة وفي النهاية لا تنتج هذه المساحات ثمارا رغم وفرة المياه وهي عنصر الحياة الأساسي؟.

لذلك نلح السيد رئيس الحكومة، في هذا المجال الحيوي على إيجاد الحلول المناسبة مع الأطراف المعنية في أقرب الآجال الممكنة، كتخفيف تسعيرة الكهرباء مثلا، أو دعم تسعيرة مياه السقي.

ونظرا إلى كون ولاية قالمة ذات طابع فلاحي بجميع الموصفات والمقاييس، ورغم توفرها على سدين، إلا أن احتياجاتها إلى مياه السقي تبقى دون المستوى المطلوب وعليه نقترح :

- توسيع المحيط المسقي لسد بوهمدان.
- الإسراع في تشغيل المحيط المسقي لسد عين مخلوف.
- التوسع في إقامة الحواجز المائية التي تكاد تكون شبه منعدمة.
- التخطيط مستقبلا لإنجاز مشروع سد متوسط السعة في منطقة حمام النبايل.

فيما يخص المجال الصناعي، فرغم امتلاك الولاية نسيجا متعبرا نسبيا، إلا أنه يوجد حاليا في وضعية جد متدهورة، وقد حظي مؤخرا بمعاينة دقيقة من السيد وزير الصناعة، نأمل أن تكون الوعود التي التزم بها محل تنفيذ في أقرب الآجال، من أجل تحسين أوضاع هذا القطاع، وضمان استقرار مناصب الشغل. وأذكر على سبيل المثال، مركب الدراجات ومركب

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

رجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

لقد زكى الشعب الجزائري برنامج السيد رئيس الجمهورية بأغلبية ساحقة. وقد تطرق هذا البرنامج إلى كل ما يطمح إليه المجتمع بكل شرائحه ومن بين ما جاء في هذا البرنامج، تجسيد المصالحة الوطنية الشاملة، الذي يتمثل في التكفل بضحايا الإرهاب، ومد يد المساعدة للسكان النازحين من مناطق سكناتهم وحل مشكل عائلات المفقودين، والسهر على الإدماج الاجتماعي للذين تخلوا عن العمل الإرهابي كما جاء في نص المشروع. وفي نفس الموضوع يوجد في ولاية قالمة، على غرار الولايات الأخرى مجموعة من أساتذة التعليم لم يسمح لهم بالالتحاق بمناصب عملهم رغم مرور أكثر من سبع سنوات على إطلاق سراحهم.

ومن باب المصالحة الوطنية، نطلب من سيادتكم النظر في مشكلتهم والرد إيجابيا، خاصة أن كل السلطات المحلية من أمن وإدارة لا ترى مانعا في إعادة إدماجهم في مناصب عملهم، وقد اتصلنا نحن النواب بالسيد معالي وزير الداخلية أثناء زيارة فخامة رئيس الجمهورية إلى ولاية قالمة خلال شهر جويلية 2003، وقد قبل الاقتراح وأعطى الموافقة المبدئية، ومنذ ذلك الحين لم يحصل شيئا، وهم موجودون في حالة مزرية وأوضاعهم المعيشية صعبة، وهذا الأمر من باب صون كرامة المواطن وهو يتماشى مع الشعار الذي قطعه فخامة رئيس الجمهورية على نفسه وهو شعار جزائر العزة والكرامة لجميع أبنائها.

بالنسبة إلى قطاع الفلاحة ورغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة من أجل عصرنته وتطويره حتى يصبح قادرا على تلبية الاحتياجات الوطنية في مجال الغذاء، إلا أنه توجد بعض العراقيل التي تحول دون ذلك، وكمثال، المحيط المسقي لولاية قالمة، حيث يعاني الفلاحون انقطاع

شك أن هذه الإجراءات طيبة وشجاعة، ولكنها ناقصة، وتبقى عرجاء ما لم تلق عائلات المفقودين جوابا شافيا وشجاعا عن ذويهم، وتلغي الحكومة مرسوم 54/93 الذي يرسم نظام التمييز العنصري في الجزائر، والذي يجعل من الجزائريين طائفتين، طائفة من الدرجة العليا، والأخرى من الدرجة السفلى، وكثيرا ما أثرتنا هذه القضية في مناقشاتنا السابقة، غير أننا لم نحض بجواب من الحكومة، وأملنا أن نتلقى هذه المرة جوابا شافيا.

فيما يخص مراجعة قانون الأسرة، أملنا ألا تكون نزوة الغرض منها إحداث تغييرات غير مدروسة العواقب اقتداء ببعض الدول التي يشكوا عقلاؤها من قانون الأسرة فيها.

أولا وثانيا: لا يجوز لنا أن نفتدي بها، لأنها دول بوليسية غير ديمقراطية، وسجلاتها سوداء في ميدان حقوق الإنسان، وماتزال تسجن النساء بسبب آرائهن السياسية، فكيف لنا نحن الجزائريون أن نفتدي بتلك الدول لاسترجاع حقوق النساء؟ وهذا لا يعني أننا لا نؤيد الإجراءات التي تصون كرامة المرأة، لئلا ترمى إلى الشارع مثل الأشياء التي يتخلص منها.

إننا نؤيد مثلا إلزام الزوج بتأجير مسكن لائق لمطلقاته الحاضنة لولد واحد أو أكثر، وأجرة الحضانة للحاضنة، على أن تحافظ هذه الأخيرة على حسن تربية الأبناء المحضونين بشروط منطقية تكفل حق الزوج ومطلقاته صيانة للمجتمع من الانحرافات ومن حماقات الجهلة، ولو اتسع الوقت لقدمنا اقتراحات كثيرة.

وفي محور إصلاح مهام الدولة وتنظيمها، نشتم الاهتمام بأعوان الدولة من حيث تأهيل وضعهم القانوني وتحسينه، غير أننا نشدد على أهمية عدم بقاء هذه الوعود معلقة، أو أن تؤول إلى نتيجة جوفاء، كما حصل للرفع الأخير للأجر القاعدي الذي لم تستفده إلا فئة قليلة جدا من الموظفين الذين ينتمون إلى القطاعات الاقتصادية غير التابعة للتوظيف

الخزف، و مركب صناعة السكر وتكريره ومركب صناعة الآجر ببرج الصباط، ومركب صناعة الخميرة ببوشقوف.

في مجال السكن ورغم ما وفره برنامج فخامة رئيس الجمهورية في هذا المجال، إلا أن ولاية قالمة تبقى من الولايات التي لم تستفد إلا القليل، والقليل جدا من السكنات مقارنة بالعدد الهائل من ملفات طالبي السكن الذي يتجاوز الخمسين ألف طلب (500.00)، ولذا ألح في الطلب على تمكين الولاية من الاستفادة من عدد أكبر من السكنات الاجتماعية، وبرمجة صيغة السكن عن طريق البيع بالإيجار، بهذا أختتم قولتي والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكرا السيد رابح بوخاتم، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد لحبيب حيسون، غائب، إذن أحيل الكلمة إلى السيد محمد صالح.

السيد محمد صالح : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة،
السادة معالي الوزراء،
السادة النواب.

الأسرة الإعلامية.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. وبعد،

يسعدنا أن نتاح لنا فرصة مناقشة برنامج الحكومة، لنرفع إليها انشغالات الشعب الجزائري بالقضايا التي تهم دولته ومصالحه.

فيما يخص المصالحة الوطنية، تعتبر المحور الذي تركز عليه كل الإصلاحات. وإذ نشتم هذا المسعى الحضاري النبيل للحكومة بتكلفتها بضحايا الإرهاب وعائلات المفقودين، وتسهيل الاندماج الاجتماعي للذين تخلوا عن نهج الإرهاب، والترقية الفعلية للهوية الوطنية، بمكوناتها الثلاثة، واستكمال تسوية الأزمة في منطقة القبائل، فلا

- المنشأة الأساسية من خلال :
- كبح التمرکز الديمغرافي وتقليص تدفق النازحين.
- تحسين الإطار الحضري للمدن.
- دعم الجنوب والهضاب العليا.
- تشجيع القطاع الخاص على المبادرة في هذا الإطار.

غير أن غياب الرغبة الصادقة في اتخاذ القرارات الشجاعة ستجعل من الجزائر، لا سمح الله، مدينة فوضوية لا معالم لها.

وإذا أردنا تثمين الطاقات الاقتصادية الوطنية، فإن الدولة وضعت كثيرا من الميكانيزمات والآليات لتفعيل الطاقات والمبادرات غير أن أغلبها ييؤء بالفشل، ويصطدم بالبيروقراطية والعراقيل المفتعلة والتقاوس من قبل القائمين على الأمر. للقضاء على هذه المظاهر، أقترح أن تنشئ الحكومة مرصدا وطنيا لاستقبال شكاوى المستثمرين والراغبين في الاستثمار، بهدف تتبع بؤر الإفشال والعرقلة ورفعها فورا إلى الحكومة للقضاء عليها في وقت قياسي.

الميدان الفلاحي :

نقترح لمواجهة ظاهرة التصحر، إنشاء سدود خضراء لا سدا واحدا كما هو الحال في الواقع، وذلك لوقاية المناطق السهبية والواحات وبعض المناطق بالصحراء ذات الغطاء النباتي المميز الصالح للرعي، كما هو الشأن مثلا بالنسبة إلى المنطقة الكائنة بين بسكرة وسطيف، إلى غاية الحمراية بولاية الوادي.

وفي الشمال نقترح منح مساحات في المناطق الجبلية للشباب عن طريق الإمتياز، بهدف إنشاء تشجير مناسب ومنتج وفي الوقت نفسه لتكوين نباتي للتضاريس التي أتى عليها الانحراف.

في مجال الموارد المائية :

فإننا نتساءل عن البطء الملاحظ في إنجاز مرتفعات سد بني هارون بولاية ميللة الذي يزود ست (06) ولايات بالماء

العمومي. فهل يقبل مثلا أن تنخفض أجرة موظف إذا رقي درجة؟ إذ يستفيد زيادة 400 دج مثلا مقابل الدرجة، ثم يسحب منه ألف وخمسمائة (1500) دينار، أي نصف المنحة العائلية لأبنائه الخمسة، فيصبح خاسرا لتسعمائة (900) دينار مع أنه قد رقي.

أما في ميدان الاستثمار، إذا كانت الجزائر تفقد سنويا ما بين خمسة وستة ملايين دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما جاء في تصريحات كثير من الخبراء، وذلك لعدم توفر الشروط الضرورية الكفيلة بإقناع المستثمرين الجزائريين أو الأجانب... ومن ذلك مثلا :

- ضعف إنتاجية اليد العاملة.
- إشكالية الاستقرار السياسي وتفشي الرشوة والضعف في مجالات الحكم.
- نقص الهياكل القاعدية والبنكية.
- مستويات الجريمة.
- بروز السوق الموازية وصعوبة التمويل وكلفته المرتفعة.
- صعوبة الوصول إلى العقار.
- نوعية المعيشة.

وإذا كان برنامج الحكومة يؤكد أنه يحقق حماية المواطن من خلال تعزيز مهام الدولة الأساسية، فإننا لا نفهم كيف اعتمدت الحكومة مبلغ 18 ألف دينار جزائري وأكثر، سعرا مرجعيا للمتر المربع الواحد لأمالك الدولة المتنازل عنها، وهو ما جعل شراء هذه السكنات بالنسبة إلى المواطنين أمرا مستحيلا، في الوقت الذي تنازلت فيه الدولة عن مثل هذه الأملاك بأسعار رمزية، ومنذ سنوات معدودة فقط. لذلك نطالب بالتراجع عن هذه التسعيرة، خاصة بالنسبة إلى الموظفين وأعوان الدولة الذين لا تكفيهم أجورهم لتسيير شؤونهم العادية.

في سياسة تهيئة الإقليم نثمن النية في اعتماد مقياس جديد للمصادقة على برنامج التنمية والسكن وإنجاز

وقد عرف هذا القطاع إصلاحات هامة في السنوات الأخيرة، غير أنه ما يزال في حاجة إلى مواصلة هذه الإصلاحات وباستمرار حتى يصبح هذا القطاع يتماشى وطموحات المتقاضي في بسط العدل بين الناس. وفي نظرنا، أن من هذه الإصلاحات التكفل التام بالظروف الاجتماعية للقاضي، وتكوينه، وتوفير العدد اللازم من القضاة، إذ أننا نلاحظ أن القاضي يدخل إلى الجلسة بعدد هائل من الملفات وهذا يؤثر سلبا في نوعية الأحكام، كون القاضي إنسان وليس آلة.

كما أنه يجب الإعتراف بأعوان العدالة وأقصد هنا الكتاب، من حيث ظروفهم الاجتماعية بمختلف أنواعها مثل الرواتب والتنازل عن السكنات.

كما يجب أيضا الأخذ بعين الاعتبار ودرجة عالية مهنة المحاماة كونها مهنة نبيلة، والمحامي هو مساعد للعدالة، مع العلم أن الدولة لحد الآن لم تقصر في هذا الواجب.

القطاع الإداري :

رغم الجهود التي بذلتها الدولة في هذا الميدان إلا أن القطاع الإداري لم يبلغ بعد المستوى المنشود في تحقيق الخدمة المنتظرة منه تجاه المواطن، وهذا في نظرنا راجع إلى الظروف الاجتماعية التي يمر بها الموظف خاصة الموجود على مستوى القاعدة بمختلف الأسلاك، كما قد يعود السبب أيضا إلى أن بعض المشرفين على تسيير هذه المرافق ليسوا في المستوى المطلوب من حيث الكفاءة، أم أنهم يهملون المسؤولية أو يتعسفون في حق من هم تحت تصرفهم.

في نظرنا، ولجعل الإدارة تؤدي واجبها، بات من الضروري مراجعة قانون الوظيف العمومي وجعله يتماشى والظروف الاجتماعية للموظف والعامل، حتى تقطع الطريق أمام كل من يريد المزايدة.

كما يجب تزويد البلديات بكتاب عامين أكفاء لأن دور رئيس البلدية سياسي بالدرجة الأولى، أما الكاتب العام فهو بمثابة المحرك للبلدية.

الشروب ومياه السقي، علما أن الأشغال بالسد قد انتهت منذ مدة معتبرة، وأن السد يحجز حاليا كميات معتبرة من مياه راكدة لا يستفاد منها لعدم تشغيل المضخة العملاقة، كما لم يتم الشروع في إنجاز القناة العابرة للولايات الست، وهو مشروع قد يدوم سنوات..

الرئيس : شكرا للسيد محمد صالح وأحيل الكلمة إلى السيد عبد السلام مصباح. فليتفضل.

السيد عبد السلام مصباح : شكرا سيادة الرئيس.

بعد بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي زملائي النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سيدي رئيس الحكومة،

من خلال إطلاعنا على محتوى البرنامج الذي نحن بصدد مناقشته، استخلصنا أنه جاء متلائما وطموحات المواطن بدرجة كبيرة جدا.

وتطبيق ما جاء في هذا البرنامج يستوجب توفير المناخ المناسب الذي تتمثل شروطه الأساسية، في نظرنا، في الاستقرار والطمأنينة والكفاءة. وتقوم هذه الشروط على المصالحة الوطنية بمختلف أساليبها.

سيدي الرئيس،

إن مداخلتني في هذا النقاش تقتصر على بعض القطاعات، وأبدأ بقطاع العدالة :

إن هذا القطاع هو بمثابة المرآة العاكسة لوجه الدولة، فهو الركيزة الأساسية لبناء دولة القانون.

ودائما في نفس القطاع، توجد تجمعات سكانية أنشئت لعوامل فرضت عليها مثل حالة الإرهاب، ومع أن الدولة لم تقصر في الاعتناء بهذه التجمعات إلا أننا نطالب بالإسراع في إنجاز المرافق الضرورية.

قطاع الفلاحة :

ينقسم القطاع الفلاحي إلى قسمين، قسم عام يحكمه القانون (87-19) والمرسوم التنفيذي للتسيير (90-51) لكن هناك إهمال في تطبيق هذا المرسوم، الأمر الذي جعل الأراضي محل مضاربة.

أما عن القسم الخاص فقد بذلت الدولة بشأنه جهدا كبيرا وهي مشكورة عليه، إلا أن العائق يكمن في الممول وهو البنك الذي يعتبر مرفقا عاما تابعا للدولة لكنه لا يستجيب لقانون الدولة.

مع العلم أن هذا القطاع هو العمود الفقري لأن ثروته لا تزول بينما ثروة البترول عمرها محدود.

قطاع التربة :

هذا القطاع الذي هو صانع الأجيال، فإنه...

الرئيس : شكرا السيد عبد السلام مصباح. وأحيل الكلمة إلى السيد محمد لبيد. فليتفضل.

السيد محمد لبيد : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،
سيدي رئيس الحكومة،
السادة الوزراء،

إخواني زملائي النواب،

رجال الإعلام، السلام عليكم.

الرئيس : أنت السيد محمد لبيد أم لبيد كما كتب لي.

وبالإضافة إلى ما تقدم في هذا المجال، بات من الضروري الإسراع بتقسيم إداري جديد حتى يخفف العبء على بعض الولايات مثل ولاية سطيف التي تعد الولاية الثانية بعد العاصمة حسب الإحصاء السكاني، ويتوجب في نظرنا إنشاء ولاية جديدة بمدينة العلمة التي صارت حاليا قطبا تجاريا معروفا على المستويين الداخلي والخارجي، وهذا إذا توفرت الإمكانيات حيث أنه لا يمكن إنشاء ولاية فقط من أجل الإنشاء.

وبالنسبة إلى موارد البلديات، فإن بعض المؤسسات مركزها الاجتماعي في مكان والمؤسسة المنتجة في مكان آخر، ولذلك تذهب حصيلة الضريبة إلى البلدية التي يوجد بمقرها مركز المؤسسة الاجتماعي.

الهيكل القاعدية :

أقصد هنا بالأخص الطرقات باعتبارها شريانا للحياة، فالطرقات على مستوى البلديات سواء الريفية أو في المساحات العمرانية وضعيتها مزرية، وبالتالي يجب الإعتناء بها، لأن حالة الطرقات الريفية والبلدية تؤثر أيضا في الصناعة والفلاحة وحتى في البيئة. فبعض الدوائر مثلا كدائرة بئر العرش رغم أنها دائرة منذ مدة، إلا أنه لا يمكن التنقل عبر شوارعها حتى في فصل الصيف لتدهورها التام، لكن السيد الرئيس، لا الدولة ولا الولاية قصرتا بل هي قضية تمويل فقط.

قطاع السكن :

رغم المجهودات المبذولة في هذا الميدان إلا أن النقص ما يزال قائما من جهة، ومن جهة أخرى نلاحظ أن بعض التصميمات لا تتماشى والوضع الاجتماعي للمواطن الجزائري، حيث يصمم مسكن بغرفة واحدة ودورة مياه.

ونتساءل : ماذا يفعل المستفيد بهذه الغرفة؟

كما أن بدل الإيجار يختلف من حصة إلى حصة، وهو مرتفع جدا. كما أصبح عبئا على المستفيد مما قد يعرضه إلى العدالة وحتى إلى الطرد.

وبعد الاستقرار الأمني الذي تشهده بلادنا في السنوات الأخيرة، حل الاطمئنان في قلوب المواطنين وعادوا إلى الأماكن التي هجرت، حيث وجدوا الدعم الكامل من الدولة لتحسين معيشتهم اليومية. إلا أن بعض المواطنين، السيد رئيس الحكومة، قد تحصلوا على رخص من الدولة لاستيراد أسلحة متمثلة في بنادق صيد من الخارج بطريقة قانونية، وبعد استكمال كل الإجراءات الإدارية فوجؤوا بحجز بنادقهم على مستوى مصالح الجمارك بوهران.

القطاع الفلاحي :

شهد القطاع الفلاحي تطورا ملموسا لفائدته الاقتصادية العالية في المدة الأخيرة، إلا أن هناك تساؤلات عن مصير المجموعات الفلاحية حول تسوية وضعية العقار الفلاحي الذي يعرقل النمو الجيد.

وفي نفس السياق هناك مؤسسات وطنية لتنمية الغابات - صافا- التي تكمل القطاع الزراعي، وهي تفتقر إلى البرامج التنموية الريفية، حيث كانت تشغل يدا عاملة باهظة في الريف.

المياه :

هناك مشروع ضخ المياه الصالحة للشرب، مشروع سد العدلي الذي ستستفيد به بلديات عديدة من ولاية سيدي بلعباس، إلا أن بعضها تبقى محرومة من المياه الصالحة للشرب كبلدية تسالة التي تقطنها حوالي 15 ألف نسمة.

وفي هذا الجانب دائما، أعطيت وعود على لسان رؤساء حكومات ووزراء، لإقامة سد في جنوب الولاية الذي يعيد آمال سكان المنطقة في سقي سهل (وادي مكدرة) الذي يتراعى على مسافة (2400) كلم، وهو يحمي المدينة من الفيضانات. ما يزال مشروع هذا السد في مستوى الدراسة مع أن الالتزام ببناؤه كان بداية سنة (1992). لذلك على برنامج الحكومة أن يلتزم بمثل هذه المشاريع التزاما صريحا لتنمية الريف.

السيد محمد لبيد : نعم لبيض. وفي الأصل لبيد السيد الرئيس.

الرئيس : شكرا.

السيد محمد لبيد (يوصل) : بادئ ذي بدء نشكر الحكومة على تجديد الثقة فيها، وما هذا إلا نتيجة الجهود المبذولة من قبلها لتحقيق الأمن والاستقرار، والنجاح الباهر لهذا الفريق المنتصر.

بعد تفحصنا مشروع برنامج الحكومة الذي نراه يرتكز في جوهره على المصالحة الوطنية التي تعتبر من أولوية الأولويات والتي تعيد الثقة بين الجزائريين، ومن ثمة فهي تهدف إلى تحرير طاقتنا من كل العراقيل، وهذا لضمان المكانة الحقيقية للجزائر عالميا.

وبعد متابعتنا عرض السيد رئيس الحكومة هذا المشروع، نراه يرمي إلى ضمان الأمن والسلم المدني للجميع، ونستخلص أن الدولة ستقوم على حل كل المسائل المطروحة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. وحسب محتوى المشروع هو نتيجة لتلك الالتزامات التي تعهد بها فخامة السيد رئيس الجمهورية، دعما للإنجازات التي تحققت في العهدة الرئاسية السابقة التي لا ينكرها إلا جاحد، ويدخل هذا في إطار الاستمرارية.

غير أن هناك ملاحظات رأيتها ضرورية ونافعة، تضمن كرامة الإنسان وتصونها وتجسد المصالحة الوطنية بين الجزائريين. فهناك عدد كبير من المواطنين الذين استفادوا العفو الشامل سنة (1999)، يعانون البطالة ولم يدمجوا بعد في مناصب عملهم، خاصة التابعين إلى قطاع الوظيف العمومي الذين رفض ويرفض تماما إعادة إدماجهم في مناصب عملهم خاصة منهم العمال البسطاء في الجماعات المحلية وهذا في إطار الإدماج الاجتماعي لهؤلاء.

بشروط معقولة ومقبولة، ولنسمح لهم بالدخول إلى وطنهم العزيز لنستفيد منهم ونأمن عاقبتهم وتعم الفرحة كل أبناء الجزائر في الداخل والخارج.

وبذلك نكون قد حققنا المصالحة الوطنية في أدنى معانيها.

كما لا ننسى أبناء جاليتنا في الخارج الذين هم جزء لا يتجزأ من الجزائر، على أن نعمل على تسوية وضعيتهم الإدارية بتسجيل أبنائهم في الحالة المدنية، وعدم حرمانهم من جواز السفر الذي هو حق لكل الجزائريين خاصة الذين هم في الخارج.

فيما يخص الشباب وفتح فرص العمل أمامه وترقية الاستثمار الداخلي، نقترح عليكم سيادة رئيس الحكومة، إحداث بنك خاص بالقروض دون فائدة، وبدعم من الدولة عوض المعونات المجانية المباشرة، وبهذه العملية نكون قد فتحنا آفاقا للعمل وللإستثمار للعديد من فئات الشباب. فبهذا وبغيره وبتكاتف الجهود، تقل نسبة البطالة وتنقص ظاهرة التحايل على القانون، ويحصن الشباب من الانحراف ومن كل الآفات الاجتماعية.

أما الحديث عن التطرف ومحاربتة بجميع أشكاله، فأرى أن من أخطر أنواع التطرف ترويح وبيع المخدرات وتناولها، فقد فتكت بكثير من الشباب وشجعته على الجريمة، وإذا لم تتخذ الدولة قانونا ردعيا بل قاصما، فإنني أخشى أن ينفلت زمام الأمر من يد الدولة وتأتي المخدرات على الأخضر واليابس لا قدر الله.

ولا أدل على ذلك من الواقع الذي يندى له الجبين، حيث عم تناولها الرجال والنساء والصغار والكبار.

وفي هذا الشأن أقترح بالنسبة إلى الجانب العلاجي أن تفتح مصحات للمدمنين سواء على المستوى الجهوي أو الولائي بعدد أكثر مما هو عليه.

الطاقة :

يشهد استعمال الغاز الطبيعي في الولاية قفزة نوعية عالية لكنه مع ذلك لم تلب مطالب كل السكان سواء في غرب الولاية أو شرقها، كدائرتي سفيزف وابن باديس بولاية سيدي بلعباس اللتان تحلمان بإيصال الغاز إليهما يوما ما.

الرياضة :

تفتقر ولايتنا إلى المنشآت الرياضية، خاصة في الدوائر الكبرى التي صعدت فرقها إلى القسم الأعلى كفريق بلدية سفيزف مثلا.

في الأخير، أسجل باعتزاز هذا الاعتراف الرسمي والعلني بالمنجزات العظيمة التي تحققت في كل الميادين في عهدة فخامة السيد رئيس الجمهورية، كما نتمنى التوفيق والنجاح لهذه الحكومة وشكرا.

الرئيس : شكرا للسيد محمد لبيد. وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الكريم بالقط. فليفضل.

السيد عبد الكريم بالقط : بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة معالي الوزراء،

السادة النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن هذا البرنامج الذي يعمل على ترقية المصالحة الوطنية الشاملة والعامة والتي تعم جميع ميادين الحياة لكل مواطن جزائري دون تهميش أو إقصاء، لجدير بالمناقشة والإثراء.

لقد اتخذت المصالحة الوطنية تدابير ملائمة للذين يستجيبون لنداء العقل والضمير ويتخلون عن الإجرام، فهذا شيء جميل، لكن نريدها أن تشمل أيضا كل من يريد العودة إلى بلاده ممن هم خارج الجزائر، فلنتصالح معهم

الماء في الجنوب الذي يعاني سكانه معاناة شديدة وقاسية جراء المياه غير الصالحة للشرب، بل لا تكون في بعض المناطق صالحة حتى للحيوانات أكرمكم الله، مما تسبب في كثير من الأمراض الخطيرة والمستعصية.

سيادة الرئيس،

الرجاء من سيادتكم ومن طاقمكم الحكومي أن تولوا وجوهكم شطر الجنوب الذي يمثل أكثر من ثلاثة أرباع المساحة الكلية للجزائر، وهو الذي تعتمد عليه الدولة في بناء الاقتصاد الوطني وترقيته، فلتولوا له اهتماما خاصا ولتعيّنوه على التغلب على الطبيعة القاسية التي عاناها المواطن الصحراوي معاناة كبيرة على كل المستويات سواء الصحية أو الثقافية أو الاجتماعية، مع أننا لا ننكر التحسن الذي يحتاج إلى المزيد من هذه المعاناة.

أولا: التوقيت السنوي للتوظيف العمومي الذي يخضع له كل القطر الجزائري وفي كل الفصول، وهذا ما لا يتماشى وفصل الصيف في الجنوب خاصة الجهة الشرقية والوسطى منه، وما المانع من أن يشمل القطر كله، والتوقيت المقترح يكون كالآتي:...

الرئيس : شكرا السيد عبد الكريم بالقط. وأحيل الكلمة إلى السيد محمد سي علي.

السيد محمد سي علي : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على نبيه الكريم.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني.
السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
أيتها الزميلات أيها الزملاء.

بداية أتقدم بدوري بأحر التهاني إلى السيد رئيس الحكومة وأعضائها على تجديد الثقة متمنيا لهم التوفيق والنجاح.

فإذا اجتمع الأمان، العمل على توقيفها وعدم نشرها، ومعالجة من وقع فيها، تكون الدولة قد قدمت خدمة جليلة للمواطنين.

السيد رئيس الحكومة: قد تطرق البرنامج إلى الحديث عن الإمام ومواصلة تكوينه وتأطيره ليكون أهلا لتحمل مسؤولية الإمامة ولأداء دوره بكل فعالية وإهتمام، فأرى أن هذا غير كاف للنهوض به حتى يكون إيجابيا، بل لا بد من مديد المساعدة المادية المعتبرة له وجعله في مستوى الأستاذ الثانوي، بالنسبة إلى الأئمة الأساتذة وقس على هذا بقية الأسلاك الدينية الأخرى. ونفرد بالذكر معلم القرآن الذي يقوم بتعليم القرآن وإستخلاف الإمام، وفي كثير من الأحيان يكون هو الوحيد في المسجد فيقوم بكل ما يتطلبه المسجد من تعليم للقرآن وإمامة وخطبة للجمعة، وما إلى ذلك، لهذا نقترح سيادة الرئيس تسوية وضعية الإمام بوضعية معلم التعليم العام، وبهذا نشجع شبابنا على تعليم كتاب الله وبصير المعلم عنصرا صالحا ومصلا ومربيا للأجيال. كما أقترح سيادة الرئيس، إحداث دار للإفتاء وهذا على غرار ما هو معمول به في العالم العربي والإسلامي، وأن يكون هذا المعلم على المستويين الوطني والولائي ليكون مرجع المواطن الجزائري في كل قضاياها الدينية والإسلامية.

ويحدث هذا المركز الهام للإفتاء تكونون قد سعيتم إلى توحيد الفتوى على المستوى الوطني، فلا يضطر المواطن إلى أخذ الفتوى عن طريق الهوائيات المقعرة والتي تسببت في كثير من الأحيان في إحداث البلبلة وإثارة الفتنة سواء كانت مقصودة أولا، فالجزائر لها علماءها وما يميزها في هذا المجال والفتوى كما تعلمون تكون حسب الحال والزمان والمكان.

سيادة الرئيس،

تعرض برنامجكم إلى الحديث عن تحلية ماء البحر وعن السدود وكيفية المحافظة عليها، ولم يتعرض إلى تحلية

وذهنياتهم أو في جانبها المتعلق بالمنظومة التشريعية، هي التي كانت من بين الأسباب الرئيسية التي نفرت الأجانب وجعلت مردودية كل الجهود المبذولة دون مستوى هذه الأهداف، وخاصة بالنسبة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر خارج المحروقات. وهي التي تعرقل كذلك كل المبادرات والجهود المحتملة وخاصة بيروقراطية المؤسسات المالية باعتبارها الآداة الأساسية لتحقيق سياسة الدولة والتي يلاحظ بأن أداءها ما يزال دون مستوى مواكبة هذه السياسة، بل ومعرقلا لها في كثير من الأحيان، ولنا أمثلة متعددة مستمدة من الواقع لا يسمح لنا الوقت بذكرها.

ثالثا/ نتمنى أن تكون الحكومة عند وعدها بتقديم وفي أقرب الآجال مشروع القانون المؤسس لنظام الامتياز العقاري بالنسبة إلى الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الخاصة للدولة، والذي كان محل تردد في الماضي نظرا إلى عدة اعتبارات وحساسيات حان الوقت لتجاوزها، فالأمر يتعلق هنا بقطاع استراتيجي يعول عليه لضمان الأمن الغذائي للبلاد وهو مصدر لثروة رئيسية قادرة على امتصاص نسبة هامة من البطالة.

فلا يعقل، أنه في الوقت الذي تبذل فيه الدولة جهودا من أجل استصلاح أراضي جديدة تبقى نسبة معتبرة من الأراضي الجيدة مهملة وتسير بطريقة فوضوية.

رابعا - بات من الضروري وكأولوية قصوى حل مشكلة المؤسسات الاقتصادية العاطلة أو المعطلة، إذ أنه من غير المنطقي، السيد رئيس الحكومة، أنه في الوقت الذي تبذل فيه الدولة كل الجهود من أجل تشجيع الاستثمار، تبقى مؤسسة جاهزة للعمل معطلة، وآلاف العمال دون موارد.

فالمطلوب أن تحل هذه المشكلة وبأية كيفية، سواء عن طريق الإنقاذ، أو الشراكة، أو التنازل. فالكيفية لا تهم والمهم ألا تبقى كالمعلقة.

تلافيا للتكرار سوف أتحاشى العودة إلى بعض الإنشغالات التي كنت أود التوقف عندها والتي كانت محل تدخل بعض الزملاء الذين سبقوني، وانسجاما مع الوقت المتاح سوف تكون مداخلتني المتواضعة في شكل مختصرات أبدؤها بالملاحظة العامة الآتية :

لا بد من التسليم بأن مشروع هذا البرنامج باعتباره محددا للأهداف الكبرى والخطوط العريضة لسياسة الحكومة، يعد طموحا شاملا حدد أهم المشاكل التي تعانيها البلاد ووضع تصورا لكيفية تجاوز هذه المشاكل، وهو كفيل بأن يحقق وثبة هامة في بناء جزائر المستقبل إذا ما تم تجسيده في الميدان، هذا التجسيد الذي يبقى في نظرنا مرتبطا بمدى قدرة الحكومة، وكأولوية، على تجاوز كثير من السلبيات والعوامل التي ظلت على الدوام ماتزال العائق الكبير أمام كل المبادرات والمحاولات والتي جعلت مردودية المجهودات المبذولة دون مستوى الأهداف المسطرة، إنها عوامل متعددة ومعروفة سوف أتوقف فقط عند عاملين منها :

أولا - عدم التحكم في مدة الإنجاز: إن عدم التحكم في مدة الإنجاز والتأخر في إنجاز المشاريع أصبحت ظاهرة عادية وسمة مست كل المستويات، ابتداء من المشاريع البسيطة على مستوى البلدية إلى المشاريع الكبرى ذات الطابع الوطني، والتي تسببت في خسائر ضخمة نتيجة إعادة التقييم المتعدد لكلفة الإنجاز. ولعل في مشروع مطار هواري بومدين الدولي وقبله ميترو الجزائر الذي انطلقت به الأشغال منذ مدة تفوق نصف عمر الجزائر المستقلة. قلت لعل في هذين المشروعين الدليل الواضح على مدى خطورة هذا العائق.

ثانيا/ ظاهرة البيروقراطية الخانقة: والتي أصبحت هي الأخرى مرضا مزمننا يعرقل كل المبادرات. سواء في جانبها الإداري المرتبط أساسا بسلوك أعوان الدولة

أقول بعضها وإنما أقول جلها دون استثناء، حيث لا أيام إعلامية للمستفيدين، ولا تسهيلات حتى للدخول إليها ففي بعض أيام الاستقبال يكون المدير في اجتماع، وفي أيام أخرى حدث ولا حرج، ولا أبالغ إن قلت هذا كله.

سيدي وزير المالية المحترم،

البرنامج الطموح على الورق غير مجد إن لم يصحبه التطبيق الفعلي في الميدان بالتعليمات والمتابعة للصيقة لها، والصرامة في تطبيق القوانين.

أما النقطة الثانية التي أتطرق إليها فتتعلق بالتنمية الريفية، حيث الطرقات غير معبدة والماء غير متوفر والسكنات مهدمة إلى غير ذلك.

فيكف نقلل من النزوح الريفي، ونفك الخناق على المدن إذا أهملنا الريف؟ فشاب الأرياف لم يجد أمامه وسيلة للتسلية أو للتنقل أو للعمل أو للعيش الكريم، فهو يعاني العزلة والتهميش، والفقر والفراغ.

وإذا وجدت بعض الأراضي للفلاحة عند هؤلاء يجدون مشاكل من جهة أخرى تتعلق بالعقار الفلاحي. هذه النقطة بالذات أود أن أركز عليها وألح على ضرورة حلها في أقرب وقت. لأن برامج الفلاحة والصناعة والسياحة التي تمتص القسط الأكبر من البطالين لا يكتب لها النجاح مهما كانت عبقرتنا، ومهما كان ثمن برميل البترول.

كما أن أغلبية الشباب الذين يتقدمون بملفات للاستثمار، أو لاستغلال الأراضي يصادفون مشكل الضمان العقاري، أو الشهادات المهنية في الاختصاص. فأين لأبناء الأرياف - خاصة - هذه العقارات؟ على الحكومة أن تدرس جيدا هاتين القضيتين اللتين تعيقان مسار التنمية الريفية بوجه خاص.

إن حل مشكل الشغل والتوظيف، يقضي على مشاكل أخرى مثل السكن والتربية والأمن وغيره، فهذه الأمور

خامسا - لقد أصبحت الترقيات المنصوص عليها، في المادة 51 من قانون 97-2 المتضمن قانون المالية لسنة 1998، والقاضية بالزامية البيع بالمزاد العلني الأراضي التابعة للأموال الخاصة للدولة، والموجهة للاستثمار، من أجل إنجاز مشاريع استثمارية، قلت. لقد أصبحت هذه الترتيبات تعرقل عملية الاستثمار...

الرئيس : شكرا، السيد محمد سي علي وأحيل الكلمة، إلى السيد أحمد خالد.

السيد أحمد خالد : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،

سيدي رئيس الحكومة المحترم،

السادة معالي الوزراء الأفاضل،

زملائي، وزميلاتي النواب،

السادة والسيدات رجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أما بعد، إن البرنامج الذي عرض علينا، لا يختلف كثيرا عن سابقه، وقد صادق عليه المجلس الموقر، وإن كان يحمل بعض الإيجابيات في الميدان، إلا أنني أود أن أعرض على الطاقم الحكومي بعض الملاحظات حتى وإن كانت مدة سبع (07) دقائق غير كافية.

فكان من المفروض أن تقدم لنا حوصلة (أي bilon) عما أنجز وما لم ينجز، حتى يعرف المواطن الحقيقة كما قلت في البداية، إن النقطة الأولى التي أتمنها كثيرا هي تلك الآليات التي أحدثت لمساعدة الفئة الشبانة لحصولهم على قروض مالية لتوفير مناصب الشغل كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، أو الوكالة الأخرى andi .

إلا أنه ينبغي سيادة رئيس الحكومة تفعيل هذه الوكالات أكثر بإزالة الحواجز البيروقراطية على مستوى البنوك، لا

التي تضم هؤلاء لا نقبلها وهذا الأمر مرفوض على الإطلاق، ويعتبر تجاوزا لا نقبله. وفاء لأرواح شهدائنا ومجاهدينا الذين دفعوا النفس والنفيس، ليتسنى لنا اليوم التعبير بكل حرية في هذا المجلس الموقر.

سيدي الرئيس.

أية مصالحة نريد؟ سؤال لم نجد في برنامجكم ردا عليه. ومن هذا الباب أود أن ألفت انتباهكم إلى عدة أمور تهم بطريقة مباشرة المصالحة التي نناضل من أجلها.

أولا - المصالحة مع الذات : من نحن؟ من نكون؟ وماذا نريد؟

المصالحة مع اللغة العربية، التي لم يترك لها مجال بروز وخير دليل على ذلك هو مساواتها باللغة الفرنسية واعتبارها وسيلة لا غير.

وهنا أوجه لكم السؤال: لماذا تم صرف أموال طائلة من أجل التعريب إلا أن معظم المسؤولين السامين في الدولة مازالوا يتكلمون باللغة الفرنسية في المناسبات الرسمية؟ وحتى بعض المراسلات الرسمية أصبحت تكتب بلغة فولتير.

ثانيا/ المصالحة مع الأسرة، وهذا بالاستناد إلى الشرع الذي ينص صراحة على ضبط العلاقة الأسرية، وإنني أتساءل عن فحوى قانون الأسرة الذي حسب ما لدينا من معلومات قد ينسف الأسرة الجزائرية، ويزج بها في متاهات لا تعد ولا تحصى. وفي هذا الأمر نحن مع ترقية هذا القانون، وفق ما ينص عليه الشرع.

ثالثا/ المصالحة مع المنظومة التربوية والمعلم، واعتبار هذا القطاع الحساس، قطاعا منتجا لا كما اعتبره أحد المسؤولين قطاعا غير منتج.

لأن تطور الأمم لم ولن يكون إلا بالعلم والمعرفة. ولكن هل أن تقرير إصلاحات "بن زاغو" الذي هو في حيز التطبيق

كلها تتطلب تخطيطا ناجعا وإرادة قوية، مادامت الجزائر بدأت تخرج تدريجيا من النفقين المالي والأمني.

أتمنى في الختام النجاح للحكومة في عملها، وللشعب الجزائري الازدهار والرفاهية والاطمئنان. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس : شكرا السيد أحمد خالد، وأحيل الكلمة إلى السيدة زبيدة خرباش، غائبة بسبب مرض، إذن أحيل الكلمة إلى السيد سليم شاكور.

السيد سليم شاكور : بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم، سيدي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السادة النواب،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أما بعد، لقد ورد في برنامجكم المقدم للمجلس الشعبي الوطني عدة نقاط، أهمها، المصالحة الوطنية التي طالما ناضلنا من أجلها، وعملنا على الحث عليها، أو التحفيز على تطبيقها.

وإن كل ما نرجوه هو أن تصدق نية الحكومة في تطبيقها. لكن أية مصالحة نريد؟ مصالحة شاملة، أم مصالحة محددة بالظروف السياسية التي مرت بها البلاد منذ فتح المجال الديمقراطي للجزائريين؟

إن كان الأمر كذلك فهذا ما نباركه، ونسعى من أجل تحقيقه بكل الوسائل، أما إن كان أمر المصالحة يشمل أولئك الذين زجوا بأجدادنا في السجون، واختاروا نهجهم، وانضموا إلى الدولة المستعمرة، فهذه المصالحة الشاملة

سيدي الرئيس،

إن مجلسنا الموقر صادق على جملة من المشاريع، ولكن هل المراسيم التنفيذية أصدرت؟ لا.

وعلى هذا الأساس قبل أن نطالب غيرنا بالمصادقة على برنامج الحكومة، هل هذه الأخيرة مستعدة كامل الاستعداد لتطبيقه وإصدار كل المراسيم؟ أم أنها ستبقى تستهلك الوقت وتبقى الجزائر تنظر محطات أخرى؟

سيدي الرئيس،

إن الله ينصر دولة العدل ولو كانت كافرة وإن الله يهزم دولة الظلم ولو كانت مسلمة. هذا ما قاله "الفاروق".

وعلى هذا الأساس، فإن العدل هو أساس بناء أية حضارة وهو العمود الفقري لبناء أية دولة. إلا أن هذا القطاع الحساس، رغم بعض الإصلاحات أصبح بعيدا كل البعد عن متطلبات الأمة. إن ما لاحظناه في هذا القطاع من تجاوزات في حق المواطن، حيث أن قضاياهم تبقى سنين دون البت فيها، وعدم تنفيذ أحكامها رغم صدور الأحكام النهائية، خاصة القضايا ذات الطابع الاقتصادي.

وعليه، فإن هذه الأمور لا يمكنها أن تسهم في بناء اقتصاد قوي مع الشريك لأن هذا الأخير يحبذ البلد الذي يضمن له حقوقه، لا البلد الذي تنتشر فيه الرشوة جهارا نهارا. ولم يرد في برنامجكم الحلول لهذه المعضلة التي تعتبر الآفة الأولى التي يجب محاربتها، وبكل صرامة.

ولكي تخرج الجزائر من محنتها، وأن تهب إلى الرقي والازدهار وجب عليكم تكريس أمرين هاميين لا ثلاثة.

أولا- استقلالية العدالة، أي تحرر القاضي من كل الضغوط المادية والمعنوية. وأن يكون همه الوحيد القانون والعدل.

ثانيا- توفير إمكانيات وآليات لإنشاء إدارة مرنة، تعمل على مصلحة الوطن لا الأشخاص وهذا ما لاحظناه عند

السري العلني قادر على تقديم رجال تعتمد عليهم الأمة في المستقبل؟ أو أنه سيقدم رجالا بلهاء لا هم من هؤلاء ولا هم من هؤلاء؟ وثمة تكمن الكارثة.

رابعاً/ المصالحة مع قيمنا ومبادئنا، وتراثنا التاريخي.

خامساً/ المصالحة مع الشباب واعتباره كنز الأمة الوحيد، والعمل على ترقيته ومساندته، لا على الكذب عليه في المناسبات، ودفعه إلى التهور بتصرفات لا مسؤولة من قبل المسؤولين المحليين، وهذا ما حدث في توقرت وبرج بوغريريج وسطيف وغرداية.

سادساً/ المصالحة مع الأمة العربية الإسلامية، هذه المصالحة التي ستمكن من تشكيل قطب يسمح للأمة العربية الإسلامية بمواجهة الأقطاب المشكلة في أوروبا، وأمريكا وجنوب آسيا ودون ذلك لا يمكننا الصمود أمام ما يحاك علينا من قبل الآلة الصهيونية التي أتت في الشرق الأوسط على الأخضر واليابس. ومن هذا الباب نثمن مسعى وزير الخارجية في إحداث ديناميكية فعالة داخل هياكل الجامعة العربية، لأنها ملك لكل الأمة العربية، وليست ملك لدولة لا تعترف بالديمقراطية لحد الآن.

سيدي الرئيس،

كل هذه المصالحة المذكورة آنفا، تتوقف على إصلاحات أساسية ولقد بادرتم بسردها في برنامجكم وهي :

إصلاح الإدارة وإصلاح العدالة.

ولقد لاحظنا من أرض الواقع وإن كانت جهود قد بذلت في هذا المجال، إلا أن الإدارة ماتزال متعفنة وتعمل وفقا للأهواء.

وحتى التعامل بين المؤسسات أصبح يبني على هذا الأساس، وقد مس هذا المرض حتى البلديات والولاية وإن هذا التصرف اللاحضاري لا ينفع لإصلاح المصالحة الوطنية ونجاحها.

بدائي ترابي، وعيله، فإنهم يناشدونكم السيد رئيس الحكومة والسيد وزير الشباب والرياضة، العمل على إنجاز ملعب كباقي المدن الأخرى.

أما فيما يتعلق ببرنامج الحكومة، فبعد تصفحنا ودراستنا لبرنامج الحكومة الموضوع أمامنا للمناقشة والمصادقة، لاحظنا أنه يتضمن كثيرا مما ورد في برامج الحكومات السابقة المصادق عليها، والتي مرت على المجلس منذ بداية العهدة الحالية، إذ أن هذا البرنامج تقاطع ويتقاطع في عدة نقاط وعدة محاور مع البرامج السابقة خاصة في الأبواب المتعلقة باستكمال الإصلاحات والنهوض بتنمية مستمرة، وسياسة اجتماعية تتماشى والتحديات الوطنية، حيث يكرس الاستمرارية في المناهج المسطرة من الهيئة التنفيذية.

يبقى فقط المحور المتعلق بترقية المصالحة الوطنية، الذي انفردت به الحكومة الحالية، وجعلته من أولوياتها الأساسية، ولاشك أن المصالحة الوطنية كهدف سامي نطمح إلى تحقيقه جميعا.

فضلنا التدخل للإسهام بالإثراء والتقييم الموضوعي، والنزبه والإيجابي لأننا نريده وسيلة كفيلة بلبرغ تطلعات شعبنا وتجسيد تعهداتنا أمام المواطنين. والمواطنات. وفي هذا الإطار أخذنا بعض المحاور فقط لمناقشتها وربطها بواقع التنمية المحلية من جهة، وانشغالات ومشاكل مواطني الدائرة الانتخابية التي أنتمي إليها من جهة أخرى.

ففيما يتعلق باستكمال الإصلاحات بما يخدم المصالحة الوطنية، والتنمية، وفي الفصل الثاني الخاص بإصلاح مهام الدولة وتنظيمها والذي يهدف إلى تعزيز دولة القانون، وإعادة الثقة بين المواطن وإدارته، وتقريب الفرد من المرفق العام، ففي هذا المجال أريد أن أطرح المطلب الشعبي القديم المتجدد لسكان بوسعادة وضواحيها والمتعلق بترقية هذه المنطقة إلى ولاية.

بعض الدول التي انتهجت هذه الإصلاحات كاسبانيا والإمارات العربية المتحدة و ودول جنوب آسيا.

سيدي الرئيس،

إن المصالحة الوطنية التي يريدها الشعب هي مصالحة مع الذين غرر بهم في الداخل والخارج ونحن نؤمن بأن نار الفتنة قد حان وقت إخمادها، وهو فرض على كل جزائري حكومة وشعبا حتى نتجاوز هذه العقبة، لأن ما ينتظرنا ليس بالأمر الهين، وعليه وجب علينا العمل كأحزاب معارضة وائتلاف كل وفق طرحه لبناء الجزائر، وهذا ما قاله رئيس الجمهورية إنه رئيس كل الجزائريين دون استثناء وعلى حكومته أن تتعامل مع...

الرئيس : شكرا السيد سليم شاكور وأحيل الكلمة إلى السيد اسماعيل بن يحيى.

السيد اسماعيل بن يحيى : بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

السيدات والسادة ممثلي أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء سيدي الرئيس، إسمحوا لي قبل أن أخوض في مناقشة برنامج الحكومة أن أوجه من هذا المجلس الموقر، رسالة تهنئة وتشجيع للإنجاز الرياضي الهام الذي حققه فريقا نجم أمل مفررة ومولودية المسيلة. الأول على صعوده للقسم الوطني الثاني ووصوله إلى الدور النصف النهائي من كأس الجمهورية. والثاني على صعوده إلى القسم الجهوي. وبهذه المناسبة، أنقل إليكم انشغال شباب ومسؤولي بلدية مفررة والمتعلق بافتقارهم لمعبا تتوفر فيه المقاييس والشروط القانونية المعمول بها، لإجراء مقابلات في هذا المستوى، حيث مازالوا يلعبون في ملعب

نشجع هذا التوجه الشجاع، ونطالب بدعمه باعتباره عمل استراتيجي يهدف إلى ضمان إعادة التوازن للإعمار، سعياً من ذلك إلى إنشاء ثروات موجهة إلى المناطق الداخلية. وباعتبار ولاية المسيلة من الولايات الداخلية المحرومة التي تعاني عدة مشاكل تنموية، فإننا نطالب الحكومة بأن تعطي أولوية لهذه الولاية في الميادين الآتية :

في مجال البنى التحتية الخاصة بالطرق والطرق السريعة، ويتعلق بشبكات الطرق وما يعود من هذه الأخيرة من فائدة اقتصادية واجتماعية وحضارية خاصة منها التي تربط ولايتنا بالولايات المجاورة الأخرى، التي إذا ما أنجزت، ستسهم في فك الغزلة عن المواطن في هذه المناطق، وسيكون لها مردود تجاري فلاحى كبير يعود بالخير على جزء كبير من الوطن، ومثال ذلك الطريق الذي يربط ما بين مسيف في ولاية المسيلة ومدوكال في ولاية باتنة، والطريق الذي يربط بين عين فارس بولاية المسيلة وأولاد جلال بولاية بسكرة. والطريق الذي يربط بين مجدل في ولاية المسيلة ودار الشيوخ بولاية الجلفة. وبعض الطرق الداخلية بالولاية كطريق عين الخضراء - مسيف وطريق عين الحجل سيدي عامر.

وإصلاح الطرق الوطنية المتدهورة ومنها :
الطريق الوطني رقم 46 الذي يربط بوسعادة مروراً بين سرور إلى الشعبية بولاية بسكرة..

الرئيس : شكرا السيد اسماعيل بن يحي وأحيل الكلمة إلى السيد فرحات بن ضيف الله.

السيد فرحات بن ضيف الله : بسم الله الرحمن الرحيم،
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة الحضور تحية طيبة.

نفس الملاحظة تنطبق على بعض التجمعات السكانية الهامة التي تتطلب ترقيتها إلى بلديات.

فيما يخص الباب الثالث والمتعلق بالنهوض بتنمية مستمرة ومنصفة أكثر عبر أرجاء البلاد، وفي الفصل الثالث منه والخاص برفع التحدي في مجال الموارد المائية أعتقد أنه لا تنمية ولا تقدم ولا إكتفاء ذاتي، في غياب سياسة مائية مبنية على نظرة استراتيجية، تحدد الأولويات، وترفع التحدي في هذا القطاع وذلك بإنجاز منشآت كبرى منها السدود الكبرى، وسدود الري المتوسط تخفيفاً عن المياه الجوفية، وفي هذا المجال أنقل إليكم انشغال فلاحى ومواطنى ولاية المسيلة إذ تعاني هذه المنطقة عجزاً كبيراً في إنجاز هذا النوع من المنشآت، ويتساءلون متى يتم الإنطلاق في إنجاز المشاريع المبرمجة والمتعلقة بسد "مجدل" وسد "سوبلة" في مفرّة وسد "لثمان الذكارة" في أولاد منصور.

كذلك بعض السدود الخفيفة. كسد كدية بن عيدة بسيدي هجرس. و"رأس الماء" بمسيف وسد "الطابية" في معاضيد و"التارفة" في بنى يلماح و"النفيسة" في عين الخضراء و"القلب لبيض" في أولاد سليمان و"العنيق" في عين فارس وأولاد سيدي عبد الوهاب في سيدي عيسى.

هذه المنشآت إذا ما تم إنجازها ستسمح بتجنيد 92 هكتومتر مكعب أي نسبة 38٪ من الموارد المائية السطحية وتسقي حوالي 13000 هكتار، وتسمح لنا كذلك بالمحافظة على الموارد الجوفية، التي توجد في تدهور خطير وينبغي المحافظة عليها.

أما الفصل الرابع والمتعلق بدعم نسيج المنشآت الأساسية كالطرق والمطارات، والسكك الحديدية في شقيه الأول والثاني والمتعلقين، بخيار الهضاب العليا والجنوب كأولوية من الأولويات المسطرة، من الحكومة، فإننا

لذا نرجو التفاتة خاصة بهؤلاء ضمن ما سمي بترقية المصالحة الوطنية.

أما سكان المناطق الحدودية، وما أعظم دور المناطق الحدودية إبان الثورة التحريرية، وبعد أن استتب الأمن وعادت المياه إلى مجاريها، فتعني ترقية المصالحة الوطنية، بالنسبة إليهم الاهتمام بقدر أكبر بهذه المناطق وتنمية تجعلها واجهة خير ورفاهية للجزائر التي دون شك ستسترجع مكانتها الدولية إقليميا وعالميا.

سيدي الرئيس،

إن حل مشاكل كثير وكثير من الشباب البطال، الذين استفادوا شهادات التأهيل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ولم يتمكنوا من إنجاز مشاريعهم، نتيجة عدم استجابة البنوك رغم الإجراءات الجديدة في هذا المجال.

قلت إن حل مشاكل هؤلاء الشباب وطمأنتهم على حياتهم وعلى لقمة عيشهم سيسهم دون شك في ترقية المصالحة الوطنية.

سيدي الرئيس،

إن نداءات البطن الجائع، لشباب معزول بإحدى القرى النائية إذا لم يجد من يعينه على الاستجابة للنداء الملح، وأمام الإغراءات وأمام تطور الحياة. قد ينحرف ويغمر به مثلما غرر بكثير قبله، ولذلك، فإن إنقاذ أمثال هذا الشباب هو أساس ترقية المصالحة الوطنية.

السيد الرئيس،

جاء في البرنامج، وبالأرقام تحديدا، مليون سكن، مليوني منصب شغل، مليون متر مكعب من الماء عن طريق التحلية يوميا، نحن متأكدون تماما والشعب الجزائري أن هذه الأرقام ستتحقق في وقتها المحدد لما عرفناه عن سينفذ هذا البرنامج من حزم وعزم ومثابرة، وأحسن مثال على ذلك والأمثلة كثيرة سجلها ويحفظها التاريخ، هو

إن البرنامج المعروف اليوم أمام مجلسنا الموقر، للمناقشة والإثراء لجدير بالفعل بالاهتمام والمتابعة لما فيه من واقعية، ولما يحتويه من تصورات وحلول، وهي في الأصل وفي الحقيقة تعبر عما يطمح إليه الشعب الجزائري العظيم الذي يثبت في كل مرة للصديق قبل العدو أنه في مستوى التحديات وفي مستوى إعطاء الدروس في كثير من المجالات المختلفة بما فيها الديمقراطية التي كانت تنعت بها شعوب تعد على رؤوس الأصابع.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

سأبدأ كلامي وسأنهيه، من حيث بدأت بتبويب البرامج أي الباب الأول ترقية المصالحة الوطنية. وأقول إن المصالحة الوطنية التي انتخب عليها الشعب الجزائري بنسبة عالية تعني بالنسبة إليه الكثير والكثير.

أما بالنسبة إلي فتعني ما فهمه وعبر عنه سكان قرى وأرياف ولاية تبسة التي أمثلها.

فتعني مثلا لسكان البلدية الريفية التي سجلت أعلى نسبة مشاركة، وأعلى نسبة في وحدة الفكر والتوجه والقناعة نهاية العزلة ونهاية الحرمان، ونهاية التشرذم التي عاوها أكثر من عشرية كاملة.

علما أن عدد سكان هذه البلدية يقارب 10 آلاف نسمة. وهي تفتقر لأبسط متطلبات الحياة، حيث ينتهي الطريق المعبد عند مقر البلدية ولا تحتكم على قاعة علاج واحدة.

كما تعني المصالحة الوطنية، لسكان وشباب كل القرى والأرياف والمدن عموما بداية لعهد جديد تضمده فيه الجراح العميقة بلفتة قوية للمنطقة. في مجال التنمية والتعمير والثقافة وغيرها من المجالات. وعرفت المنطقة عموما تحسنا كبيرا في المجال الأمني، أما عن الجوانب المرتبطة بحياة المواطن، فقد بقيت دارلقمان على حالها.

مجموعة العمال الذين طردوا تعسفا من قبل مسؤولي مؤسسات شبه عمومية ظلما وعدوانا وهو حال عمال شركة إسمنت تبسة، وعمال مؤسسة الحديد والفسفات، وعمال المؤسسة الولائية لأشغال البناء وغيرهم، والذين حكمت العدالة الجزائرية بعودتهم ولم ينفذ الحكم. ومنذ مدة طويلة رغم تعليماتكم السيد رئيس الحكومة فإن رجوعا هؤلاء إلى مناصب عملهم، وإن اطمأنت قلوبهم على عيش أبنائهم فهم متصلحون مع الجميع بداية بأنفسهم.

كما أن تجار الخضر والفواكه بوسط مدينة تبسة الذين...

الرئيس : شكرا السيد فرحات بن ضيف الله.

أقترح عليكم رفع الجلسة مدة ساعة ونصف، على أن نستأنف أشغالنا في الساعة التاسعة والربع أقول التاسعة والربع ليلا، وسيكون أول متدخل السيد لعلاوي بلمخي والسيد علي الصايم. معذرة... سنستأنف الأشغال في الساعة التاسعة والدقيقة الثلاثين.

الجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة السابعة

والدقيقة الخمسين (مساء)

التكفل وفي الوقت المحدد مسبقا بضحايا محنة الجزائر، زلزال 21 مايو 2003 بولايتي بومرداس والجزائر العاصمة.

ونيشر هنا أنه ورد في البرنامج، ضرورة التوزيع العادل للمنتوج الوطني على كل السكان. في هذا الصدد إذا كان سكان المناطق الشمالية من البلاد والقريبة من البحر، خاصة سكان المدن الكبرى يستفيدون المياه عن طريق التحلية، فإن سكان أريافنا وقرانا ينامون فوق السطوح المائية السطحية منها والجوفية ولا تحتاج إلى تحلية ويعانون العطش، ويمنعون من حفر آبار سطحية بدعوى أن المناطق رعوية وهو حال سكان بتينة بدائرة بئر العاتر، وسكان قريقر بدائرة بئر المقدم، وسكان رقيث العقلة المألحة وغيرها.

إن رفع الغبن عن هؤلاء المواطنين يدخل ضمن ترقية المصالحة الوطنية.

السيد الرئيس،

يرى كل فرد في الأمة المصالحة الوطني بحجم مشكلته، فإن حلت مشكلته التي تمس عادة عمله ومسكنه وعائلته فهو متصلح مع نفسه ومع محيطه، ومع دولته.

وإن أغلقت الأبواب أمام عينيه فلا يرى إلا ظلاما لذلك سأسرد مجموعة أمثلة من الواقع الذي أعيشه في ولايتي: